الفصل الثالث

النظام الحزبي

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمة

يقصد بالنظام الحزبي أشكال وأنماط التفاعلات، التي تحدث بين الأحزاب الموجودة في مجتمع ما والعلاقات القائمة فيما بينهما، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن النظام الحزبي المصري قد اتسم بأربع سمات رئيسية:

1- السمة الأساسية هي سمة المنافسة السياسية أو التعدد الحزبي، الذي يسمح بوجود عدد من الأحزاب تتنافس فيما بينهما للوصول إلى السلطة. ولكن هذا التعدد تميز بعدم توازن أصيل بين حزب كبير، مثل الوفد، عبر عن حركة جماهيرية متدفقة، وتمتع بثقة شعبية جارفة مكنته من الحصول على أغلبية الأصوات في كل انتخابات حرة شهدتها البلاد، وعدد من الأحزاب الصغيرة قليلة الشأن والعدد كانت، في أغلب الأوقات، على استعداد لانتهاك الدستور وتزوير الانتخابات والاعتماد على القصر أو الإنجليز – أو كليهما – للوصول إلى الحكم.

2- السمة الثانية هي غياب البرامج والسياسات الاجتماعية للأحزاب بصفة عامة؛ نتيجة لانشغالها المستمر بقضية الكفاح الوطني ضد الإنجليز، والسعي للحصول على الاستقلال المصري وصون دستور البلاد. عبر عن هذه الحقيقة حزب الأغلبية الشعبية الوفد من ناحية، وأحزاب الأقلية: الأحرار الدستوريين، والحزب الوطني، والاتحاد، والشعب، والكتلة الوفدية، والسعديين من ناحية أخرى.

وقد أخذت هاتان السمتان في التغير منذ منتصف الأربعينيات تقريبًا، بعد إبرام معاهدة 1936، واستفحال التناقضات الاجتماعية والطبقية، وظهور عدد من حركات وتنظيمات الرفض الاجتماعي والاقتصادي مصر الفتاة، والإخوان المسلمين، والحركات الاشتراكية والشيوعية التي قامت بطرح المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وارتبط بذلك نمو جناح تقدمي في داخل حزب الوفد نفسه، وبالذات على مستوى قواعده الشابة.

وهكذا يمكن القول بأن النظام الحزبي في مصر قد أخفق - بصفة عامة - في القيام بوظيفتي التعبير عن المصالح Interest Articulation، وتجميع المصالح Interest Aggregation؛ الأمر الذي قاد إلى أداء هذه الوظيفة من خلال حركات وتنظيمات، لا تحترم الشرعية السياسية القائمة، وتطرح أسسًا جديدة للنظام السياسي والاجتماعي، وهو ما أدى في التحليل الأخير - ضمن عوامل أخرى - إلى سقوط النظام برمته.

3- السمة الثالثة هي استمرار القبضة العليا للسلطة التنفيذية في علاقتها بالمجالس النيابية، هذه السمة التي سبق أن لاحظنا وجودها في المرحلة التكوينية للنظام السياسي المصري؛ فمتابعة التطور السياسي - خلال هذه المرحلة - توضح أن الحكومة هي التي حددت شكل البرلمان وطبيعته، وليس العكس كما هو المفروض في النظم البرلمانية، فقد كانت وزارات القصر تقوم بحل مجلس النواب، وتجري انتخابات تحت إشرافها، تضمن فيها فوز أنصارها بأغلبية المقاعد.

وقد أثر هذا الوضع على شكل الأحزاب السياسية، فلم تتطور كهيئات برلمانية وتنظيمات انتخابية للحصول على التأييد الشعبي وممارسة السلطة من خلال البرلمان، بل تأكد لديها أن الصراعات السياسية الأساسية تجرى خارج البرلمان لا في داخله، وأن العلاقة مع القصر أو الإنجليز لها الأولوية على الدعاية الانتخابية أو العمل الحزبي المنظم

لكسب الأصوات والأنصار؛ لذلك اتسمت أحزاب الأقلية بأنها «أحزاب صفوة تقليدية»، تقوم على عناصر محدودة من الأشخاص.. وفي ظل هذه الظروف كانت علاقات الصداقة والنسب والقرابة أهم من الاتفاق السياسي أو الفكري، وكانت الولاءات الشخصية أساس العلاقات السياسية. كما اتسم عملها بوجود هوة بين المبادئ المعلنة والسياسات المطبقة؛ فحزب الأحرار الدستوريين على سبيل المثال، الذي صورته شعاراته بالحزب الليبرالي المدافع عن الدستور، لم يتردد أكثر من مرة في انتهاك الدستور للوصول إلى الحكم أو الانفراد به، وهكذا كانت الأحزاب في مجملها «أحزاب أشخاص» وليست «أحزاب برامج»، واتسم نشاطها بالانتهازية السياسية والبعد عن الجماهير.

وقد أدى ذلك إلى تشكك بعض الباحثين في مدى صحة تسمية التنظيمات السياسية المصرية، خلال هذه المرحلة بالأحزاب Parties؛ على أساس أنها كانت أقرب ما تكون إما إلى الحركات Movements أو الأجنحة Factions، وليست أحزابا بالمعنى العلمي الدقيق لهذا المفهوم.

4- السمة الرابعة أن القيادة السياسية لأغلب هذه الأحزاب على اختلاف برامجها وشعاراتها قد عكست مصالح طبقة كبار ملاك الأرض، وظلت هذه الطبقة صاحبة الصوت الأعلى والتمثيل الأكبر في السياسة المصرية حتى عام 1952، مع ازدياد مستمر لدور المصالح الرأسمالية الصناعية.

وتنطلق دراستنا للأحزاب والتنظيمات السياسية المصرية من تبني معيارين للتصنيف: أولهما معيار مدى الثقل السياسي أو درجة الشعبية التي تمتع بها الحزب أو التنظيم، وثانيهما معيار احترام الشرعية السياسية والاجتماعية القائمة، والعمل من خلال مؤسسات « النظام» أو الخروج عليها. وهكذا فإن الدراسة سوف تنقسم إلى ثلاثة مباحث؛ تتناول حزب الوفد، وأحزاب الأقلية، وأحزاب وتنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي.

المبحث الأول

الوفــد[1]

الوفـد بتعبيـر تلك الأيام هو «الأمة المصرية»، فهو كمـا كان قادته يرددون ليس مجرد حـزب كسـائر الأحـزاب الأخرى، بـل المدافـع عن مصالـح الأمـة والحامـي لحرياتها والمطالب باستقلالها، وفي خطاب لسعد زغلول في 2 يوليو 1924 قال «إنني لست رئيس حزب بل وكيل أمة»[2].

وفـي انتخابات عـام 1925، قال «إن الوفد يدخل الانتخابات ليس كحزب أو كجماعة بل كوكيل عن الأمة المصرية»[3]، لذلك لقب رئيس الوفد «بالزعيم»، وسمي منزله «بيت الأمة» وزوجته السيدة صفية «بأم المصريين».

---

(1) من أهم المراجع العلمية المتخصصة عن الوفد، رسالة الدكتوراه المنشورة للباحث الهندي قريشي التي سبق الإشارة إليها، كذا رسالة الدكتوراه غير المنشورة :
Louis Cantori, Political Mobilization in pre-Revolutionary Egypt; The Egyptian Wafd, Submitted to the University of Chicago, 1966.
من الفصول المهمة عن الوفد تلك الموجودة في رسالة د. فتح الله الخطيب : مرجع سابق، ص ص 67 – 106 ، وجاكوب لاندو : مرجع سابق، ص ص 148 – 168، باللغة الفرنسية
Marcel Colombe, L'Evolution de l'Egypte 1924-1950 Paris, 1954, pp. 58-78.
باللغة العربية أهم الدراسات هي ما ورد في المؤلفات المتعلقة بتطور الحركة الوطنية للأساتذة : الرافعي، د. عبد العظيم رمضان، طارق البشري، وقد استفدت كثيرًا من هذه المؤلفات. انظر أيضًا عبد الله محمد غرباوي: حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة 1936، رساله ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب – جامعة عين شمس، 1970، محمد فريد عبد المجيد حشيش: حزب الوفد 1952 – 1936، رساله ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب – جامعة عين شمس، 1970. كذلك عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية القاهرة، 1975.

(2) محمد إبراهيم الجزيري: **آثار الزعيم سعد زغلول** القاهرة،1937، جزء 1، ص 211.

(3) عبد الخالق لاشين: **مرجع سابق**، ص 441.

ولا يمكـن الحديـث عن الوفـد دون ذكر دور سـعد زغلـول، كقائد تاريخـي، تمكن مـن تعبئة الجماهيـر المصرية والتأثير عليهـا تأثيرًا فعالًا، يكاد يقرب «من مسـتوى عبادة البطولة مما يمكن أن نسميه بأسطورة سعد زغلول»[1]، ويكفي أن نقتبس في هذا المجال بعضًا مما كتبه عنه واحد من ألد خصومه السياسـيين، وهو إسـماعيل صدقي، الذي ورد فـي مذكراته أن «شـخصية سـعد زغلول في ذلك الحين كانت شـخصية جبـارة وجذابة، غمـرت البلاد بقوتها، وشـدة تأثيرها، واجتاحت أمامها كل شـيء، وأصبح الاعتقاد فيها يشـبه الاعتقـاد بالأنبياء»، ويصف انتخابات 1924 التي لم ينجـح فيها بأنها لم تكن حرة، ويذكـر» ولا أقصـد من ذلك أنه كان هناك ضغط إداري اسـتعمل ضدي، بل أعني أنه كان هناك ضغط نفسـاني، أوجدته شـخصية سـعد زغلول القوية»، ويصل إلـى القول «كانت شـجاعته وبلاغته، وسـعة إطلاعه وكثرة تجاربه مما هيأ له التأثيـر العميق بين الجماهير، فاشتد حبها له، وإعجابها به، وانقيادها لكل ما يبديه من رأي، وإصغاؤها لكل ما يهتف به من قول، فامتلك الأفئدة والنفوس، وبقي طول حياته الزعيم الأكبر»[2].

لقد كان سـعد زغلول في موقف متميز حقًّا، فقد أدرك الثورة العرابية في بداية حياته، وعاصـر العديـد من التغيـرات السياسـية الداخليـة والخارجيـة، وفهم أهداف السياسـة الإنجليزيـة ومراميهـا فـي مصر، ونأى بنفسـه عن صراعـات الأحـزاب واختلافاتها قبل الحـرب العالمية الأولـى، بالإضافة إلى ثقافته وخبرته.. كل ذلك وفـر له الحرية اللازمة للتعامل مع كل الأطراف السياسية، على اختلاف مواقفها واتجاهاتها[3].

(1) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى: **تاريخ مصر السياسي**، ص 140 وطارق البشري: سعد زغلول: فكره السياسي، **الطليعة**، السنة الخامسة، العدد 3، مارس 1969، ص ص 38 – 58، ومجموعة خطب وأحاديث وبيانات وترجمة سعد زغلول، التي جمعها محمد إبراهيم الطيب الأخميمي، وخليل إبراهيم داود الطهطاوي القاهرة، د.ت، عباس محمود العقاد: **سعد زغلول سيرة وتحية** القاهرة، 1936.

(2) إسماعيل صدقي: **مذكراتي**، القاهرة، 1950، ص ص 29، 30، 34.

(3) عبد الخالق لاشين: **مرجع سابق**، ص ص 160 – 161. =

لقد أدى الوفد الدور الذي قام به الحزب الوطني، في فترة ما قبل الحرب، وهو الدعوة إلى الاستقلال، وظل أقوى الأحزاب وأكثرها شعبية طوال فترة الدراسة، ومع ذلك فإن الوفد حكم بمفرده مدة لا تتجاوز ست سنوات وشهرين وتسعة وعشرين يومًا، واشترك في وزارات ائتلافية لمدة سنتين وخمسة أيام؛ أي بإجمالي ثماني سنوات وثلاثة شهور وأربعة أيام من مجموع ما يزيد على الثمانية والعشرين سنة.

نشأ الوفد في 13 نوفمبر 1918 كحركة، تنوب عن الشعب المصري في المطالبة بالاستقلال الوطني، وحتى بعد إعلان دستور 1923 وإجراء الانتخابات البرلمانية.. فإن الوفد لم يصبح أبدًا أحد عدة أحزاب تتنافس على السلطة، ولكن في الوضع المصري تميزت الحياة السياسية بوجود حزب كبير، استقطب الجماهير الشعبية، وحرم أحزاب المعارضة من الحصول على أي تأييد جماهيري يعتد به، ومن ثم أفقد المعارضة دورها التقليدي في الحياة البرلمانية كبديل محتمل للحكومة القائمة، ولم يكن من المتصور حدوث ذلك نتيجة حصول الوفد في أي انتخابات حرة على الغالبية العظمى من مقاعد مجلس النواب؛ فالوفد لم يكن مجرد تنظيم ولجان، بقدر ما كان فكرة تتركز حولها معاني الكفاح من أجل الدستور والاستقلال، ورمزًا للعمل من أجل ذلك.. ويكفي للدلالة على ذلك أن الوفد في تكوينه الأول ضم سبعة أعضاء انضم ستة منهم فيما بعد إلى حزب الأحرار الدستوريين وظل سعد في الوفد، واستمر الشعب مرتبطا به ثم بزعيم الوفد من

= يثير دور سعد زغلول في ثورة 1919 قدرًا كبيرًا من الجدل وبالذات حول النص، الذي ورد في الميثاق الوطني الذي صدر 1962 «وركب سعد زغلول الموجة الثورية الجديدة». نحن نميل إلى الاعتقاد بأن عبارة الميثاق قد أغمضت كثيرا من دور سعد زغلول، وهذا ما تؤكده الدراسات العلمية عن الموضوع، وجدير بالذكر أن هذا الموضوع أثير في أواخر عام 1975 على صفحات الجرائد. انظر مقالات للأساتذة أحمد حسين ومحمد نجيب في **الجمهورية** بتاريخ 13 نوفمبر 1975. وسعد فخري عبد النور في **الأخبار** بتاريخ 22 أغسطس 1975. ومرة أخرى في جريدة **الأخبار** في أعداد 23، 24، 25 أغسطس 1976 بأقلام الأساتذة نظمي بطرس ومنصور جاب الله ومصطفى طيبة على التوالي.

بعـده مصطفـى النحاس[1]، الذي عبر عن مفهوم الوكالة فـي أعقاب التوقيع على معاهدة 1936، عندما طرحت أحزاب الأقلية مسألة إعادة النظر في تكوين الأحزاب، على أساس أن الوفد قام أصلا للحصول على الاسـتقلال، وأن مهمته قد انتهت بتوقيع المعاهدة، رد النحاس بأن الوفد لا تنتهي مهمته بتوقيع المعاهدة ولكن بتنفيذها، وأنه ليس حزبًا سياسيًّا بل «وكيل الأمة الأمين الساهر على حقوقها ومصالحها»[2].

ومع الاعتراف بهذا الوضع الخاص للوفد ولدوره في الحياة السياسية المصرية، فإننا من زاوية الدراسـة العلمية للأحزاب، لا يسـعنا سـوى اعتباره حزبًا سياسيًّا؛ من حيث إنه سـعى للوصول إلى السـلطة من خلال انتخابات عامة ودورية، وأدى الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية عادة.

إن تاريـخ الوفـد هـو قصة كفاح الشـعب المصـري من أجل الاسـتقلال والدسـتور، منـذ ثورة 1919، قصـة المجتمع المصري في انتصاراته وهزائمـه، مده وجزره، وصعوده وهبوطـه، ومثـل الوفد في النظام السياسـي، الذي قـام بعد عام 1923 أحـد عناصر الثقل الأساسـية، وكانـت إيجابيـات هـذا النظام، التي سـوف نعرض لها في مبحـث قادم، هي أساسًـا محصلة جهود سياسـات الوفد، ومن ثم فقد كان ضعفه وتفسخه وعجز قادته عن استيعاب المشاكل الناشئة، منذ منتصف الأربعينيات مؤشرًا لسقوط النظام كله.

وسـوف نقوم بدراسة الوفد من خلال خمسـة محاور، يتناول أولها نشأة الوفد وثانيها قانون الوفد وتنظيمه، ويكشف هذان المحوران عن الإطار التنظيمي للوفد. أما المحاور مـن الثالث إلى الخامس، فتعالج طبيعة الزعامة الوفدية والانشـقاقات عن الوفد، والوفد والحكم، وأزمة الوفد وهي المحاور الكاشفة عن الإطار الحركي للوفد.

(1) د. رمضان: **تطور الحركة الوطنية في مصر سنة 1918 إلى سنة 1936**، ص ص 83 – 101.

(2) د. رمضان: **تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1937 إلى سنة 1948**، جزء أول ص ص 43 – 44 وكذلك Landau, Op. Cit p.176.

أولًا: نشأة الوفد

هناك اختلاف بين المؤرخين والباحثين حول من هو صاحب فكرة تأليف الوفد، وجوهرها أن يتكون وفد لمفاوضة إنجلترا بخصوص استقلال مصر، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. وتبرز في هذا الصدد خمس روايات على الأقل؛ فيرى البعض أن الفكرة تعود إلى الأمير عمر طوسون، وينسبها آخرون إلى سعد زغلول، وتذهب رواية ثالثة إلى أنها تعود إلى حسين رشدي باشا رئيس الوزراء وقتذاك، ويرجعها آخرون إلى محمد محمود باشا.. وأخيرًا يرى البعض أنها تعود إلى فانوس ابن أخنوس فانوس، مؤسس الحزب المصري الحر. ويبدو من هذا التعدد أنه من الصعب للغاية تحديد من هو صاحب الفكرة، ولعله من الطبيعي أن تكون الفكرة قد خطرت لأكثر من مصري في نفس الوقت، وبالتالي لا يمكن نسبتها إلى فرد بالذات[1].. أيا كان الأمر، فقد تألف وفد من سعد زغلول باشا، وعلى شعراوي باشا، وعبد العزيز فهمي بك – وكانوا جميعًا أعضاء في الجمعية التشريعية – قابل السير ريجنالد وينجيت، المندوب السامي البريطاني في مصر في 13 نوفمبر 1918؛ أي بعد يومين على إعلان الهدنة في الحرب العالمية الأولى، ويشار إلى هذا اليوم في التاريخ المصري باسم عيد الجهاد الوطني[2].

وطالب القادة الثلاثة بضرورة إلغاء الحماية، وحصول مصر على الاستقلال؛ حيث يتوفر لها شروطه، وأن ذلك لن يمس بالمصالح الحيوية الإنجليزية في المنطقة ولا بسلامة الطريق إلى الهند، وهناك خلاف حول تحديد مطلب الوفد في ذلك الوقت،

(1) انظر عرضًا كاملًا لكل من هذه الروايات ومصادرها ونقدا لها في غرباوي : **مرجع سابق**، ص ص 4 – 48، ولاشين : **مرجع سابق**، ص 13.

(2) كان يحتفل بذكرى هذا اليوم في مصر، باعتباره أحد الأعياد الوطنية المهمة، وحلقة بارزة من حلقات كفاح الشعب من أجل الاستقلال، وفي الفترة التالية لثورة 1952 ألغي هذا العيد، ولم يعد يشار إليه أو يحتفل به. ومع الانفتاح السياسي الذي شهدته مصر في عام 1975، عادت الإشارة إلى هذا الموضوع على صفحات الجرائد. انظر كلًا من جريدتي **الجمهورية والأخبار** في 22 نوفمبر 1975، وكذلك مقالة د. عبد العظيم رمضان في **الجمهورية** 16 نوفمبر 1975 حول نفس الموضوع. ويحتفل حزب الوفد بهذه المناسبة سنويًا.

وهل كان هو الاستقلال الذاتي أي الاستقلال الداخلي فقط أم الاستقلال التام داخليًّا وخارجيًّا، والأرجح من واقع نص المحادثة، التي دارت أن الهدف الذي طالبوا به هو الاستقلال، الذي يتضمن حرية الأمة داخليّا وخارجيّا؛ أي الاستقلال التام مع عقد محالفة مع إنجلترا[1].

ولتأكيد الصفة التمثيلية للوفد وأحقيته في الحديث باسم الأمة، قرر سعد ورفاقه تأليف هيئة باسم «الوفد المصري»، تحصل على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة، وبالفعل تكون الوفد من سعد زغلول باشا رئيسا وعلي شعراوي باشا، وعبد العزيز فهمي بك، ومحمد محمود باشا، وأحمد لطفي السيد بك، وعبد اللطيف المكباتي بك، ومحمد علي علوبة بك أعضاء. وحررت توكيلات الوفد التي تضمنت هذه الأسماء السبعة للتوقيع عليها، ونص فيها على أن لهم أن يضموا إليهم من يختارونه للمساعدة في مهمة الوفد.

وسعى سعد زغلول بعد ذلك إلى توسيع الوفد لضم مختلف القوى السياسية المصرية؛ حتى يصبح الوفد بحق ممثلًا ونائبًا عن الشعب المصري؛ فمن الملاحظ أن التشكيل الأول الذي ذكرناه تكون من عناصر، انتمت غالبيها سابقًا إلى حزب الأمة، كما ربطتها عضوية الجمعية التشريعية. لذلك ضم إلى الوفد إسماعيل صدقي باشا ومحمود بك أبو النصر من مؤيدي الأمير عمر طوسون، وكذلك حافظ عفيفي بك ومصطفى النحاس بك على اعتبار أنهما من المتعاطفين مع مبادئ الحزب الوطني، كما ضم سينوت حنا بك وجورجي خياط بك ممثلين للأقباط، ثم ضم سعد من الأعيان حمد الباسل الباشا، وصدق الأعضاء السبعة الجدد على قانون الوفد.

وانتهج الوفد عددًا من السبل للمطالبة باستقلال مصر، فمن ناحية أولى بدأ في الاتصال بالسلطات الإنجليزية والاحتجاج لديها على استمرار الاحتلال والحماية،

(1) د. رمضان : تطور الحركة الوطنية، **مرجع سابق**، ص ص 92 – 93. النص الكامل للمحادثة في : 50 **عامًا على ثورة 1919**، ص ص 131 – 137.

طارحًا الحجج القانونية المدعمة لاستقلال مصر، ومن ناحية ثانية خاطب الرأي العام الإنجليزي والأوروبي والأمريكي محاولًا استقطاب أكبر قدر من التأييد الشعبي للقضية المصرية، ومن ناحية ثالثة، اتجه إلى الأجانب المقيمين في مصر لطمأنتهم، وكسب تأييدهم ومنع استغلال إنجلترا لهم ضد المطالب المصرية، ومن ثم تفادى عداء الدول صاحبة الامتيازات واحتمال وقوفها بجانب الاحتلال ضد مصر، ومن ناحية رابعة بدأ في تعبئة الرأي العام الداخلي، فانتشرت حركة التوقيعات على التوكيلات الشعبية لتعزيز وكالته عن الأمة، ونظمت الاجتماعات العامة للدفاع عن حقوق مصر وتنوير المواطنين بها.

ودون الإغراق في التفاصيل التاريخية المتعلقة بنشأة الوفد، يمكن إبراز أربع ملاحظات:

1- إن اختيار أعضاء الوفد عكس التوازن بين ضرورة تمثيل بعض التيارات والقوى السياسية من ناحية، وحرية سعد زغلول في اختيار الأشخاص من ناحية أخرى؛ فسعد لم يكن مجبرًا تمامًا كما يذهب أمين يوسف، كما لم يكن حرًّا تمامًا كما يرى د. عبد العظيم رمضان، ويجب التمييز في الحقيقة بين عملية اختيار السبعة الأصليين للوفد، وعملية ضم عناصر أخرى إليهم فيما بعد، فبالنسبة للأولى فإن حرية الاختيار كانت مقيدة - إلى حد كبير - بينما اتسع مجالها في المرحلة الثانية[1].

وتبدو أهمية هذه الملاحظة في الدور المتميز لرئيس الوفد، والذي سوف يكون أحد خصائص الزعامة الوفدية من حيث حريتها في الحركة، وعدم التزامها برأي أغلبية الوفد، وهو الأمر الذي سوف نتعرض له فيما بعد.

2- إن الوفد رغم تمثيله للاتجاهات السياسية والدينية المختلفة في المجتمع، فإن قيادته انتمت أساسا إلى طبقة كبار ملاك الأرض وبعض العناصر البورجوازية، ولم يكن منها من يمكن اعتباره ممثلا للعمال أو الفلاحين[2]، ولعل ذلك يفسر ما افترضته

(1) محمد فريد عبد المجيد حشيش: **مرجع سابق**، ص ص 2 - 6.

(2) د. رمضان : **مرجع سابق**، ص ص 110 - 111.

المـادة 20 من قانـون الوفد من قدرة مالية ذاتية لأعضاء الوفد، عندما قررت أن « كل عضـو يقوم بنفقاته الخاصة من سـفر وإقامة»، والمادة 24 مـن أن «نقود الوفد تكون مما يتحصل من التبرعات، التي يدفعها أعضاؤه أو غيرهم، ممن يريدون المسـاهمة في عمل الوفد».

3- أن الوفـد كان أقرب إلى صورة الجبهة منه إلى الحزب السياسـي[1]، وكان يقترب من مفهوم الائتلاف بين اتجاهات وقوى اجتماعية وسياسـية مختلفة، لبت نداء الوطنية المصرية والدعوة إلى الاستقلال، ووجدت في الوفد أداة إنجاز لهذا الهدف.

4- أن الوفد لم ينشأ كما هو واضح في إطار برلمان أو مجلس تشريعي، وإنما نشأ – كما هو الحال في عديد من البلاد الآسـيوية والإفريقية – كجزء من الحركة الوطنية ضد الاسـتعمار ومن أجل الاسـتقلال، وقد ترك ذلك بصماته على أسلوب حركة الوفد، فيمـا بعـد من حيـث ارتباطه الشـديد بجماهيـر الشـارع، ولجوئه إلـى المظاهرات، وأساليب التهييج الجماهيري في وجه القصر والإنجليز.

ثانيًا : قانون الوفد وتنظيمه

صدر «قانون الوفد المصري» في 23 نوفمبر 1918 ويتكون من 26 مادة، ونصت مادته الأولـى على أسـماء أعضائه الأربعة عشـر. ويمكن دراسـة هذه الوثيقة مـن حيث وظيفة الوفد، والسلطة التي خولتها لرئيسه، والتنظيم الذي حددته له.

فمـن حيـث وظيفة الوفد، حـددت المادة الثانيـة أن مهمة الوفد هي «السـعي بالطرق السـلمية المشـروعة، حيثما وجدوا للسعي سبيلًا في اسـتقلال مصر استقلالًا تامًّا»، وإنه حسـب المادة الخامسـة « لا يسـوغ للوفد أن يتصرف في المهمة التي انتـدب لها؛ فليس للوفـد ولا لأحـد مـن أعضائه أن يخـرج في طلباته عن حـدود الوكالة، التي يسـتمد منها قوته، وهي اسـتقلال مصر اسـتقلالا تامًّا، وما يتبع ذلك من تفاصيل»، وأن الوفد حسـب

(1) د. الخطيب: **مرجع سابق**، ص ص 68 – 69.

المادة الرابعة يدوم «ما دام العمل الذي انتدب لأجله قائما وينفض بانفضاضه»، كما حددت المادة الثانية مصدر سلطة الوفد بأن الوفد يستمد «قوته من رغبة أهالي مصر، التي يعبرون عنها رأسًا أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية».

ومن حيث سلطة رئيس الوفد، أعطى القانون دورًا واضحا له؛ فالمادة الثالثة عشر تنص على أنه «يشخص الوفد ويرأس جلساته ويحافظ على نظامه، ويشرف على أعمال اللجان والأعضاء ذوي الوظائف وعلى عمل السكرتارية وأمانة الصندوق»، كما نصت المادة العشرين على أنه «ليس لأحد من أعضاء الوفد أن يحادث أي شخص من الأشخاص العموميين باسم الوفد، إلا إذا عرض على الرئيس الموضوع الذي سيدور حوله الحديث، وعليه أن يدون الحديث كتابة عقب انتهائه، وإذا لم يتمكن عضو الوفد من إحاطة الرئيس قبل الحديث، فيجب أن يبين لمخاطبيه أنه لا يشخص الوفد في حديثه».

ورغم أن المادة العاشرة وضعت أساسًا للعمل الديمقراطي في داخل الوفد، فاشترطت أن تصدر القرارات بأغلبية الآراء، وإذا تساوت يرجح رأي الفريق الذي فيه الرئيس، فإن رئيس الوفد لم يأخذ دائمًا برأي الأغلبية وبالذات في الأمور، التي اعتقد هو أن الأمر فيها يتعلق بطبيعة المهمة المكلف بها الوفد، والتي «يشخصها» هو، كذلك فمع أن المادة السابعة عشر اشترطت أنه لفصل أحد الأعضاء، فإن ذلك يكون بقرار من ثلاثة أرباع أعضاء الوفد على الأقل، فإن هذا النص لم يُحْتَرم من رئيس الوفد، الذي قام أكثر من مرة – كما سوف نعرض فيما بعد – بفصل أغلبية الأعضاء وإحلالهم بأعضاء جدد.

وأخيرًا فمن حيث التنظيم، نصت المادة السادسة والعشرون على أن تعين لجنة باسم اللجنة المركزية للوفد يختار أعضاؤها من ذوي المكانة والغيرة، تكون مهمتها جمع التبرعات باسم الوفد وإرسالها إليه في الخارج، ومراسلة الوفد في الموضوعات المتعلقة بمهمته، وقد تطورت هذه اللجنة فيما بعد؛ لتصبح نواة لجهاز وفدى ضخم، انتشر في سائر أنحاء القطر.

وعند دراسة تنظيم الوفد ينبغي التمييز بين مرحلتين أساسيتين : المرحلة الأولى تمتد خلال فترة 1918 – 1924، والتي كان فيها الوفد بمثابة تجمع وطني عريض، يعمل من أجل الحصول على الاستقلال، والمرحلة الثانية وهي فترة 1924 – 1952، والتي أخذ فيها شكل الحزب السياسي.

ونشط الوفد في الفترة السابقة على الاستقلال على مستويين:

- مستوى علني يتمثل في النضال السياسي؛ من أجل استقلال مصر بالطرق السلمية المشروعة، وتولت الإشراف على هذا النشاط اللجنة المركزية للوفد، التي قامت بجمع التبرعات، وتلقي أخبار الوفد من الخارج، وإذاعتها بين المواطنين، ونقل ما يحدث في مصر من تطورات وتحركات إلى الوفد أثناء وجوده في الخارج، وتمثلت تنظيمات الوفد في هيئة الوفد وهي القيادة العليا له، التي تكونت من سعد زغلول ورفاقه، واللجنة المركزية للوفد ثم تكونت لجنة الوفد للسيدات.
- ومستوى سري يتمثل في مجموعة من أعمال العنف والاغتيال، وأداره عبد الرحمن فهمي سكرتير اللجنة المركزية – تحت الإشراف المباشر لسعد زغلول – من خلال تنظيم قوي لعب فيه الطلبة دورًا بارزًا. وتكون عدد من اللجان داخل هذا التنظيم مثل الخطابة، والكتابة، والدعاية، ومحاربة أعداء الوفد، والتجول في أنحاء البلاد، وجمع أخبار البلاد والاغتيالات[1].

وهناك ما يشير إلى أن بقية أعضاء الوفد لم يكونوا على بينة بطبيعة المهام، التي كان يطلبها سعد من عبد الرحمن فهمي، الأمر الذي أثار استياء بعضهم أحيانًا، كما تشير الوثائق التاريخية إلى وجود تسع جمعيات سرية على الأقل وقتذاك، ولا يوجد ما يؤكد أنها كانت جميعها تعمل تحت إشراف الجهاز السري التابع للجنة الوفد المركزية.

(1) انظر التفاصيل في: د. محمد أنيس: دراسات في وثائق ثورة 1919، **مرجع سابق**.

إلى جانب ذلك كان للوفد تنظيماته في داخل القطاعات المهنية المختلفة مثل لجان الطلبة وتنظيمات العمال ولجنة الموظفين، وقد لعب كل من هذه التنظيمات أدوارًا مهمة في تاريخ الحركة الوطنية، وبالحصول على الاستقلال أصبحت اللجنة المركزية واللجان الوفدية المختلفة أساس تنظيم الوفد خلال المرحلة التالية.

وتكونت اللجنة المركزية، وهي أول لجنة وفدية، بعد إطلاق سراح سعد زغلول عندما كان في مالطة، وسافر باقي أعضاء الوفد إلى فرنسا للحاق به؛ تبعًا للمادة 26 من قانون الوفد برئاسة محمود سليمان باشا ووكالة إبراهيم سعيد باشا ومحمود أبو حسن باشا وسكرتارية عبد الرحمن فهمي بك، ثم نشأت اللجان الوفدية الأخرى بشكل تدريجي، فمن خلال أعمال جمع التوقيعات وثورة مارس وما ارتبط بها من أعمال ومهام، وخلال العمل السياسي اليومي برزت تنظيمات الوفد وقياداته.

وبدأت اللجان الوفدية تقوم بجمع التبرعات وإرسال المعلومات إلى اللجنة المركزية، وقيادة الحركة الوطنية، والحفاظ على تأجج الروح الوطنية بين الشعب، ونقل المعلومات الصحيحة عن الوفد إليهم، وأصبحت هذه اللجان العمود الفقري للحزب بعد تصريح 28 فبراير، وبفضل هذا التنظيم أحرز الوفد انتصاره الساحق في انتخابات عام 1924 وفي كل انتخابات حرة تالية.

وكانت اللجنة على مستوى القسم تتكون من لجنة عامة لها رئيس ونائب رئيس وسكرتيرين، ويتفرع منها عدد من اللجان الفرعية الخاصة التي كانت تكلف بمهام معينة، وشكل مجموع هذه اللجان تنظيم حزب الوفد[1]، وفي عام 1924 وبعد أول انتخابات تكون للوفد جناحه البرلماني، تحت اسم هيئة الوفديين؛ بناء على اقتراح من مكرم عبيد.

(1) رمضان : **مرجع سابق**، ص 155 وما بعدها.

وهكذا ففي الفترة التالية لعام 1924 تبلور تنظيم الوفد في ثلاثة مستويات:

أ – هيئة الوفد وهي بمثابة أعلى مستوى قيادي للوفد وهي بالاختيار، وكان يشار إليها في كثير من الأحيان باسم الوفد، وتبعًا للمادة الثامنة من قانون الوفد، فقد كان له أن يضم إليه أعضاء آخرين «مراعيا في انتخابهم الفائدة التي تنجم عن اشتراكهم في العمل».

ب– الهيئة الوفدية العامة وتتكون من الهيئة الوفدية البرلمانية؛ أي الشيوخ والنواب الوفديين، وكذا أعضاء الشيوخ والنواب السابقين، ومرشحي الوفد في الانتخابات الذين لم ينجحوا، ويتضح من ذلك أن الهيئة الوفدية كانت تتكون بالاختيار من هيئة الوفد، وذلك من خلال اختيارها لهم كمرشحين باسم الوفد.

جـ– لجان الوفد العامة فالمركزية فالفرعية في المحافظات والمديريات والمراكز والقرى.

وبالإضافة إلى هذه المستويات الثلاثة، كانت توجد لجان الشباب الوفديين ولجان السيدات الوفديات.

وينبغي التأكيد على أن دور زعيم الوفد كان أبرز من أي تنظيم أو علاقات تنظيمية، فيما سمي بنظرية الزعامة الوفدية، والتي سوف نتطرق لها فيما بعد. ولعله من سخريات التاريخ ومفارقاته الغريبة أن الحزب الذي دافع عن الديمقراطية والدستور في مصر عبر ثلاثين عامًا لم يكن ديمقراطيًّا في تنظيمه الداخلي.

ومن هذا العرض الموجز لتنظيم الوفد، يلاحظ أن هذا التنظيم قد نشأ في خضم العمل الوطني ومن واقع الممارسة اليومية، وتمتع بقدرة كبيرة على تحريك الجماهير، إلا أن قادة الوفد لم يدعموا هذا التنظيم في الفترة التالية للاستقلال، فصحيح أن الحزب نجح في إقامة لجانه على مستوى القطر كله، ولكن هذه التنظيمات لم تكن من القوة أو الثورية بما يمكنها من الدخول في معركة مع القصر أو الإنجليز، عبر فترة طويلة من

الزمان، وإنما تمرست بأعمال الإضرابات والمظاهرات والانتفاضات ذات الطابع الوقتي القصير، وهكذا يمكن القول بأن الوفد اعتمد على مشاعر الجماهير التلقائية وارتباطها به وبالدعوة إلى الاستقلال أكثر من اعتماده على قوة التنظيم[1].

ثالثًا: طبيعة الزعامة الوفدية والانشقاقات عن الوفد

سبق أن أشرنا إلى الوضع المتميز لرئيس الوفد، الذي اتضح في طريقة تكوين الوفد عن طريق الاختيار بواسطة سعد زغلول، والذي انعكس في قانون الوفد، كما انعكس في علاقة زعيم الوفد بزملائه.

ونشير في هذا الصدد إلى ما حدث، بعد فشل الطور الأول من المفاوضات حول مشروع ملنر بتقرير عدم صلاحية المشروع كأساس للدخول في المفاوضات، ما لم تقبل إنجلترا التحفظات المصرية وأهمها إلغاء الحماية، فقد غادر الوفد إلى باريس بينما بقي عدلي باشا بلندن يحاول إقناع ملنر بضرورة قبول التحفظات المصرية، وفي باريس اقترح بعض أعضاء الوفد خروجًا من هذا المأزق أن الوفد – وإن كان لا يستطيع استكمال المناقشات إلا بعد قبول التحفظات – لا يجب أن يمانع في قيام عدلي باشا باستئناف المباحثات «على قاعدة تحقيق التحفظات» بحيث يقوم عدلي بالتفاوض والوفد بالرقابة، فرفض سعد زغلول الاقتراح وامتنع عن التوقيع عليه وإصداره، وعندما تبين له أن أغلبية الوفد قد وافقت عليه، قال «إن المسألة ليست مسألة أغلبية ولكن مسألة توكيل»[2].

واستمر هذا الوضع المتميز كإحدى سمات الزعامة الوفدية، ومن نماذجه أنه في عام 1921 فصل سعد عشرة أعضاء من الوفد وبقي معه أربعة فقط، وفي عام 1933 فصل النحاس باشا ثمانية أعضاء ولم يبق معه سوى ثلاثة، وفي خلافه مع محمود فهمي النقراشي أكد النحاس أنه غير ملتزم برأي أغلبية الوفد، فهو المعبر عن مصالح الأمة دون بقية أعضاء هيئة الوفد جميعهم، وأنه لا يدين بسلطان لغير الأمة.

(1) Landau, **Op. Cit**, p, 176.

(2) د. رمضان : **مرجع سابق**، ص ص 301 – 302.

وهكذا تبلور مفهوم خاص للزعامة الوفدية، ارتبط بنظرية «الوكالة عن الأمة المصرية» وبالطريقة الفريدة التي تكون بها الوفد وهي طريقة التوكيل الشعبي، وعبر سعد زغلول في كثير من أقواله وممارساته عن هذا المفهوم، ففي خطاب له بفندق الكونتنتال في مايو 1921 قال «فللأمة وكيل واحد أجمعت عليه رغم أنف كل معارضة، ومن التواضع أن لا أقول إني رئيسه، ولكن الأمة هتفت ولا تزال تهتف بأني رئيسها»[1]، وفي كلمته بمناسبة عيد الفطر في نفس العام قال «الوفد أمين الأمة ووكيلها والقضية التي عهد إليه بها، وأمنته الأمة عليها، هي قضية الوطن الكبرى»[2].

ويبدو أن سعد زغلول كان حريصا على تأكيد هذا المفهوم وإعطاء زعيم الوفد أكبر قدر من حرية الحركة والتصرف داخل الوفد وخارجه، لذلك فعلى سبيل المثال طرح في نوفمبر 1920 على أعضاء الوفد اقتراحًا بضرورة فصل العضو، الذي يختلف مع الرئيس اختلافًا كبيرًا، ولكن الآخرين لم يسايروه في ذلك، وفي يناير 1921 طلب تعديل قانون الوفد؛ بحيث يكون وحده مختصًا بأعمال التحضير والتنفيذ والتصديق على القرارات[3].

واتضح ذلك أيضًا في سلوك الزعامة الوفدية إزاء معارضيها أو منتقديها، ففي عهد وزارة سعد زغلول وردت في خطبة العرش عبارة «الأماني القومية لمصر والسودان»، التي اعتبرها بعض أعضاء مجلس النواب غامضة ولا تعطي المعنى المحدد، ورغبت لجنة الرد على خطبة العرش أن تضع تفسيرًا لها، ولكن سعد اعتبر ذلك بمثابة إهانة له ورفض قبول أي تعديل على خطبة العرش، لذلك فقد اقتصر الرد على عبارات المديح والشكر، وأثار سعد الموضوع في مجلس الشيوخ قائلًا «لماذا الإضافات؟ لماذا تطلب؟ ولمن تقيد؟ أللشخص الذي تعلنون الآن أنكم واثقون به ثقة تامة ؟ أليس كذلك... أنا

(1) **مجموعة خطب وأحاديث**، ص 107.

(2) **نفس المرجع**، ص 107.

(3) لاشين : **مرجع سابق**، ص ص 319، 327 – 328.

فخـور بهـذه الثقة.. فخور كل الفخر.. وهذه الثقة ضمانة لأن أكون دائمًا عندها لأنه ليس في الوجود أثمن ولا أنفس ولا أغلى من أن تثق أمة بابنها»[1].

كما اتسم موقفه إزاء المعارضة بالعداء، فهم خارجون على الإجماع الشعبي «وعندما تسـأل واحدا من حضرات المعارضين، قائلًا له في أي شـيء تعارض، يكون جوابه ليس هناك معارضة»، وعندما اختلف معه النائب عبد اللطيف الصوفاني عضو الحزب الوطني، قال له سعد «أما تعدد الأحزاب فيكون عند الاختلاف في المسائل الداخلية، ولكنني اليوم أصرح بأنه ليس لدينا حزب يطلب الاسـتقلال التام وحزب لا يطلبه، ولذلك فالجالسون هنا في مكان المعارضة وغيرهم الجالسون هناك ليس بينهم اختلاف مطلقًا»، ثم استطرد قائلًا «أنت تريد أن تسـمي نفسـك معارضًـا فلك ذلك، ولكنك معـارض بلا معارضة أو بلا موضوع»[2].

ويمكن إرجاع هذا الوضع الخاص للزعامة الوفدية إلى أربعة مصادر:

1- إجمـاع الأمـة على تأييدها تأييدا شـبه تام، ومـن ثم فقد كانت هـذه الزعامة رمزًا لوحدة الأمة وتماسـكها، ولم يكن زعيم الوفد يعتبر نفسـه رئيسًـا لحزب، بقدر كونه زعيما للأمة بكل طبقاتها وجماعاتها.

2- ارتبـاط الزعامـة الوفدية بهدفي الاسـتقلال والدسـتور؛ الأمر الذي أكسـب هذه الزعامة هالة من التقديس والاحترام.

3- شخصية سعد زغلول المتميزة، التي وضعت الأساس لهذا المفهوم للزعامة، فقد كان سـعد شـخصية فذة لها خبرة طويلة في العمل السياسي والإداري. بدأ حياته بالمشـاركة في أحداث الثورة العرابية، وفصل مـن منصبه كناظر لقضايا الجيزة، واعتقل بتهمة المشـاركة في جمعية سـرية، ولكن تمت تبرئته من التهمة، واختير

(1) الجزيري: **مرجع سابق**، ص ص 109، 115 – 116.

(2) **المرجع السابق**، ص ص 266 – 268.

بعـد ذلك ناظـرًا للمعارف، ثم انتخب عضوًا في الجمعية التشـريعية عن دائرتين بالقاهرة. لذلك كله وبالإضافة إلى قدراته الذاتية أصبح سعد زغلول بطلًا شعبيًّا، أو كما يعبر الأسـتاذ عباس محمود العقاد «مسـتودع آمـال الأمة ومحل رجائها، وقائد نهضتها وحامل لواء الدفاع عن حقوقها».

4- تأكيد الصحافة الوفدية المستمر على دور الزعامة وأهميتها؛ الأمر الذي أدى إلى اكتساب هذه الزعامة احتراما كبيرا في نفوس المصريين.

وعبر مكرم عبيد عن مدى الاحترام الواجب تجاه الزعامة، أثناء الخلاف بين النحاس والنقراشـي، بقولـه إن رئيـس الوفد هو المعبر عـن وحدته «وما كان لمكرم والنقراشـي، أو لغيرهمـا مـن رجال الوفـد، أن يحاول أحد منهـم أن يتعالى على الزعامـة أو يهدم من بنيانهـا، ولئن شـاء مكـرم في يوم من الأيـام أن يتزعم فيجـب أن يهدم»[1]. ولعل مسـألة الزعامة الوفدية وتقديسها تثير قضية مهمة، وهي مدى اتساق هذه المفاهيم مع الممارسة الديمقراطية في مفهومها الليبرالي.

كمـا أشـرنا من قبل إلى طابع الجبهة[2] الذي اتخـذه الوفد، والذي جعله يضم عناصر متعـددة مختلفة المشـارب والأهـواء والمصالح، الأمـر الذي أدى إلى بـروز العديد من الاختلافات والانشقاقات في مراحل تطور الوفد المختلفة[3].

وحدث الخلاف الأول بعد فشـل مسـعى الوفد في مؤتمر الصلح، الذي أقر الحماية الإنجليزيـة علـى مصر، فقد تصـور بعض الأعضاء – منهم إسـماعيل صدقـي ومحمود

(1) د. رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1937 إلى سنة 1948، **مرجع سابق**، ص ص 88، 92 – 93.

(2) الخطيب : **مرجع سابق**، ص 72.

(3) يعترض د. محمد أنيس على استخدام تعبير «انشقاقات»، على أساس أن الانشقاق في رأيه يعني خروج جزء من قاعدة الحزب مع الخارجين، وهو ما لم يحدث، ويفضل بدلًا عنها تعبير انسلاخات. وفي الحقيقة أنه حتى لو قبلنا هذا التمييز فستبقى كلمة «انشقاق» صحيحة بالنسبة لما حدث في عامي 1938 و 1942، وهو ما سوف يتضح من المتن. انظر في ذلك حشيش: **مرجع سابق**، ص 109.

أبـو النصـر – أن ذلك نهاية المطاف، واقترحوا العودة إلى مصر وإبلاغ الأمة بفشـل مهمة الوفـد، وضرورة التفاهم مع الإنجليز؛ للحصول على شـكل من أشـكال الحكم الذاتي، بينما رأى سـعد أن ذلـك يمكن أن يصيب الأمة بصدمة كبيرة تضـر بتطور الوعي الوطني والـروح العامة فيها، وأنه من الممكن البقاء في فرنسـا، والعمل على إثارة مشـاعر الرأي العام الأوربي ضد إنجلترا.

نفس المسـألة أثارها صدقي بشـكل آخـر، عندما وصلت إلى الوفـد الصور التي تبين فظائع الجيش الإنجليزي في قمع ثورة 1919، فقد رأى عدم نشرها في الصحافة الأوربية ذلـك أن النشـر على نطاق واسـع لا يفيـد القضية المصريـة، وهو ما رفضه سـعد أيضًا – وترتـب على ذلك عـودة صدقي وأبي النصر إلى مصر – كما رفض سـعد كل محاولات الوساطة مع إنجلترا وبدأ معركة الرأي العام في أوروبا[1].

أما الخلاف الثاني، فقد ظهر بعد تعثر المفاوضات مع ملنر بين سـعد زغلول – وأيده سـينوت حنـا وواصـف غالي – وفريـق المعتدلين مـن الوفد الذي ضـم محمد محمود، وعبد العزيز فهمي، وأحمد لطفي السيد، وعبد اللطيف المكباتي، فقد رأى سعد ضرورة العودة إلى مصر بعد فشل المباحثات وقيادة الحركة الوطنية من أرض الوطن؛ وذلك لأن إنجلتـرا غير جادة في المفاوضات، وأن تعاظم الثورة المصرية لدليل على قدرة الشـعب على الجهاد من أجل الاسـتقلال، وأنه لو توافرت له القيادة السـليمة لاسـتمر في النضال حتى نيل أهدافه.

وفـي مواجهة ذلـك رأى فريق المعتدليـن، وأغلبهم من حزب الأمـة القديم، ضرورة اسـتمرار المفاوضـات للوصـول إلى حل وسـط مع إنجلتـرا؛ وذلك لأن الأمـة لا تقوى على الاستمرار في المعارضة، وهبة الشعب مؤقتة ولا يمكن التعويل عليها لمدة طويلة، وبالفعل عاد هؤلاء إلى مصر حيث كان التنظيم الوفدي بقيادة عبد الرحمن فهمي قد أعد

(1) د. محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة 1919، **مرجع سابق**، ص ص 36 – 39. انظر وجهة نظر إسماعيل صدقي : **مذكراتي** القاهرة، 1950، ص ص 21 –22.

العدة، فأمطرتهم الجماهير بالسؤال عن سبب عودتهم دون سعد، واضطروا إلى إصدار بيان في 28 يناير 1921، يؤكدون فيه وحدة الوفد وتأييدهم لسعد زغلول وخطته.

وهنا يجدر ذكر أن كلا من الخلاف مع صدقي والخلاف مع فريق المعتدلين لم يترتب عليه إضعاف للوفد، بقدر ما كان استجابة لتعاظم الثورة المصرية، ودعمًا للتيار الثوري الذي مثله سعد وتأكيدًا لقيادته الأكثر ثورية، على حساب كبار ملاك الأرض من حزب الأمة، الذين ارتضوا بسياسة المهادنة[1].

ولكن البيان الذي أصدره فريق المعتدلين لم يكن – في واقع الأمر – سوى تراجع مؤقت أمام طوفان الجماهير الوفدية، التي أيدت سعد واعتبرته رمزًا لمطلب الأمة في الاستقلال، وأفصحت هذه الجماهير عن ذلك في المظاهرة القومية، التي استقبل بها سعد في 4 أبريل 1921، عندما عاد إلى مصر بعد غياب لأكثر من عامين. ومع ذلك، فقد تصور المعتدلون أنهم بأغلبيتهم في الوفد يستطيعون الاصطدام به، وكان ذلك بداية مرحلة دامية من تاريخ مصر السياسي، وهي المعروفة باسم الخلاف بين سعد وعدلي[2]، وحدث الصدام حول الشروط التي تقدم بها سعد؛ للاشتراك مع الوزارة في المفاوضات التي اقترحتها الحكومة الإنجليزية؛ للبحث عن نظام آخر يضمن لبريطانيا مصالحها ويطابق الأماني المشروعة لمصر، بعد إعلانها في فبراير 1921 أن الحماية لم تعد علاقة مرضية، وهي أن تكون الغاية من المفاوضات إلغاء الحماية والحصول على الاستقلال الدولي التام داخليًا وخارجيًا، وإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل المفاوضات، وأن يصدر مرسوم سلطاني بتحديد مأمورية المفاوضين وحدودها، وأن تكون للوفد أغلبية المفاوضين والرئاسة.

(1) د. رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1918 إلى سنة 1936، **مرجع سابق**، ص ص 303 – 306.

(2) أحمد بهاء الدين: **أيام لها تاريخ** القاهرة، 1959، ص ص 93 – 140. وبالنسبة لدورعدلي، انظر : أحمد بيلي: **عدلي باشا أو صفحة من تاريخ الزعامة في مصر**، القاهرة، 1923.

وحدث الخلاف حول الشرط الرابع؛ إذ رفضه عدلي باشا معتمدًا على أن أغلبية الوفد تؤيده في رأيه، ولن تساير سعد زغلول في حالة إصراره على تحدي الوزارة، وأن ذلك سوف يؤدي إلى تفتيت وحدة الوفد وإضعاف مركز سعد.

وفي 25 أبريل 1921، جمع سعد أعضاء الوفد وأخبرهم بضرورة إعلان عدم تأييد الوفد للوزارة؛ فلم يؤيده أغلبية الأعضاء في رأيه، فقرر سعد الاتجاه إلى الأمة رأسًا، وفي خطاب شهير بشبرا في نفس اليوم هاجم الوزارة وسياسة عدلي باشا، وفي اليوم التالي صوتت أغلبية الوفد ضد هذا الاتجاه، فأخبرهم سعد بأنه سوف ينشر البيان باسمه وتحت مسئوليته ولكل منهم أن ينشر رأيه حسبما يعتقد، فأصدر محمد محمود، وحمد الباسل، وأحمد لطفي السيد، ومحمد علي علوبة، وعبد اللطيف المكباتي بيانًا، عبروا فيه عن رأيهم واعترضوا على مخالفة سعد لرأي الأغلبية، فما كان من سعد إلا أن ردَّ عليهم ببيان ثانٍ، اعتبرهم فيه منفصلين عن الوفد، وفي نفس اليوم استقال على شعراوي، وانضم إلى المجموعة عبد العزيز فهمي، وحافظ عفيفي، وعبد الخالق مدكور، وجورجي خياط فاعتبرهم سعد منفصلين، ولم يبق معه في الوفد سوى مصطفى النحاس، وواصف بطرس غالي، وسينوت حنا، وويصا واصف.

وهكذا حدث الانشقاق الأول، وتقوض بنيان الوفد الذي سعى سعد إلى تأليفه، معبرًا عن القوى السياسية المصرية المختلفة، ولم يبق منه سوى التعبير عن الوحدة الدينية بين المسلمين والأقباط. مع ذلك فإن هذا الانشقاق لم يؤد أيضًا إلى إضعاف الوفد، بل زاد التفاف الشعب حول سعد الذي رأى فيه تجسيدًا لآماله في الاستقلال والحرية.

ووقع الانشقاق الثاني في عام 1932 خلال عهد صدقي، عندما ظهرت فكرة تشكيل حكومة ائتلافية، وأشارت إنجلترا إلى أنه إذا تألفت مثل هذه الحكومة فإنها سوف تعقد معها المعاهدة التي انتهت إليها مفاوضات عام 1930، وتعيد العمل بدستور 1923. ورفض النحاس ذلك على أساس أنه لا مساومة على حقوق البلاد، وأن الدستور يجب

أن يعـاد العمـل به بلا شـروط، وترتـب على هذا الموقـف خروج عدد مـن أعضاء الوفد في أغسـطس، فاسـتقال نجيب الغرابلي وتضامن معه فتح الله بركات، ومراد الشـريعي، وعلوي الجزار، وفخري عبد النور، وعطا عفيفي، وراغب إسـكندر، وسـلامة ميخائيل، وعلي الشمسي. وفي خلال العشر سنوات التالية شهد الوفد انشقاقيين آخرين، أثرا كثيرًا على مكانته وقوة تنظيمه.

أمـا الانشـقاق الثالث فقد حدث في عام 1937، وفي وقـت كان الوفد مهيَّئًا لأن يلعب فيـه دورًا كبيـرًا علـى السـاحة السياسـية نتيجة مـوت الملك فـؤاد، وانسـحاب الإنجليز – ولـو بقـدر – عن مسـرح صراعات السياسـة الداخليـة بإبرام معاهـدة 1936، وضعف أحزاب الأقلية وتفككها. مع ذلك فقد حدث هذا الانشـقاق الذي يعد أخطر الانشقاقات الثلاث، ويعد أول ضربة حقيقية في بناء الوفد على عكس الانشـقاقين السـابقين، اللذين دعمـا منه وأكدا ارتباطه بالجماهير، أما هذا الانشـقاق فلم يحدث في إطار موقف وطني ضد سـلطة الاحتـلال – كما كان الأمر بالنسـبة للخلافات السـابقة – ولكن كان جوهره هـو الصراع من أجل السـلطة داخل الوفد بعـد معاهدة 1936، التي تصـور الكثيرون أنها أنهـت مرحلـة الصراع من أجل الاسـتقلال، وقدم هذا الانشـقاق للقـوى المعادية للوفد الفرصة الذهبية، التي طالما ترقبتها لضرب الوفد من الداخل. ويمكن تحديد أسباب هذا الانشـقاق في أمريـن : أولهما الاختلاف حول تقييم اتفاقية عـام 1936 ومدى إيجابياتها، وثانيهما الخلاف حول دور مكرم عبيد والسلطات الكبيرة، التي أعطاها النحاس له على حساب زعماء الوفد الآخرين[1].

وتتلخـص ظروف هذا الانشـقاق فـي اسـتبعاد النحاس باشـا بوصفه رئيسًـا للوزراء للنقراشـي وثلاثـة آخريـن من الـوزارة، التي شـكلها بعـد تولـي الملك فاروق سـلطاته الدسـتورية، وأحدث هذا الاسـتبعاد دويًّـا كبيرًا داخل صفوف الوفـد وخارجها. وتتضح

(1) هناك من يحمل مكرم عبيد مسئولية الانشقاقات التي حدثت في الثلاثينيات، وأنه أراد الانفراد بالنحاس باشا والسيطرة عليه. حشيش : **مرجع سابق**، ص 118.

لنا أبعاد هذا الحدث بمعرفة دور النقراشي في الوفد، فلم يكن النقراشي أحد قادة الوفد العاديين، بل ارتبط اسمه بالكفاح الوفدي لمدة طويلة فهو عضو الوفد منذ عام 1927، وهو أحد زعماء الوفد الأربعة النحاس ومكرم والنقراشي وأحمد ماهر، وكان أقرب القيادات إلى قلب النحاس ولعب الدور الأكبر في تنظيم الحزب، كما كان الخلاف مع النقراشي مؤشرًا لحدوث خلاف مماثل مع أحمد ماهر، الذي يعد أيضًا أحد القادة التاريخيين للوفد، فقد كان أحد المسئولين عن العمل السري أثناء ثورة 1919، وأصبح عضوًا بالوفد عام 1924.

لقد كان كل من النقراشي وأحمد ماهر من مجاهدي الوفد القدامى، ومثَّلا في داخله تيارا وطنيًّا متشددًا، واعتقل كلاهما بعد استقالة وزارة سعد عام 1924، وحوكما في قضية اغتيال السردار، لذلك فقد كان لاستبعاد النقراشي من الوزارة واحتمال وجود خلاف مع ماهر أصداء واسعة النطاق في الحياة السياسية المصرية.

ونشر محمود غالب أحد الوزراء المستبعدين بيانًا، شرح فيه أسباب إبعاده عن الوزارة، وأشار فيه إلى اتهامات تمس نزاهة الحكم والفساد السياسي، وحدد بالذات مشروع توليد كهربة خزان أسوان، وزاد من الاتهام والبلبلة، التي أثارها البيان عدم قيام أي من النقراشي وماهر بنفي ما ورد فيه.

وفي 13 سبتمبر 1937 اجتمع الوفد وقرر فصل النقراشي من عضويته، وجدير بالذكر أن هذا الاجتماع يؤرخ لانقطاع الصلة بين الوفد وعائلة سعد زغلول، فقد رفضت أم المصريين أن يعقد الاجتماع في بيت الأمة لإصدار هذا القرار، فاجتمع الوفد لأول مرة خارج بيت الأمة، وانقطعت الصلة مع أهل سعد. واعترض أحمد ماهر على الفصل، وذكر أنه يعتبر النقراشي «لا يزال عضوًا في الوفد»، وترتب على ذلك فصل أحمد ماهر أيضًا في 3 يناير 1938، وأثر ذلك على كيان الحزب تأثيرًا كبيرًا، وأدى إلى انقسام العديد من لجانه، وكون النقراشي وماهر بعد خروجهما الهيئة السعدية، والتي كان يعرف أنصارها باسم السعديين.

وحـدث الانشـقاق الرابع في 1942، وهو الـذي أدى إلى خروج مكرم عبيد سـكرتير الوفـد وتكوينه الكتلـة الوفدية، فعندما كون النحاس باشـا وزارة فبراير 1942، كان مكرم وزيـرًا للماليـة والتمويـن، وفـي 26 مايو أخـرج مكرم من الـوزارة، وفي يوليـو فصل هو وراغـب حنا من الوفد، بعـد يومين فصل 17 عضوًا من الهيئة الوفدية، وفي 23 مايو 1943 أصـدر مجلس النواب قرارًا اعتبر فيه مكرم عبيد «أسـوأ مثـل للنائب منذ قامت في البلاد الحيـاة النيابية سـنة 1924»، وفي 12 يوليو قرر مجلس النـواب فصله بأغلبية 205 أصوات ضد 17، وهكذا فقد الوفد أكثر قادته شعبية بعد سعد والنحاس.

وأصـدر مكـرم فـي مـارس 1943 عقب خروجه مـن الوزارة مـا عرف باسـم الكتاب الأسـود في العهد الأسـود، الذي تعود فكرته إلى أحمد حسـنين رئيس الديوان الملكي، والـذي تضمن قائمة طويلة من الاتهامـات لقادة الوفد – وبالذات النحاس وزوجته– في مجال اسـتغلال النفوذ للإثراء الشـخصي والانتفاع من أملاك الدولة، وإعطاء تسـهيلات للأقارب والأنساب، ومنح الاستثناءات والمحسوبيات[1].

ويمكـن إرجـاع الخلاف الذي نشـأ بين النحاس ومكـرم حول عدد مـن القضايا إلى مصدريـن: أولهما إحسـاس مكـرم بتدهور مركزه فـي الوفد؛ نتيجة تدخل السـيدة زينب الوكيـل حرم النحاس، التي عملـت على الإيقاع بين مكرم والنحاس، والتقليل من الدور المتميـز لمكـرم في الوفد، وثانيهما إحسـاس مكرم بأن القصر سـوف يعوضه عما فقده، وأنه يمكن أن يصبح رئيسًا للوزراء[2].

(1) مكرم عبيد باشا: **الكتاب الأسود** القاهرة، 1984، وجلال الدين الحمامصي: **معركة نزاهة الحكم** القاهرة، 1957. وهناك اختلاف بين المؤرخين حول مدى سلامة هذه الاتهامات. قارن بين الرافعي ود. رمضان في هذا الصدد.

(2) في تاريخ هذه الانشقاقات، د. رمضان : تاريخ الحركة الوطنية من سنة 1918 إلى سنة 1936، **مرجع سابق**، ص ص320، 755–756، وكذلك تاريخ الحركة الوطنية من سنة 1937 إلى سنة 1948 الجزء الأول، **مرجع سابق**، ص ص 73–121، ص ص145–161.

ويجب التأكيد في هذا الصدد على أن سلسلة الانشقاقات، التي واجهها الوفد أدت إلى زعزعة كيانه واهتزاز تنظيمه، فمن ناحية أولى فقد الوفد في هذه الانشقاقات – وبالذات الثالث والرابع– بعضًا من أقوى قياداته التنظيمية والشعبية، التي لعبت أدوارًا مهمة في تطوره، ومن ناحية ثانية فإن هذه العناصر لم تعتزل السياسة، وإنما تحولت إلى المعسكر المضاد للوفد، وبحكم معرفتها بدخائل الوفد وقياداته فقد كانت لها قدرة أكبر على الحركة ضده، ومن ناحية ثالثة فقد أدت هذه الانشقاقات إلى اهتزاز صورة الوفد في نظر أنصاره، وبالذات تكرار الاتهامات المتعلقة بالفساد ونزاهة الحكم.

ويجب التأكيد أيضًا على أن هذه الانشقاقات لم تكن مجرد نتيجة لتفاعلات الوفد الداخلية، أو بسبب الخلاف بين الآراء أو المصالح في داخله، بل إن الدراسة التاريخية توضح أن ضرب الوفد من الداخل – باعتباره المعبر عن التيار الرئيسى للحركة الوطنية – ظل هدفًا دائمًا للقصر ولأحزاب الأقلية، وأن هذه الانشقاقات كان لها بعد خارجي، يتعلق بتشجيع القصر للعناصر المخالفة لقيادة الوفد، وضمانة لمستقبلهم السياسي بعد خروجهم من الوفد.

رابعًا: الوفد والحكم

يهدف هذا الجزء إبراز أهم التطورات التي ارتبطت بحزب الوفد ودوره في السياسة المصرية، وترجع بداية هذه التطورات إلى تشكيل أول وزارة في عهد الاستقلال الشكلي برئاسة سعد؛ فبعد اكتساح الوفد لأول انتخابات بعد إعلان دستور 1923 تكونت وزارة سعد التي تسمى عادة بالوزارة الشعبية، وأثير بهذه المناسبة عدد من الاسئلة المتعلقة بمن يتولى رئاسة الوزارة: هل يتولاها سعد زغلول بنفسه، أم يكلف بها أحد مساعديه، أم ربما لا يتولاها أحد من قادة الوفد وتؤلف وزارة إدارية، وحول هذه الموضوعات دار نقاش كبير داخل الوفد وخارجه.

فكان هناك رأي يرى ضرورة تولي سعد الوزارة، على أساس أنه سوف يكون أكثر قدرة على خدمة القضية الوطنية المصرية في هذا المنصب، وأنه الوحيد الذي وضعت الأمة ثقتها فيه، وأنه يستطيع أن يضع أسس وتقاليد النظام الدستوري الجديد، ويضمن حريات الشعب ضد تدخل القصر والإنجليز.

بينما رأت وجهة نظر أخرى أن قبول سعد لرئاسة الوزارة يعني الاعتراف بتصريح 28 فبراير، وأن سعد ربما كان أكثر قدرة على الحركة والعمل خارج الوزارة منه في داخلها، وأن توليه الوزارة بما يتضمنه ذلك من مسئولية عن العمل اليومي للحكومة، سوف يعرضه للنقد، كما سوف يؤدي به من ناحية إلى أن يصبح رئيسًا للحكومة بدلًا من كونه زعيمًا للأمة بأسرها، ومن ناحية أخرى يؤدي إلى تناقض صريح مع القصر والإنجليز، وذلك أن مصر لم تكن تتمتع سوى باستقلال ناقص في إطار التحفظات الأربعة، وفي إطار دستور يعطي للملك سلطات كبيرة، ومن ثم فإن قيام سعد برئاسة الوزارة سوف يقود إلى أحد بديلين : إما أن يتصرف في حدود هذا الاستقلال الناقص والدستور ويفقد زعامته للأمة، وإما «أن يتصرف في إطار استقلال غير موجود؛ فيعرض نفسه والبلاد للصدام مع قوى أكبر منه، فينكشف ضعفه وينكشف ضعف البلاد معه، وتكون النتيجة إلحاق الضرر بالقضية الوطنية»[1].

واختار سعد زغلول أن يتولى الحكم وأن يمارسه باعتباره زعيما للأمة، التي ترفض الاعتراف بأية حقوق بريطانية في مصر، والتي تريد الحفاظ على حرياتها الدستورية، الأمر الذي جعل عهده سلسلة متصلة من الاصطدامات مع الإنجليز، انتهت في أعقاب مقتل السردار، لي ستاك، باستقالة الوزارة، وانكسار الحركة الوطنية مؤقتًا، وحل البرلمان ودخول البلاد في دوامة مستمرة من عدم الاستقرار الدستوري.

(1) د. رمضان : تاريخ الحركة الوطنية من سنة 1918 إلى سنة 1936، **المرجع السابق**، ص 417. انظر عرضًا للآراء المختلفة في الجزيري: **مرجع سابق**، ص ص 27 – 36.

وهناك خلاف كبير بين الباحثين حول سلامة ما قرره سعد، ورأينا في هذا الصدد أن قبول الوفد للحكم في عام 1924 كان اختيارًا طبيعيًّا؛ ذلك أن صدور الدستور وإجراء الانتخابات العامة كانا سوف يلغيان، من الناحية النظرية، التوكيل الشعبي الذي قام الوفد بمقتضاه في نوفمبر 1918، ومن ثم فقد كان عليه أن ينال ثقة الناخبين مرة أخرى؛ لكي يدعي الوكالة الشعبية عن الأمة وحتى يمكن له الاستمرار في أداء مهمته. بعبارة أخرى، فإنه نتيجة لتغير الظروف السياسية في مصر، وصدور الدستور، وإجراء الانتخابات أصبح وجود الوفد بمفهوم الوكالة القديم لا أساس له، ويمكن أن تتحداه أحزاب المعارضة، لذلك كان عليه لكي يمارس مهمته، تولي الحكم بعد الفوز في الانتخابات، وأن يصبح حزبًا برلمانيًّا، ولم يكن في استطاعة الوفد أن يبقى بعيدًا عن الحكم إلا إذا رفض دستور 1923، ورفض نظام الحكم الدستوري، وهو الأمر الذي لم يكن من الممكن تصوره في ظروف الحركة الوطنية المصرية وقتذاك، وطبيعة القوى الاجتماعية الأكثر تأثيرًا ونفوذًا عليها وارتباطها بمطلب الدستور من قبل عام 1882[1].

على أن قبولنا بأن اشتراك الوفد في الانتخابات وتأليف الوزارة كان اختيارًا طبيعيًّا ينبغي ألا يجعلنا نغفل دلالات ونتائج هذا الاختيار، ويمكن اعتبار عام 1924 نقطة تحول في تطور الوفد، من كونه وكيلًا عن الأمة بأسرها إلى كونه حزبًا ينوب عن أغلبية الأمة في الحكم، ومن كونه حزبًا شعبيًّا ثوريًّا إلى حزب برلماني، يتحرك في إطار الشرعية الدستورية: ويرى البعض مثل د. راشد البراوي أن قبول سعد للحكم كان خطأ من الناحيتين القومية والسياسية، فقد كان ينبغي أن يظل خارج الحكم؛ لكي تظل قدرته على الحركة كبيرة دون ارتباط بمسئوليات الوزارة[2]، كذلك يرى د. محمد أنيس أن الوفد بقبوله الحكم انتهى كحزب ثوري، وانتقل بصراعه من المستوى الثوري إلى المستوى الدستوري، وانحصر كفاحه دستوريًّا في الدفاع عن دستور 1923، ووطنيًّا في التفاوض

(1) **المرجع السابق**، ص ص 416 – 421.

(2) د. راشد البراوي: **حقيقة الانقلاب الأخير في مصر**، ص 99.

مـن أجل الاسـتقلال، وقد كان ذلك «بمثابة إعلان من جانـب الوفد بانتهاء الثورة؛ لذلك لـم يكـن غريبًا أن يقدم سـعد بعـد ذلك على قبـول فكرة الـوزارة الائتلافية مـع الأحرار الدسـتوريين، كما كان منطقيًّا أن يختم الوفد كفاحه في سـبيل الدستور من سنة 1925 إلى سنة 1935 بمعاهدة سنة 1936»[1].

وبصفة عامة، فقد كان البرنامج الأساسـي للوفد في الحكم هو تحرير وادي النيل من الاسـتعمار الإنجليزي، والتضييق من سـلطة القصر، وتأكيد الحكم الدستوري، وتضمن برنامج الوزارة الأولى تحقيق الاستقلال الحقيقي لمصر والسودان، مع احترام المصالح الأجنبية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال، وبث الروح الدستورية والعمل على دعمها، وضـرورة العفو عـن الجرائم السياسـية، والعمل على تحسـين الأحوال، ورفع مسـتوى المعيشـة، كما اتجهت سياسـة الوفد إلى تحرير الاقتصاد المصري من السيطرة الأجنبية، وإفسـاح المجال أمـام رأس المال الوطني، وتشـجيع الصناعة المصرية، ونشـر التعليم، وتعميـم الملكيات الصغيرة عن طريق بيع الأطيان الأميرية، وعكسـت هذه السياسـات، في مجملها، الدفاع عن مصالح الطبقة الوسطى المصرية الصاعدة[2].

ودخلـت الـوزارة في صراعات مع القصـر تأكيدًا لمبدأ أن الملـك يملك ولا يحكم، وأن الحكم مسـئولية الوزارة المنتخبة من قبل الشـعب، والتي يقوم البرلمان بالرقابة على أعمالهـا، ومـع الإنجليز الذين أرادوا الاسـتمرار في التدخل في شـئون مصـر الداخلية. وأدى ذلك في نهاية الأمر إلى استقالة الوزارة في أعقاب اغتيال السير لي ستاك، والتدخل الإنجليزي الذي تلاه واشـترك عضوين من الوفد في وزارة أحمد زيور، ولكنهما استقالا بعد أسـبوع واحد من تشـكيل الوزارة، وبررا ذلك بأن قبول المطالب الإنجليزية كان من الأسباب التي دعتهما إلى الاستقالة.

(1) د. محمد أنيس في مقال **بمجلة روز اليوسف**، عدد 784، بتاريخ 13 أغسطس سنة 1962.، طارق البشري : في دراسة له بعنوان : عام 1946 في التاريخ المصري، **الطليعة**، السنة الأولى، عدد 2، فبراير 1965، ص 53 انظر أيضًا لاشين : **مرجع سابق**، ص ص 355 – 356.

(2) د. راشد البراوي : **مرجع سابق**، ص ص 100– 102.

وتحالفت قوى القصر والإنجليز وأحزاب الأقلية للقضاء على الوفد، وحاولت ذلك من خلال استراتيجية، لها ثلاثة مسالك:

1- تحميل حكومة الوفد وأغلبيته البرلمانية مسئولية النتائج المترتبة على الإنذار البريطاني، وتأكيد الانطباع بأن سياسة الوفد الخاطئة هي التي أدت إلى تلك الانتكاسة للحركة الوطنية، ودفعت إنجلترا إلى التدخل في الشئون المصرية مرة أخرى؛ لذلك اتجهت السلطات العسكرية الإنجليزية إلى إدانة الوفد كتنظيم في حادثة السردار، فاعتقلت عبد الرحمن فهمي ومكرم عبيد عضوي مجلس النواب، ومحمود فهمي النقراشي وكيل وزارة الداخلية، وكان اعتقالهم بواسطة قوة عسكرية بريطانية، مع أن الأحكام العرفية لم تكن معلنة ومع وجود حصانة برلمانية للأول والثاني، ثم قبض أيضًا على شفيق منصور والشيخ مصطفى القاياتي ومصطفى إسكندر وحسن ياسين، وكلهم من النواب الوفديين.

2- هدم الوفد من الداخل من خلال إحداث انشقاقات داخلية، وتشجيع العناصر المخالفة في الرأي على الخروج من الوفد، وتمثل ذلك في قيام بعض شيوخ ونواب الهيئة الوفدية بالاستقالة، ونشرت الصحف الإنجليزية العديد من المقالات المعادية للوفد والمؤيدة للقصر.

3- إنشاء حزب مؤيد للقصر من العناصر المنشقة عن الوفد، ومن أنصار الحكومة من موظفين وعمد وغيرهم، وبالفعل أنشئ حزب الاتحاد.

على أن محاولة القضاء على الوفد أدت إلى عكس المراد منها تمامًا، فقد أثارت عطف الجماهير عليه، وازداد ارتباطها به، وفي انتخابات 1925 عاد الوفد مرة أخرى إلى مجلس النواب بأغلبية كبيرة؛ الأمر الذي أدى إلى حل مجلس النواب في نفس الليلة، بعد اتضاح ذلك وانتخاب سعد زغلول رئيسًا له.

وربما يحسن هنا تحليل الخلفية الاجتماعية للخلاف بين الوفد من ناحية والقصر وأحزاب الأقلية من ناحية أخرى، فقد أوضح هذا الخلاف – في أحد جوانبه – صراعًا على النفوذ بين طبقتين اجتماعيتين: طبقة الأعيان من كبار ملاك الأراضي، التي عبر عنها حزب الأمة من قبل، والتي تحالفت مع الملك ونظرت بعين الشك والريبة إلى حركة الجماهير الشعبية، والتي أرادت باعتبار أنها تضم «أصحاب المصالح الحقيقية» استمرار الحكم في قبضتها؛ لضمان هذه المصالح، وطبقة البورجوازية المتوسطة التي برز دورها في ظروف ثورة 1919، وفي ظل النهضة الاقتصادية التي دشنها طلعت حرب ومجموعة بنك مصر، والتي كان قوامها التجار والمتعلمين وموظفي الحكومة وضباط الجيش، وأيدها الفلاحون والعمال، الذين ارتبطوا بأهداف الاستقلال التام والتحرر من النفوذ الإنجليزي والحياة الديمقراطية[1].

ومع تأييد الفلاحين والعمال الجارف للوفد، ينبغي الإشارة إلى أن وزارة الوفد الأولى لم تقدم لهم برنامجًا إصلاحيًّا يسعى لرفع مستواهم أو التحسين من أحوالهم المعيشية، وكان لذلك تأثيره في الأجل الطويل، فعندما تدخلت القوى المعادية للديمقراطية لإبعاد الوفد عن الحكم لم يكن لدى هذه الجماهير سبب، يدفعها إلى الثورة من أجل الحكم الدستوري، واقتصر دورها في أغلب الأحيان على انتظار فرصة الانتخابات والتصويت لمصلحة الوفد.

وفي أعقاب خروج وزراء حزب الأحرار الدستوريين من الحكم في عام 1925، على أثر أزمة كتاب «الإسلام وأصول الحكم»[2]، اتبع الوفد سياستين: الأولى تتضمن الاتجاه

(1) د. رمضان: تاريخ الحركة الوطنية في مصر من سنة 1918 إلى سنة 1936، **مرجع سابق**، ص ص 685 – 686. يرى قريشي أن الوفد كان المتحدث الرئيسي باسم الطبقة الوسطى والمعبر عن ثوريتها، ويعتبر د. الخطيب أن الأساس الطبقي للحزب كان هو البورجوازية الصغيرة، التي كانت القوة الدافعة لثورة 1919، **مرجع سابق**، ص 73

(2) يقصد بهذه الأزمة الخلاف الذي دار حول كتاب «الإسلام وأصول الحكم» للشيخ على عبد الرازق، والذي ناقش فيه موضوع الخلافة كنظام للحكم، وهل هي نظام ديني أم دنيوي، والذي أدى إلى قيام هيئة كبار العلماء بالأزهر بتجريد المؤلف من شهادة العالمية. ولم تكن القضية مجرد خلاف في الرأي، بل كانت لها أبعاد سياسية، مثل الدعوة إلى إحياء الخلافة، بعد أن ألغاها كمال أتاتورك=

نحو توحيد الصفوف ومحاولة إقامة ائتلاف بين الأحزاب، وتعد هذه الخطوة تطورًا مهمًّا في سياسة الوفد؛ حيث كان يرفض مثل هذه الفكرة من قبل رفضًا تامًّا، والثانية اتجاهه نحو تحسين علاقاته مع الإنجليز لكسب حيادهم في معركة الدستور على الأقل، وربما لإقناعهم بضرورة التدخل لصالح الحياة النيابية، على أساس أن ذلك يحقق الاستقرار في مصر، وتمثل ذلك في زيارة سعد زغلول لدار المندوب السامي لتحية اللورد لويد، الذي كان قد عين مؤخرًا، وكان في ذلك اعتراف من الوفد بحجم الثقل السياسي، الذي تتمتع به إنجلترا في مصر وقدرتها على التأثير في مسار الأحداث من ناحية، واعتراف بعجز الحركة الوطنية ممثلة في الوفد عن تحريك جموع المواطنين، وإجبار وزارة زيور على الاستقالة من ناحية ثانية. وعكست هذه السياسة بشقيها إدراك الوفد لخطر الانقسام على القضية الوطنية، وأن الأغلبية التي يملكها لا قيمة لها من الناحية العملية، ما دامت الحياة الدستورية معطلة.

وتوفي سعد في 23 أغسطس 1927، وكان لوفاته تأثيرا بالغا على الحياة السياسية المصرية، فقد كان رمزًا لوحدة الأمة وموضعًا لاحترام قادتها السياسيين على اختلاف مشاربهم وأهوائهم، وانتخب مصطفى النحاس[1] رئيسًا للوفد بالاجماع في 14 سبتمبر 1927 ومكرم عبيد سكرتيرًا عامًّا، ووافقت الهيئة الوفدية والبرلمانية على القرار في 26

= وسعي الملك فؤاد إليها، كما ارتبطت بقضية حرية الرأي والتعبير. انظر عرض الخلاف في أحمد بهاء الدين : **مرجع سابق**، ص ص 143 – 160.

(1) لعل مصطفى النحاس من أكثر القيادات المصرية، التي أغفل ذكرها أو الإشارة إلى دورها بعد ثورة 1952.. فعلى سبيل المثال، لم يذكر الميثاق الوطني اسم النحاس على الإطلاق في الباب الثالث المتعلق بجذور النضال الوطني، في هذا المعنى انظر : د. عبد العظيم رمضان : مصطفى النحاس. الزعيم الذي نسيه المؤرخون، **مجلة الكاتب**، عدد 162 سبتمبر 1974، ص ص 77 – 82. وجدير بالذكر أنه من سبعينيات القرن الماضي، عاد الاهتمام بالنحاس ودوره في الحياة المصرية، انظر على سبيل المثال عددًا من المقالات في **جريدة الجمهورية** بتواريخ 27 يوليو، 23، 26، 27 أغسطس، 2 سبتمبر 1975. انظر أيضًا **جريدة الجمهورية** بتاريخ 20 أغسطس 1976، **ومجلة الطليعة** التي نشرت جزءًا كتبه د. رفعت السعيد بعنوان مصطفى النحاس: الزعيم والسياسي والمناضل، السنة 11، عدد 9، سبتمبر 1976، ص ص 118 – 130.

نوفمبر 1927، وأكد اختيار النحاس الطابع الوطني المتشدد للوفد، بينما كان انتخاب مكرم رمزًا لاستمرار الوحدة الوطنية، التي عبر عنها الوفد منذ بداية تشكيله.

وكان من أهم التطورات التي لحقت بالوفد في الثلاثينيات، اثنان: الأول هو انشقاق عام 1932 وانشقاق عام 1937، اللذين سبق التعرض لهما من ناحية، والثاني هو نشأة فرق القمصان الزرق في داخل الوفد من ناحية أخرى.

وهناك خلاف حول دور وتقييم هذه الفرق، فقد اتهمتها الأحزاب المخالفة للوفد بأنها كانت تقوم بإرهاب الخصوم – في داخل الوفد وخارجه – وكبت الآراء والاعتداء على الأحزاب الأخرى.

وتشير الدراسة التاريخية إلى أن هذه الفرق تكونت في ظروف أحداث عام 1936 كتطوير للجان الشباب الوفدي، وأنشئت رسميًّا في يناير 1936، وفي خلال ستة شهور كانت قد ضمت في صفوفها؛ وفقا لتقدير المندوب السامي الإنجليزي في تقريره لعام 1936 عشرة آلاف عضو، وهي فرق شبه عسكرية أساسها الطاعة والنظام ترتدي زيًّا خاصًّا، وهو قمصان زرق وبنطلونات رمادية، ويتدرب أعضاؤها على الأنشطة الرياضية وشبه العسكرية في معسكرات خاصة، وكانت تقوم بمسيرات في الشوارع، ويمكن القول بأن الهدف من إنشائها تمثل في :

1- تأكيد التضامن الداخلي للوفد، ودعم القواعد التي تقوم عليها اللجان.

2- صرف الانتباه عن الفرق المماثلة، التي كانت الأحزاب الأخرى قد أنشأتها الإخوان ومصر الفتاة، والتي كانت تجذب انتباه الشباب المصري وقتذاك.

ويثير إنشاء هذه الفرق عدة قضايا تتعلق بمدى دستورية تكوينها، وبالذات عندما تنشأ في داخل حزب يعمل في إطار الشرعية الدستورية القائمة، ومدى اتفاقها مع أسس الحياة الديمقراطية ومع احترام القواعد الحزبية، فوجود هذه الفرق يشكل قوة ضاغطة على قيادة الحزب؛ بحيث يمكن قادة هذه الفرق من التأثير على القيادة الشرعية، كما

يعطي لقادة الحزب الفرصة لتسوية حساباتهم مع خصومهم داخل الحزب أو خارجه بطرق غير ديمقراطية، ويستوي في ذلك من الناحية العملية أن تتحرك هذه الفرق؛ لقمع المخالفين من تلقاء ذاتها أو نتيجة لأوامر صريحة من قيادة الحزب.

ويطرح د. رمضان رأيًا مؤداه أن وجود هذه الفرق كان في النظرة الشاملة للوضع المصري أداة لحماية الحياة الدستورية، فمع أن وجود مثل هذه الفرق كواقعة جزئية هو أمر لا تعرفه التقاليد الديمقراطية، بل وتتعارض معه، فإنه في إطار خصوصية الأوضاع المصرية لعب، من الناحية الموضوعية، دورًا مدعمًا للحياة الدستورية. ومفاد ذلك أن الاستقلال المصري كان استقلالا ناقصًا، وعاشت الحياة الدستورية مهددة دائمًا بالتدخل من قبل القصر أو الإنجليز، وهكذا فإن غياب ضمانات كاملة للحياة الديمقراطية أدى إلى ضعفها، ومن ثم فإن نشأة هذه الفرق في داخل الحزب المدافع عن الشرعية الدستورية والحقوق الشعبية، هو في إطار النظرة الكلية، كان بمثابة أداة حماية للديمقراطية وللدستور؛ خاصة عندما ندخل في الاعتبار أن بعض التنظيمات السياسية الأخرى، التي لم تكن تعترف بالشرعية القائمة، كانت قد أنشأت جماعاتها شبه العسكرية[1].

وهكذا فإنه يمكن تلخيص هذه الحجة بأن إنشاء فرق القمصان الزرق من جانب الوفد كان اعترافًا من «حزب الشرعية الدستورية» بأن الحياة الديمقراطية لا يمكن حمايتها والدفاع عنها بالأساليب الدستورية، وأنه من اللازم اللجوء إلى أساليب «غير ديمقراطية» لحماية «الديمقراطية»، وإلى أدوات «غير دستورية» لصيانة «الدستور».

ومع التسليم بوجاهة هذا الرأي، إلا أننا نعتقد أنه يطرح جانبًا واحدًا من الصورة، أما الجانب الآخر فهو أن قيام مثل هذه الفرق داخل الوفد أدى إلى آثار سلبية بالنسبة له وللحياة الدستورية كلها، فإن لجوء حزب «الشرعية الدستورية» إلى مثل هذه الأدوات أدى إلى اهتزاز صورته أمام قطاع من جماهيره، واهتزاز قيم النظام الدستوري بأسره في

(1) د. رمضان: تاريخ الحركة الوطنية في مصر من سنة 1937 إلى سنة 1948، الجزء الأول، **مرجع سابق**، ص ص 105 – 106.

الأجـل الطويل. وربمـا لم يكن لدى الوفد بديل آخر في إطار الظروف السـائدة وقتذاك، وبالتالـي فـإن هـذا التقييم لا يقصـد به أن قيـادة الوفد قد أخطـأت بالموافقة على إنشـاء هـذه الفرق بقدر ما يشـير إلـى أن ذلك كان إحـدى علامات بدء تحلل النظام السياسـي، وأحد المؤشـرات لجوانب الخلـل البنيانية الكامنة فيه، والتي اضطرت حزب «الشـرعية الدستورية» إلى اللجوء إلى هذه الأساليب والأدوات.

فـي بداية الأربعينيات، بـدأ التقارب بين الوفد والملك، الذي كان أحد بوادره خطاب ألقـاه النحـاس باشـا فـي رأس البر في أغسـطس 1941، وقبـل الوفد فكـرة إقامة حكومة ائتلافية بشـرط حل مجلس النـواب القائم وإجراء انتخابات جديـدة، ولكن نتيجة رفض أحزاب الأقلية حل المجلس القائم لم يتم شيء.

ووصـل الوفد إلـى الحكم في أعقاب حادثة فبراير 1942، وخلال فترة العامين اللذين قضاهما في الحكم، برزت ثلاثة اتجاهات : فمن ناحية أولى بدأت حكومة الوفد تعاني من التفسخات الداخلية، التي تبلورت في انشقاق مكرم عبيد، ودخول قيادات جديدة تنتمي في غالبيتها إلى طبقة كبار الملاك؛ الأمر الذي وسَّع الهوة بين قيادات الوفد وقواعده الشعبية، ومن ناحية ثانية أبرزت الحكومة الوفدية طابعها البورجوازي الإصلاحي، فأصدرت عددًا من القوانين والإجراءات المعبرة عن ذلك مثل قانون استعمال اللغة العربية في مكاتبات ومراسلات كل الشركات العاملة في مصر، وقانون مجانية التعليم الابتدائي، وقانون عقد العمـل الفردي، وقانـون التأمين الإجبـاري، والاعتراف بنقابات العمـال ولجان التوفيق بيـن العمال وأصحاب العمل، وتخفيـض الضريبة على صغار الملاك الزراعيين، ووضع مشـروع المجمعـات الصحيـة، كما قامت الحكومـة بعدد من الإصطلاحات مثل إنشـاء ديوان المحاسـبة، وجامعة فاروق الأول الإسـكندرية حاليا، وإصـدار قانون نظام هيئات البوليس، وقانون اسـتقلال القضاء، وتحويل الدين العام إلى دين وطني، ومن ناحية ثالثة برزت سياسـة خارجية تقوم على التعـاون مع إنجلترا والحلفاء، خـلال الحرب العالمية الثانيـة، ورفض التعاون مع دول المحور، ويفسـر البعض هـذا الموقف بأنه نتيجة لإيمان

قادة الوفد بقيم الديمقراطية الليبرالية ومؤسساتها ومعرفتهم لجوهر الفاشية المعادي للديمقراطية، وإدراكهم لطبيعة الاستقلال الناقص الذي حصلت عليه مصر، وأن مصر ما زالت محتلة من جانب القوات الإنجليزية، وأخيرًا فإن هذا الموقف كان يتماشى مع العقلية القانونية لقادة الوفد، وضرورة احترام المعاهدات والمواثيق الدولية، ومن ثم طبقوا التزامات معاهدة 1936 [1].

وقامت حكومة الوفد بتبادل العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في عام 1943، كما تضمنت سياستها الخارجية اهتمامًا كبيرًا بالقضايا العربية، وبالذات بقضية فلسطين، وترجع جذور هذا الاهتمام إلى فترة ثورة 1936 في فلسطين، وزيارة مكرم عبيد إلى سوريا وفلسطين عام 1939، ثم إنشاء جامعة الدول العربية.

وتذهب بعض المصادر إلى أن حكومة الوفد كانت قد ناقشت موضوع عزل الملك عن العرش، بل وأعد قرار بذلك وقع عليه أعضاء مجلس الوزراء، يقضي بخلع الملك وإعلان النظام الجمهوري، ولكن نتيجة لما تردد من أن السفارة الإنجليزية تشجع هذا الاتجاه فقد ألغي القرار، وحرقت كل الأوراق المتعلقة به، ولم يعثر لها على أثر[2]. أيًّا كان الأمر، فقد أقيل الوفد في 8 أكتوبر 1944 –بموافقة الإنجليز– وهكذا دفع النحاس ثمن ركونه إلى الإنجليز في الدفاع عن الدستور، بدلًا من تدعيمه بالتعديلات والتشريعات اللازمة، التي تحول دون العبث به.

وظل الوفد بعيدًا عن الحكم حتى اشتراكه في الوزارة الائتلافية برئاسة حسين سري التي تكونت في يوليو 1949، وفي المعركة الانتخابية التي بدأت في نهاية العام تضمن برنامج الوفد مطالب الإصلاح الاجتماعي وخفض نفقات المعيشة، والقضاء على الإسراف والفساد، وإلغاء الأحكام العرفية، واكتسح الوفد الانتخابات فقد كان مازال

(1) قريشي: **مرجع سابق**، ص ص 131–151.

(2) صلاح الشاهد: **ذكرياتي في عهدين** القاهرة، 1976، ص ص 36–37.

يمثل بالنسبة للكثيرين حزب الاستقلال والدستور وحماية حقوق الشعب، وواجهت حكومة الوفد ثلاثة أنماط من المشاكل:

أولها: وطنية وهي تلك المتعلقة بإتمام الاستقلال المصري، بعد خطوة معاهدة 1936.

وثانيها: دستورية ديموقراطية وهي تلك المتعلقة بسلطة الملك، وكفالة الحريات العامة في البلاد.

وثالثها: اجتماعية تتمثل في فساد الإدارة الحكومية، واستغلال النفوذ، وتدهور مستوى المعيشة لقطاعات كبيرة من المواطنين، وانخفاض الأجور والمرتبات.

ولكن بدلًا من أن يستغل الوفد شعبيته التي برزت في الانتخابات لتدعيم حقوق الشعب الدستورية ضد الملك، بدأ – تحت تأثير عوامل عدة، سوف نتعرض لها فيما بعد– في التقرب من الملك وإرضاء مطالبه بدعوى احتواء القصر، وكسب صفه ضد أحزاب الأقلية، وقد كانت تلك بكل المعايير سياسة قصيرة النظر خاطئة في مسلماتها وفاسدة في نتائجها؛ ذلك أن الوفد كان تاريخيًّا وسياسيًّا بمثابة عنصر الثقل الشعبي ضد الملك، ولم تؤد هذه السياسة إلاّ إلى مزيد من استفحال سلطة الملك والقصر على حساب الحركة الوطنية، وإلى اختلال التوازن لمصلحة القوى المعادية للشعب، ولعل ذلك يدفع إلى التساؤل عن الأسباب، التي أدّت بقيادة الوفد إلى انتهاج هذه السياسة، وهو ما سوف نعرض له فيما بعد.

ومن هذا العرض يمكن القول بأن الوفد قد مر في تطوره بخمس مراحل[1]:

المرحلة الأولى: تشمل الفترة الممتدة من عام تكوينه في 1918 حتى إلغاء الحماية وإعلان الدستور في 1923، وخلال هذه الفترة كان الوفد هو الحركة الوطنية المصرية، وطالب بالاستقلال التام والدستور، ولجأ لتحقيق ذلك إلى عدد من الأنشطة الدبلوماسية والثورية.

(1) قريشي: **مرجع سابق**، ص ص203–212.

المرحلة الثانية: تبدأ بقبول الوفد تشكيل الوزارة الأولى بعد الاستقلال، والتي تمثل تحوله من وضع «الحركة الوطنية» إلى وضع «الحزب الدستوري»، الذي تحرك في إطار الشرعية القائمة، واستخدم أساسًا أسلوب المفاوضات من أجل استكمال الاستقلال المصري.

المرحلة الثالثة: تبدأ باستقالة الوفد من الحكم عام 1924 عقب اغتيال السير لي ستاك والتي أدّت بالوفد إلى إدراك ضرورة التعاون مع الأحزاب الأخرى ضد طغيان القصر وضرورة العمل بالدستور، وجاء إلغاء دستور 1923 وإصدار دستور 1930 في عهد صدقي تأكيدًا لهذا الاتجاه لدى الوفد، وأصبح دستور 1923 الذي كان للوفد تحفظات عليه وعلى طريقة إصداره مطلبًا وطنيًّا عامًّا، وهدفًا للنضال الوفدي في بداية الثلاثينيات، كما بدأ الوفد في هذه المرحلة يسعى لتحسين علاقته بالإنجليز، محاولًا كسب تأييدهم، أو على الأقل ضمان حيادهم، في معركة الدستور.

المرحلة الرابعة: وتعد من أخطر المراحل في تطور الوفد، فقد شهدت بداية أزمة الوفد وأفوله، وتمتد من وزارة الوفد عام 1936 وتوقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع إنجلترا حتى نهاية الأربعينيات، وخلال هذه الفترة دافع الوفد عن معاهدة 1936، ووصل إلى الحكم في أعقاب حادثة 4 فبراير 1942 وتعاون «الدولة الحليفة»، وأدّى هذا التعاون مع العدو التقليدي للجماهير إلى اهتزاز صورة الوفد أمامها.

وبتوقيع المعاهدة التي صورت على أنها «معاهدة الشرف والاستقلال»، وخطوة مهمة نحو الاستقلال، بدأت التناقضات والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في الظهور، وعجز الوفد عن طرح برنامج اجتماعي، يواجه هذه المشاكل أو يقدم حلولًا لها، كما فعلت تنظيمات وأحزاب الرفض، التي ظهرت على يمين الوفد ويساره. كما شهدت نفس الفترة التمزق الداخلي للوفد وانشقاقي 1937 و1942، اللذين أفقدا الوفد

بعضًا من أكثر قياداته شعبية وقدرة على التنظيم وتحولهم إلى المعسكر المعادي للوفد، ورافق ذلك دخول قيادات جديدة، لا تنتمي تاريخيًّا إلى الوفد.

المرحلة الخامسة: تبدأ بتولي الوفد السلطة في وقت عانى فيه من التمزق الداخلي، والضعف التنظيمي، وعدم القدرة على مواجهة مشاكل المجتمع المصري، وأدّى ذلك به إلى اتباع عددٍ من السياسات قصيرة النظر وغير المدروسة، فقد حاول أن يهادن الملك فانتهى الأمر باحتواء الوفد لصالح القصر والحاشية، وحاول التوصل إلى حل وسط مع الإنجليز ففشل، وانتهى بإعلان إلغاء اتفاقية 1936، دون أن تكون الحكومة قد أعدّت العدة لمواجهة نتائج هذا القرار أو حسبت آثاره وردود الفعل الإنجليزية عليه، ومع أن الوفد تاريخيًّا كان هو حزب الدستور والحريات فقد أبدت بعض قياداته استعدادهم لتمرير قانون، يحد من حريات الصحافة إرضاءً للملك، لولا معارضة القواعد الوفدية الشديدة لمشروع القانون[1].

وفي أعقاب حريق القاهرة في 26 يناير 1952، أقال الملك الحكومة وبدأت سلسلة الوزارات قصيرة العمر، التي انتهت بتحرك الجيش في 23 يوليو وسقوط «النظام القديم» كله.

خامسًا: أزمة الوفد

تعود أزمة الوفد إلى تفاعل نوعين من الأسباب : أسباب داخلية تتعلق بتنظيم الحزب ومشاكله الداخلية وأثر الانشقاقات المتتالية عليه وطبيعة قياداته، وأسباب خارجية تتعلق بتدهور سمعة الوفد أمام جماهيره:

(1) في مذكراته بعنوان أيام الوفد الأخيرة التي نشرتها مجلة روز اليوسف، ألقى الأستاذ إبراهيم طلعت، أحد النواب الوفديين وقتذاك، أضواء جديدة على الظروف، التي تم في ظلها عرض هذه القوانين. انظر **روز اليوسف**، السنة 52، عدد 2540، 14 فبراير 1977، ص ص 24–30.

1- الأزمة الداخلية: الانشقاقات المتتالية وطبيعة النخبة الوفدية:

يرجع بعض الباحثين بداية النهاية بالنسبة للوفد إلى وفاة سعد زغلول في 23 أغسطس 1927؛ إذ يعتبرونه أكثر من فهم دور الوفد وحدوده باعتباره المؤسس الحقيقي له، وكان وراء خطته وتنظيمه، كما كان أكثر زعماء مصر احترامًا وتقديرًا من الأمة، والزعيم الذي اعتبرته تجسيدًا لآمالها في الاستقلال والدستور؛ لذلك فإن وفاته المبكرة جاءت ضربة للوفد وبداية لأزماته المتتالية.

ودون العودة إلى هذا التاريخ، فالأمر المؤكد أن الوفد واجه أزمة داخلية حادة في الأربعينيات نتيجة للانشقاقات المتتالية، وما ارتبط بها من اتهامات وخلافات حادة، وبالذات الانشقاقين الأخيرين اللذين تضمنا خروج النقراشي وأحمد ماهر ومكرم عبيد، والقضايا التي أثيرت بخصوصهما وردود فعل الجماهير الوفدية على ذلك.

فعندما بدأ الخلاف بين النقراشي والنحاس يطفو على السطح، لم تخرج الجماهير الوفدية كعادتها ضد الوفديين المخالفين لرأي رئيس الوفد، كما فعلت ذلك في المرات السابقة؛ وذلك بسبب ثقل الوزن السياسي لكل من النقراشي وماهر، وصعوبة إقناع الجماهير بعدم إخلاصهما للوفد ولتقاليده الوطنية؛ لذلك كان رد الفعل هو المطالبة بوحدة الصفوف، فاجتمعت حشود كبيرة تطالب بوحدة الوفد، وتشيد بالتاريخ النضالي للنقراشي وماهر، وعندما وقع الخلاف.. انقسمت العديد من لجان الوفد، ووقعت صدامات دامية بين أنصار النحاس وأنصار النقراشي، وكان في كل ذلك تهديد لوحدة الوفد وتضامنه وصورته أمام الجماهير.

وزاد من حدة التأثير السلبي لهذا الانشقاق، القضية التي أثارها النقراشي محورًا للخلاف بينه وبين النحاس، وهي قضية الديموقراطية، ومدى اتباع النحاس لقواعد الممارسة الديموقراطية ومبادئ حرية الرأي داخل الوفد، وحدد النقراشي قضيتين على وجه التحديد:

أولهما: قضيـة الزعامـة الجديدة، وقصد بذلـك أن النحاس بدأ يطـور نظرية للزعامة مؤداها ضرورة عدم مخالفة الرئيس، فيما يطرح من آراء ووجهات نظر، وأن ذلك يخالف كل قواعد الحكم النيابي والدستور والمسئولية الوزارية.

وثانيهما: قضية تكوين فرق القمصان الزرق داخل الوفد، وهو ما سـبق أن تناولناه من قبل.

وبغض النظر عن مدى سـلامة الحجج التي أثارها النقراشـي فكما رأينا، فإن الوضع المتميز لزعيم الوفد كان إحدى خصائص ممارسة سعد زغلول أيضًا، ولم يكن من ابتكار النحـاس، فقـد وجـد لآرائه آذانًا صاغيـة بين أنصار الوفـد؛ وذلك بسـبب اختياره لقضية الديموقراطيـة والحريـات محـورًا لمعركته مـع النحاس، فقـد كانـت الديموقراطية هي أحد أسـس الحزب الرئيسـية وأحد مصادر شـعبيته أمام جماهيره[1]. وجاء انشقاق مكرم عبيـد في 1942 ليزيد من أزمة الوفد الداخلية، وليهدد من صورة الوفد، كرمز للوحدة بين المسلمين والأقباط في مصر.

وكانت هذه الانشـقاقات وخروج هذه العناصر من الوفد إضعافًا لقدرته على الحركة وتهديـدًا لتضامنـه الداخلي، وزاد من حدة الأزمة الداخلية للوفد أن خروج هذه القيادات رافقه دخول عناصر من كبار ملاك الأرض إلى قياداته، وحدوث تغيرات مهمة في تكوين قيـادة الوفـد، فبدلًا من تدعيـم هذه القيادة بعناصـر من الصف الثاني مـن الوفديين، ضم إليها أشـخاص على أسـاس الثراء والعصبية، دون اعتبار لدورهم السياسي في الماضي، وقد كانت هذه العناصر الجديدة هي القوة الضاغطة وراء سياسة مهادنة واحتواء الملك، ودعم من تأثير هذه العناصر طبيعة الوفد، التي لم تكن تأخذ بقاعدة الانتخاب، ولكن كان رئيس الوفد يقوم بتعيين عضو الوفد المصري، وهو اللجنة القيادية العليا.. وهكذا.

(1) د. رمضان: تاريخ الحركة الوطنية في مصر من سنة 1937 حتى سنة 1948، الجزء الأول، **مرجع سابق**، ص ص 87-88.

وقد أدّى ذلك إلى بروز تيارين في الوفد: تيار القيادات الوطنية التقليدية التي ارتبطت بأهداف ثورة 1919، وقد طعّمت بعناصر من كبار الملاك، لا تنتسب تاريخيًّا إلى تقاليد الوفد، والجماهير الوفدية التي تأثرت بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الأربعينيات، وكذا بالبرامج الاجتماعية التي بدأت تنظيمات الرفض الاجتماعي والسياسي في طرحها.

وتكون في داخل الوفد تيار باسم «الطليعة الوفدية» كتشكيل للشباب التقدمي الوفدي، وقامت هذه المجموعة بالتعبير عن آرائها في مجلة رابطة الشباب، وساهمت في تحرير الوفد المصري، وأنشأت لجنة القاهرة للتأليف والنشر، التي أصدرت عددًا من الكتب. وبصفة عامة، فقد قدم هذا التيار مضمونًا اجتماعيًّا للاستقلال، وأساسًا اجتماعيًّا للحركة الوطنية، ومفهومًا مؤداه أن الاستقلال ليس مجرد رموز قانونية وسياسية، ولكن ينبغي أن يتضمن محتوى اجتماعيًّا وحقوقًا اقتصادية للمواطنين، وربط بين الاستقلال والعدالة الاجتماعية، ولكن هذا التيار لم يقدر له الوصول إلى القيادة، واستمر محددًا بالأهداف التقليدية للوفد.

ولعب د. محمد مندور دورًا مهمًّا في بلورة هذا التيار، وفي طرح صورة تقدمية للوفد، فكتب في أول فبراير 1946 على سبيل المثال «لا مجال للشك في أن الوفد في جملته يمثل الآن في السياسة المصرية الجناح الأيسر على النحو المعروف في أوروبا»[1]، وقارن بينه وبين حزب العمال الإنجليزي. وجدير بالذكر أن د. مندور وعددًا كبيرًا من شباب الطليعة الوفدية قد اعتقلوا في يوليو 1946، في القضية التي أسماها إسماعيل صدقي رئيس الوزراء بقضية الشيوعية الكبرى، والتي ضمت نحو 200 من الكتاب والمفكرين، كان من بينهم الأستاذ محمد زكي عبد القادر.

(1) د.عبد العظيم رمضان: حزب الوفد بين اليمين واليسار، **الكاتب**، السنة 13، عدد 147، يونيو 1973، ص 56.

ويبدو أن غياب سياسة اجتماعية واضحة للوفد تجاه الفلاحين والعمال شغلت بعض المفكرين، الذين حاولوا تزويد الحزب بمضمون اجتماعي. نذكر من ذلك محاولة الأستاذ إسماعيل مظهر في أكتوبر 1929، عندما دعا إلى تكوين حزب الفلاح المصري، وأنشأ مجلة العصور الأسبوعية للدعوة إلى هذه الفكرة، ووجه المشروع إلى النحاس باشا لتأسيسه، واشترط موافقته لقيام الحزب. ويتضح من قراءة برنامج الحزب ولائحته أن ما قصد إليه صاحب المشروع، هو إنشاء هذا الحزب في إطار الوفد؛ فالبند الأول من اللائحة الداخلية ينص على أن «الرياسة تكون دائمًا لرئيس الوفد المصري»، ويذكر البرنامج أنه «في الناحية السياسية فلا سياسة للحزب إلاّ السياسة الوطنية أو الدولية، التي تقر عليها الهيئة الوفدية».

وتضمنت المبادئ الأساسية للحزب: التسوية بين الناس في فرص الحياة، ونشر التعليم العام، وتحديد ملكية الأرض الزراعية وزيادة نسبة صغار الملاك، وإنشاء صناعة وطنية مصرية، وإلغاء الحروب، وتأكيد الإخاء بين الشعوب، ومحاربة المبادئ البلشفية، وتحسين الخدمات الصحية وأحوال الفلاحين ومعاشهم ومصالحهم.

ولعل هذا التحليل السابق يكشف عن إحدى خصائص النخبة الوفدية، والأهداف التي ارتبطت بها، وشكلت نقطة ضعف أساسية بالنسبة لها في الأربعينيات. لقد كان الوفد هو حزب الحركة الوطنية الذي يسعى إلى الاستقلال من خلال المفاوضات مع الإنجليز، والضغط عليهم بالمظاهرات، لذلك فبعد توقيع معاهدة 1936 التي اعتبرها الوفد خطوة مهمة نحو الاستقلال، بدأ الوفد يواجه أزمة البحث عن دور في ضوء الظروف الجديدة، وبالذات مع تبلور أنماط جديدة من المشاكل ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، تتعلق بتنظيم المجتمع واحتدام تناقضاته، وظهور جماعات وتنظيمات سياسية جديدة، تعبر عن الأوضاع، وتشكل تهديدًا لشعبية الوفد على مستوى قواعده الجماهيرية.

2- أزمة الثقة: اهتزاز صورة الوفد أمام الجماهير المصرية

وقد حدث ذلك نتيجة أكثر من عامل، منها اتهام الوفد بالفساد ومحاباة أنصاره، ومنها اتهامه بالتعاون مع الإنجليز، ومنها محاولة إرضائه الملك.

فقد اتهم الوفد بصفة مستمرة من قبل معارضيه من أحزاب الأقلية بالفساد السياسي والإداري واستغلال النفوذ، وطرد موظفي الحكومة ممن يؤيدون الأحزاب الأخرى، وعمل ترقيات استثنائية لأنصاره[1]. والأمر الراجح تاريخيًا أن الكثير من هذه الاتهامات مبالغ فيه، فقد كان عدد الاستثناءات التي تمت في عهود حكومات الوفد، من حيث الترقيات، لا تزيد نسبيًا عما كان يحدث في عهود حكومات الأقلية، وكان أغلبها بقصد رفع الظلم الذي وقع على الوفديين خلال حكم وزارات القصر، وكان بعض هذه الاتهامات مختلقًا من الأساس، مثل الاتهام الذي وجه إلى النحاس، بخصوص قضية الأمير سيف الدين.

ولم يقتصر مصدر الاتهام على أحزاب الأقلية بل صدر أيضًا من بعض المنشقين عن الوفد، مثل الاتهام الذي وجهه غالب باشا بخصوص مشروع توليد كهربة خزان أسوان، وإن كان أهم هذه الاتهامات، هي تلك التي تضمنها الكتاب الأسود، الذي نشره مكرم عبيد، وتضمن قائمة بما اعتبره فضائح قيادة الوفد وسوء إدارتها للأمور، وكان لاتهامات مكرم أهمية خاصة لسببين: أولها: الأهمية التاريخية لمكرم ودوره في الوفد، وثانيهما: أن اتهاماته ركزت على استغلال قادة الوفد للسلطة من أجل الإثراء الشخصي والمصالح العائلية، وبالذات على دور السيدة زينب الوكيل حرم النحاس. وبغض النظر عن مدى صحة هذه الاتهامات من الناحية التاريخية، فقد كان تكرار هذه الاتهامات مبعثًا للبلبلة والاضطراب بين قواعد الوفد.

(1) G. Kirk, "The Corruption of Egyptian Wafd", **Middle Eastern Affairs**, Vol.14, pp. 292-302; Vatikiotis, Op.Cit., p.353 and Landau, Op. Cit, pp. 186-189.

كما كان تطور العلاقات بين الوفد والإنجليز مبعثًا آخر للبلبلة والتساؤل؛ فعندما وقع الوفد معاهدة 1936 كان ذلك ضربة لشعبيته؛ فالوفد بتحالفه مع الإنجليز على النحو المقرر في المعاهدة، افتقد سلاح النضال الوطني الذي كان يشد إليه الجماهير دومًا، والذي كان أعتى أسلحته ضد خصومه، فتلقى الملك هذا السلاح ليظهر بمظهر الوطني المدافع عن حقوق الأمة مستغلًا كراهية الشعب للاحتلال، التي لم تتغير بتوقيع المعاهدة، وبدأ كل من الملك وأحزاب الأقلية في تشويه صورة الوفد على أساس توقيعه للمعاهدة، ولجأت هذه القوى من خلال الهجوم على المعاهدة إلى توريط الوفد في الدفاع عنها، ثم استخدام هذا الدفاع كمدد جديد في الهجوم عليه[1]. كما حدث خلاف في داخل الوفد نفسه، حول تقييم المعاهدة، فبينما دافع عنها كل من النحاس ومكرم وأسماها الأول معاهدة الشرف والاستقلال، وقرر مجلس الوزراء اعتبار يوم 26 أغسطس عيدًا للاستقلال، يذكر د. محمد صلاح الدين أنه لم يكن راضيًا عن الدعاية الشعبية التي رافقت المعاهدة، وأعلن أحمد ماهر أن المعاهدة ليست إلا خطوة في سبيل الاستقلال[2].

وجاءت حادثة 4 فبراير 1942 لتؤكد الانطباع بتهادن الوفد مع الإنجليز ووصوله إلي الحكم بواسطة الضغط الإنجليزي، كما أعلنت أحزاب الأقلية أن الحرب العالمية الثانية كلفت مصر الكثير تحت قيادة الوفد.

ويجدر هنا تحليل حادثة 4 فبراير؛ نظرًا لأهميتها في تطور العلاقة بين الوفد والقصر والإنجليز من ناحية. ولتعدد التفسيرات والاجتهادات المختلفة بخصوصها من ناحية أخرى. وتتلخص ظروف هذه الحادثة في قيام السفير البريطاني بتوجيه إنذار إلى الملك فاروق، ينص على أنه «إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساءً أن النحاس باشا قد دُعي

(1) انظر في ذلك «خطبة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا في احتفال عيد الجهاد الوطني 13 نوفمبر 1936، السفر الخالد: **مجموعة خطب وكتابات الزعماء والكتاب الذين عارضوا معاهدة 1936**، جمعه ورتبه مصطفى الحفناوي القاهرة، د. ت.

(2) حشيش: **مرجع سابق**، ص ص 66-67.

لتأليف وزارة.....فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث»، رافق الإنذار تحرك القوات البريطانية لمحاصرة قصر عابدين.

وفي مواجهة هذا الموقف، قام الملك بعقد اجتماع لقادة الأحزاب المختلفة ورؤساء الوزارة السابقين لمناقشة الإنذار، وانتهى الاجتماع بالتوصية برفض الإنذار والاحتجاج عليه، ولكن الملك لم يأخذ بهذه التوصية، وطلب من النحاس باشا أن يقوم الوفد بتأليف الوزارة، بعد أن رفض النحاس اقتراحًا بتأليف وزارة ائتلافية، وذلك بناء على خبرة الوفد عام 1928 وسياسته بعدم الدخول في وزارات ائتلافية.

ويختلف الباحثون والسياسيون في تفسير الحادث اختلافًا كبيرًا. فهناك من يدين النحاس لقبوله الحكم، فعلى ماهر على سبيل المثال خاطب النحاس في يوم 4 فبراير قائلًا : «أنت يا نحاس باشا تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية، بعد أن رأيت الدبابات بعيني رأسك»[1]، ويقيم د. محمد حسين هيكل الحادث في مذكراته بقوله : «فيوم 4 فبراير سنة 1942 من الأيام الحالكة السواد في تاريخ مصر، وفي تاريخ إنجلترا في مصر فقد كانت الصدمة بالغة غاية العنف، إذ أصابت عرش مصر، وصاحب هذا العرش، وأصابت استقلال مصر، وكرامة مصر، وسيادة مصر»[2]، بل لقد ذهبت جريدة الكتلة إلى اتهام النحاس بالاشتراك في تدبير الحادث[3].

ومن الناحية الأخرى، هناك عدد من الكتاب والسياسيين الذين يرون الحادث من زوايا أخرى، فمحمد التابعي مثلًا لا يرى فيه حادثًا جديدًا أو فريدًا، وإنما هو إحدى حلقات التبعية التي ربطت مصر ببريطانيا العظمى، وأنه ارتبط بتوالي انتصارات قوات المحور في الصحراء الغربية، وازدياد احتمال خطر غزو مصر[4]. نفس الرأي يراه جمال سليم،

(1) د.محمد حسين هيكل: **مذكرات في السياسة المصرية** القاهرة، 1953، الجزء الثاني، ص ص 243.

(2) **المرجع السابق**، ص ص 227، 241.

(3) د.محمد أنيس: **4 فبراير في التاريخ المصري** بيروت، 1972، ص 92.

(4) محمد التابعي: **من أسرار الساسة والسياسة. مصر قبل الثورة** القاهرة، د.ت، ص ص201–204.

الذي يصل إلى أن النحاس كان «شهيد المأساة أو البطل والضحية في آن واحد»[1]، وأن الإنجليز أرادوا من وراء الحادث أن تكون في الحكم وزارة قوية لها سند شعبي حقيقي[2]، ويربط د. محمد أنيس بين الحادث واتجاهات السراي المتزايدة نحو المحور، والالتقاء الذي حدث بين الوفد والحلفاء حول ضرورة الدفاع عن الديموقراطية وضد الفاشية[3]، وأخيرًا يرى أحمد حسين، الذي كان رئيسًا لحركة «مصر الفتاة» «أن حق النحاس في الحكم باعتباره زعيم الأغلبية هو حق طبيعي، والحق لا يتحول إلى باطل لأن الإنجليز طالبوا به»[4].

ويوضح هذا العرض مدى التعدد والاختلاف في تقييم حادثة فبراير، والجوانب المختلفة التي يمكن منها تحليل الحادثة وتفسيرها. فما هو الرأي الذي نأخذ به؟

توضح الدراسة التاريخية أن النحاس لم يكن على علم بالإنذار قبل إعلانه، وتؤكد الوثائق الإنجليزية ذلك[5]، وأن النحاس اتفق مع قادة الأحزاب الأخرى على رفض الإنذار، وكان أول الموقعين على ذلك وإن كان قد حذرهم من عواقبه، وأن الوفد تولى الحكم نتيجة تكليف الملك الذي قبل الإنذار، وعندما قبل النحاس تأليف الوزارة كتب إلى السفير البريطاني خطابًا، ورد فيه «لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذي صدر من جلالة الملك بما له من حقوق دستورية، وليكن مفهومًا أن الأساس الذي قبلت عليه هذه المهمة هو أنه، لا المعاهدة البريطانية المصرية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة، يسمحان للحليفة بالتدخل في شئون مصر

(1) جمال سليم: قراءة جديدة لحادث 4 فبراير القاهرة، 1975، ص 92، عادل فاروق وهبة: الوفد بين الحقيقة والزيف القاهرة، 1984.

(2) **المرجع السابق**، ص 31.

(3) د.محمد أنيس: **مرجع سابق**، ص 72.

(4) مقال بجريدة الجمهورية في 27 أغسطس 1975.

(5) انظر الدراسة التي أعدها مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الأهرام، والتي نشرت على أجزاء في جريدة الأهرام، بتواريخ 27 أبريل، 4، 11، 18، 25 مايو، 1 يونيو 1973.

الداخلية، وبخاصة تأليف الوزارات أو تغييرها». كما توضح الدراسة التاريخية أيضًا أن هذا الإنذار «لم يكن عدوانًا على حرية الشعب وإرادته، وإنما كان عدوانًا على حرية القصر وإرادته»[1] الذي كان يحكم منذ طرد الوفد من الوزارة، من خلال أحزاب الأقلية، وأن أولئك الذين انتقدوا الوفد من أحزاب الأقلية كان لهم باع طويل في انتهاك الحقوق الدستورية للأمة وحرياتها، وأنهم اقترحوا على النحاس تشكيل حكومة ائتلافية، ولو كان قد فعل ذلك لما انتقدوه، وأن الوفد لم يقدم للإنجليز أكثر مما قدمته الحكومات السابقة عليه، وأن المنطلق النظري للوفد في تهادنه كان سليمًا، ففي ذلك الوقت نظرت القوى المعادية للديموقراطية في مصر إلى الدول الفاشية نظرة الإعجاب، وتحالفت مع القصر وبدأت في الاتصال بدول المحور، بينما رأى الوفد في الفاشية خطرًا لا يهدد استقلال مصر وحسب، بل نظامها الديموقراطي الدستوري أيضًا، الذي ناضلت الجماهير من أجله وربطته بالاستقلال، ومن ثم كان تهادنه مع الاحتلال ووقوفه مع دول الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية.

ورغم صحة كل هذه الاعتبارات من الناحية العلمية، فقد كانت حادثة 4 فبراير مدمرة لسمعة الوفد وشعبيته، فقد اعتبر الكثيرون أن الوفد جاء إلى الحكم على أسنة الحراب البريطانية، واستنتج البعض بأن إنجلترا ما كان يمكن أن توجه إنذارها إلى الملك دون الاتصال سلفًا بالوفد، وأن الواقعة تضمنت إهانة لرئيس الدولة المصرية – الملك– وأن ذلك كان شيئًا قاتلًا للوجدان المصري في وقت كانت الجماهير ما زالت مرتبطة بشخص الملك، الذي لم تكن مباذله قد انكشفت بعد، وبالذات في صفوف الجيش، الذي اعتبر حصار الدبابات البريطانية لقصر عابدين بمثابة إهانة وطنية لمصر و للجيش.

وإذا كان اتهام الوفد بالفساد والتهادن مع الإنجليز من العوامل التي هددت سمعة الوفد، فقد كانت سياسة المتعلقة بإرضاء الملك هي الحلقة الأخيرة في تدهور صورة

(1) د. رمضان: **مرجع سابق**، ص 206.

الوفـد أمـام جماهيـره؛ ففي هذه المرة لـم تكن المسـألة تتعلق باتهام الأحـزاب المعادية أو المنشـقين عن الوفد له، ولكن بسياسـة الوفد واسـتعداد قادته للتسـاهل مع تصرفات القصر غير الدسـتورية. فقد جاءت وزارة الوفد الأخيرة؛ لترفع راية التهادن لنفوذ الملك والسراي في شئون الحكم، فتراجع الوفد أمام إصرار الملك على تعيين حيدر باشا قائدًا عامًّا للجيش، وازداد تدخل رجال الحاشية في شئون السياسة والاقتصاد، وانغمس بعض الوزراء في صفقات التموين وأعمال المقاولات والتوريدات والمشتريات.

وعندمـا أثـار مصطفـى مرعـي، عضـو مجلس الشـيوخ، بعـض المسـائل التي تمس تصرفات رجال الحاشـية، وبالذات واقعة صرف مستشـفى المواسـاة مبلغ خمسة آلاف جنيه لكريم ثابت وموضوع الأسـلحة الفاسدة في حرب فلسطين، دافع فؤاد سراج الدين باسـم الحكومة عن الملك وحاشـيته، وادعت الحكومة أنها قامت بالتحقيق وثبت انتفاء المسـئولية، كما كانت بعض قياداتها على اسـتعداد لإصدار تشريعات، تقيد من الصحافة وتمـس الحريات العامة، ولكن الهيئـة الوفدية البرلمانية اجتمعت ورفضت مشـروعات القوانين الخاصة بها.

وإذا أردنا تلخيص عناصر أزمة الوفد، فإنه يمكن عرضها فيما يلي:

أ- الانشقاقات المتعددة التي أضعفت القدرة التنظيمية للوفد وقسمت لجانه.

ب- تغلغل عناصر لا تنتمي إلى التقاليد الوفدية إلى القيادة، وتحويل دفة الوفد إلى خدمة مصالـح طبقية، بمـا ترتب علي ذلك من ازديـاد الانفصال بين القيادة الرسـمية للوفد والقيادات الشبابية.

جـ- تدهـور سـمعة قيادة الوفـد نتيجـة الاتهام المسـتمر لها بالفسـاد واسـتغلال النفوذ والتهـادن مـع الإنجليز.. دعـم من ذلك سياسـة وزارة النحاس الأخيـرة وهي مهادنة القصر؛ فقد كان المسـتفيد من هذه السياسة في النهاية هو القصر وأحزاب الأقلية فلم يكـن يمكنه إرضـاء القصر دون التخلى عـن تقاليده، وأدّى ذلك إلـى مزيد من ابتعاد الجماهير وغربتهم عنه.

د- توقيع معاهدة 1936 ووجود انطباع بأن القضية الوطنية قد أحرزت نصرًا كبيرًا بذلك، وبروز مشاكل اقتصادية واجتماعية جديدة مرتبطة بالتغير الاجتماعي والآثار التي ترتبت عليه، وعجز قيادة الوفد عن مواجهة هذه المشاكل، وعن الاستجابة للتيارات الاجتماعية التي طرحتها القواعد الوفدية الشابة، وإحساس الطبقات الشعبية بأنها لم تستفد من عهد الاستقلال والدستور؛ بما يجعلها تناضل من أجل الوفد، وظهور قوى سياسية جديدة، تطرح برامج وحلولًا لهذه المشاكل، وتجتذب قدرًا من قواعد الوفد.

ذكرنا في بداية هذا المبحث أن الوفد كان هو «الأمة المصرية»، فقد كان كما رأينا يعبر عن جبهة وطنية عريضة التفت حول مطلب الاستقلال، وبينما كان ذلك مصدر قوة للوفد في نضاله المبكر ضد الاحتلال، فقد تحول إلى مصدر ضعف، عندما واجه الوفد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وبدأت الانشقاقات والاختلافات تنهشه نتيجة انهيار الائتلاف، الذي قام الوفد تعبيرًا عنه، وأدّت عدم قدرة قيادة الوفد على الاستجابة لهذه المشاكل الجديدة إلى ظهور قوى جديدة -على يمينه ويساره - تتخطى الوفد وتتخطى النظام القائم، وكانت أزمة الوفد وأفوله مؤشرًا لسقوط النظام بأسره وهو ما حدث بالفعل.

ويمكن لنا في هذا المجال الاستفادة من التحليل الرائع، الذي قدمه الأستاذ طارق البشري في مؤلفه بعنوان «الحركة السياسية في مصر» عن علاقة الوفد بالنظام السياسي القائم قبل عام 1952[1]، فقد كانت للوفد صفة مزدوجة، فهو من ناحية المتحدث باسم الشعب المعبر عن مصالحه في الاستقلال والدستور، ولكنه من ناحية أخرى كان حزب القانون والنظام، حزب الشرعية الدستورية والتمسك بالقانون.. ولم يوجه جماهيره أبدًا إلى تخطي النظام القائم، وحتى في أكثر الأوقات لا دستورية وعدم احترامًا للقانون، فإن الوفد لم ينتقد أسس الحياة السياسية، وإنما انتقد ممارسات الحياة السياسية وسياسات

(1) طارق البشري: **مرجع سابق**، ص ص 301-305.

حكومات الأقلية. بعبارة أخرى، فمع أنه كان حزب الدفاع عن الشعب، إلاّ أنه في نفس الوقت «حزب النظام الدستوري»، ولم يكن يستطيع أن ينظم جماهيره بما يتخطى النظام القائم.

بل يمكن القول بأن الوفد – وبالذات في المرحلة الخامسة من تطوره بشعبيته الكبيرة وسياساته الإصلاحية الجزئية ومواقفه المترددة تجاه الإصلاح الاجتماعي – كان هو الضمانة الأساسية للنظام القائم، ولعب دوره في امتصاص ثورية الجماهير وعزلها عن تنظيمات الرفض الاجتماعي والسياسي. ولا يقصد بهذه العبارة إعطاء انطباع سلبي عن الوفد، بل هي تشخيص موضوعي للموقف، الذي شهدته مصر وقتذاك. فالوفد بماضيه النضالي، وقيادته وتنظيمه كان ما زال قادرًا – حتى في أوقات أزمته– على تعبئة الجماهير؛ وتحريك ولائها له، بينما عجزت الأحزاب والتنظيمات الإصلاحية والثورية الأخرى عن كسب ولاء الجماهير نتيجة ضعفها وتشرذمها من ناحية، ونتيجة لوجود الوفد كعقبة تحول دون وصولها إلى الجماهير من ناحية أخرى، وقد يجوز القول بأن هذه التنظيمات أخطأت عندما طرحت نفسها كبديل للوفد، وربما لو قامت بدعم التيارات التقدمية بداخله، أو انخرطت فيه لكان تأثيرها أقوى وأجدى. ولعل الوفد ظل في ذلك أسيرًا لظروف نشأته التاريخية، فهو قد نشأ في إطار الثورة الوطنية الديموقراطية المصرية ضد الاحتلال الإنجليزي، واستمرت قيادة الوفد تلعب دورًا ثوريًّا ضد الإنجليز والقصر، وأحزاب الأقلية، ولكن عندما كانت تنتصر عليها لم يكن لديها ما تقدمه للجماهير، وهكذا لم يقدم الوفد برنامجًا ملائمًا للمرحلة التالية للنضال، ووقع بين مطرقة اليمين وسندان اليسار.

وأدّت كل هذه العوامل إلى فقدان الجماهير تدريجيًّا لثقتها بالوفد، وازدياد الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي خارجه.. وبإلغاء الأحكام العرفية في مايو 1950، طفت كل المشاكل على السطح، وشهدت مصر مناقشات واسعة حول الفساد والإسراف في الغلاء وسوء توزيع الثروة، وبدأ الكفاح الشعبي المسلح ضد الإنجليز في منطقة القناة.

وعندما استجابت قيادة الوفد –في عودة إلى تراثها الوفدي الوطني الأصيل– إلى رغبة الجماهير، وألغت معاهدة 1936 في 8 أكتوبر 1951، وكذا اتفاقيتي السودان المبرمتين بين مصر وبريطانيا في 1899، كان هذا القرار هو بداية سلسلة من التطورات السريعة، التي انتهت بسقوط الوفد ونظام الديموقراطية البرلمانية. «بهذا أدّى الوفد كحزب للكفاح الوطني البرلماني مهمته، واستعمل وسيلته، الوسيلة السليمة المشروعة، في أقصى ما يمكن أن تصنعه، وهي تقرير عدم شرعية وجود الاحتلال وشرعية كل ما يتخذه الشعب لمواجهة العدوان السافر، وأعلن بالوسيلة السلمية بداية العمل المسلح، وبالمشروعية عدم مشروعية النظام القائم بدعاماته وأسسه، واستجاب لحركة التاريخ بأن أنكر ذاته، فكان عمله تكثيفًا لكل إيجابياته التاريخية، وكان كذكر النحل أعطى حياته كلها في عمل مخصب واحد، أنهى مبرر وجوده ولم يعد ثمة ما يضيفه إليه»[1].

ويبدو أن النحاس كان يدرك – بحس خفي– أن قرار إلغاء المعاهدة قد يكون آخر قرارات الوفد الكبرى في حياة مصر، وتوضح كلماته هذا المعنى، عندما قال «ألاّ هل بلغت.. اللهم فأشهد.. لقد وقعت معاهدة 1936 من أجل خير مصر، ثم ألغيتها من أجل خير مصر.. لقد بلغ الكتاب أجله»[2].

(1) **المرجع السابق**، ص 485.

(2) صلاح الشاهد: **مرجع سابق**، ص 86.

المبحث الثاني
أحزاب الأقلية

بصدور تصريح 28 فبراير وإعلان الدستور المصري، وبدء الحياة البرلمانية، كان من الطبيعي أن تنشأ الأحزاب السياسية، ومن ثم فقد شهدت مصر عددًا من الأحزاب الصغيرة التي لم تستطع أن يكون لها من الوجود الشعبي ما يعادل الوفد، وهي : حزب الأحرار الدستوريين، والحزب الوطني، والهيئة السعدية، والكتلة الوفدية، وحزب الاتحاد، وحزب الشعب. لذلك اشتركت كلها، وبدرجات متفاوتة، في معاداة الوفد والتشهير به.

وقد اتصفت هذه الأحزاب عمومًا بصفتين: أولاهما: التناقض الصارخ بين مبادئها المعلنة وسياساتها العملية عندما تكون في الحكم.

وثانيتهما: الانتهازية السياسية التي تمثلت في استعدادها للبطش بالدستور، وانتهاك أحكامه وتقييد الحريات؛ من أجل الوصول للحكم أو الانفراد به كما سوف نرى من الدراسة.

وإذا حاولنا تطبيق المعايير العلمية المختلفة لدراسة الأحزاب عليها، يتضح لنا أنه من زاوية قبول شرعية النظام القائم، فقد قبلت كلها العمل في إطار قواعد الحياة السياسية، وكانت على استعداد للتعاون مع القصر للوصول إلى الحكم وتحقيق إرادته،

وباستثناء وزارة صدقي التي ألغت دستور 1923 وأصدرت دستور 1930، فقد تحركت كل الوزارات الأخرى في إطار هذا الدستور والمؤسسات السياسية التي أقامها، ومن زاوية القوة العددية أو التأييد الشعبي فقد اندرجت كلها في إطار أحزاب الأقلية، التي لم يقدر لأحدها الحصول على أغلبية شعبية إلاّ في ظل تزوير الانتخابات وتشويه الإرادة الشعبية، وعادة ما كان ذلك يحدث عندما تتم الانتخابات تحت إشراف وزارة من أحزاب الأقلية، ومن زاوية التنظيم كانت كلها أحزاب صفوة لم تمتلك تنظيمًا، وكانت في الواقع أقرب إلى «الشلل» أو الأجنحة، منها إلى الأحزاب بالمعنى العلمي الدقيق، ومن زاوية البرامج رفعت كلها شعارات وطنية عامة، غاب عنها البعد الاجتماعي، وهكذا لا يمكن التمييز بين هذه الأحزاب، على أساس أي من هذه المعايير السابقة.

ومن ثم.. فإننا نقترح أن يكون التمييز على أساس معيار ظروف النشأة والتكوين.. وحسب هذا المعيار، يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من أحزاب الأقلية، ندرسها في المحاور الثلاثة التالية:

أولًا: أحزاب الانشقاق: وهي تلك التي نشأت نتيجة انشقاق عن الوفد، وتشمل الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية والكتلة الوفدية.

ثانيًا: أحزاب القصر: وهي تلك التي نشأت بتأييد من الملك والسراي، وتشمل حزبي الاتحاد والشعب.

ثالثًا: الحزب الوطني: الذي نشأ قبل الاستقلال واستمر بعده.

أولًا: أحزاب الانشقاق

وتشمل الأحزاب التالية:

1-حزب الأحرار الدستوريين[1]:

تكـون الحزب في 30 أكتوبر 1922 برئاسـة عدلي يكـن، وكان يعد بصفة عامة الحزب الثانـي بعـد الوفـد وقام بـدور المعارضة، كمـا اعتبر امتـدادًا لحزب الأمـة القديم، الذي سـعى إلى تأكيد سـلطة الأمة بين القصر والإنجليز، ومثل حركة كبار الملاك الراغبين في المشـاركة في الحكم مع السـراي والمتعاونين لتحقيق هذا الهـدف مع الإنجليز، وتتالى على رئاسته عدلي يكن وعبد العزيز فهمي ومحمد محمود ومحمد حسين هيكل، وكانت «السياسة» هي الجريدة المعبرة عنه.

وترجـع ظروف نشـأة الحـزب إلى الانشـقاق الأول، الذي وقع داخـل الوفد في مايو 1921 ومـا تـلاه من صراع مرير بين سـعد وعدلي، ويبـدو أن عدلي كان متـرددًا في قبول فكـرة إنشـاء الحـزب، فعندما كان فـي لندن في أعقاب فشـل مباحثاته مع لـورد كرزون، أرسل إليه ثروت يخبره برغبة بعض أنصاره في إنشاء حزب تحت رئاسته، فتحفظ عدلي على أساس أن ذلك سوف يؤدي إلى مزيد من الخصومة مع سعد والوفد، وأن صحته لم تعد تساعده على العمل المضني، ويمكن تفسير موقفه هذا بعاملين:

- أن عدلي لم يتعود على الخصومة الحزبية والعمل السياسي الحزبي، واتسمت حياته عمومًا بالراحة والدعة والهدوء.

(1) في هذا الموضوع انظر د. أحمد عبد الرحيم مصطفى: **تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة** القاهرة، 1967، ص ص 140-144، د. محمود زايد: **من أحمد عرابي إلى جمال عبد الناصر: الحركة الوطنية المصرية** بيروت، 1973، ص ص 139-160، د. عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1918 حتى 1936، **مرجع سابق**، ص ص 377-379، د. الخطيب: **مرجع سابق**، ص135.انظر نص برنامج الحزب في **مجلة الطليعة**، السنة الأولى، عدد 3 مارس 1965 ص ص 142-145.

- اعتقاد عدلي بأنه عقب فشل المباحثات سوف يعود إلى التنسيق والتعاون مع سعد والوفد.

ولكن الاستقبال السيء الذي قوبل به عدلي عند عودته إلى القاهرة، والذي اعتقد أنه من تنظيم الوفد، أدّى به إلى تغيير رأيه، وإدراك أن احتمال العمل مع الوفد لم يعد ممكنًا[1].

نشأ الحزب في هذه الظروف لتأييد وزارة ثروت، في أعقاب صدور تصريح 28 فبراير؛ حتى لا يصبح الميدان خلوًّا على الوفد، وللدعاية لمشروع الدستور، وذلك في مواجهة ضغط الملك من أجل تعديله لإعطاء مزيد من السلطات له؛ لذلك لم يكن من الغريب أن ينضم أعضاء لجنة الدستور إلى الحزب، وأن يعلن عنه بعد ستة أيام من رفع اللجنة لمشروع الدستور وقانون الانتخاب إلى رئيس الوزراء.

وفي 30 أكتوبر، عقد اجتماع حضره ما يقرب من 300 شخص، ألقى فيه عدلي يكن خطابًا دافع فيه عن تصريح 28 فبراير، ثم قرأ محمد محمود مبادئ الحزب، وانتخب مجلس إدارة من ثلاثين عضوًا بواسطة الجمعية العمومية للحزب، وانتخب عدلي رئيسًا، ومحمد محمود نائبًا له، ومحمد علي سكرتيرًا.

من حيث العضوية، كان الحزب هو بتعبير لاندو[2] حزب البورجوازية الكبيرة، فضم كبار ملاك الأرض والأعيان من العناصر التركية، وكذلك من المصريين الذين نظروا بعين الريبة إلى الحركة الشعبية التي مثلها الوفد، والتي رأوا فيها تهديدًا محتملًا لمصالحهم، كما ضم العديد من أعضاء حزب الأمة والجمعية التشريعية، وعددًا من

(1) د. رمضان: **مرجع سابق**، ص 377. انظر كذلك بالتفصيل:
M.Zayid, The origins of the Liberal Constitutional Party in Egypt, P.m. Holt, ed., **Political and Social Change in Modern Egypt** Oxford, University Press, 1968, p. 344.

(2) لاندو: **مرجع سابق**، ص 172.

المثقفين الليبراليين الذين ارتبطوا من قبل بالحزب الوطني، وأعضاء جماعة مصر المستقلة، التي كانت قد أنشئت لتأييد عدلي خلال المفاوضات ورأسها حافظ عفيفي، ويعتبر الأحرار الدستوريون من الناحية التاريخية امتدادًا لحزب الأمة[1]، الذي سبق الحديث عنه سواء من حيث المصالح التي مثلها، أو السياسات التي دافع عنها، أو حتى من حيث الشخصيات فمحمد محمود هو ابن محمود باشا سليمان أحد مؤسسي حزب الأمة، وحسن عبد الرازق عضو مجلس الإدارة كان أحد مؤسسي حزب الأمة، وأحمد لطفي السيد كان رئيس تحرير الجريدة لسان حال حزب الأمة، وهكذا فقد اتسم الحزب بطابع النخبة من الأعيان والمثقفين؛ لذلك لم تستقبله الطبقات الشعبية بالترحيب، بل بالوجوم والاستنكار الذي بلغ حد الرمي بالخيانة.

لقد ولد الحزب ميتًا من الناحية الشعبية، واتهمته بعض الصحف بالاستعداد للتفريط في الحقوق الوطنية المصرية؛ نتيجة حرص قادته على الاتفاق مع الإنجليز، ووضح هذا الاستنكار الشعبي في واقعة اغتيال اثنين من قادته، بعد أيام قليلة، من إنشائه أثناء خروجهما من دار الحزب.

واستندت مبادئ هذا الحزب إلى[2]:

أ- قبول تصريح 28 فبراير الذي «يجب أن يعتبر نجاحًا سياسيًّا» ولا محل للارتياب في هذا النجاح، وإن كان الحزب قد اعتبر الاستقلال المصري غير كامل؛ لذا نصت أحد مبادئه على ضرورة العمل لاستكمال الاستقلال. وارتبط بذلك قبول مبدأ المفاوضات لحل المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا؛ ذلك أنه لا يوجد تناقض بين المطالب المصرية والمصالح البريطانية، «ما دامت مصر لا تطلب إلاّ حقها

(1) نختلف مع د.أحمد عبد الرحيم مصطفى، الذي يذكر أن حزب الأحرار شغل المكان، الذي كان يشغله حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية، **مرجع سابق**، ص 140.

(2) نص المبادئ وخطبة عدلي يكن في افتتاح الاجتماع المؤسس للحزب في مجلة الطليعة، **مرجع سابق**.

فـي الحياة كسـائر الأمم المتمدنة، ومتى كانت بريطانيـا العظمى لا تطلب إلاّ صيانة مصالحها صيانة، مجردة عن فكرة التدخل في شئون بلادنا».

ب- أن النظام الدستوري هو نظام الحكم اللائق بأمة عريقة مثل مصر، وهو الذي يلائم «ما لجلالة الملك من الميول الشريفة والمقاصد السامية لارتقاء شعبه في مدارج الفلاح».

جـ- أهمية تكوين الأحزاب في الحياة السياسية؛ فالحزب هو «البيئة الوحيدة التي تكتمل فيها التربية السياسـية للأفراد. بل هو النظام الكفيل باسـتمرار المبادئ عائشة زمنًا طويلا.... والأحزاب هي أدوات التفاهم السريع في المجالس الكثيرة العدد» كما أن الأحزاب تقوم بتدعيم أسـس النظام الدستوري والحفاظ على القانون والنظام والوقوف ضد الشهوات السياسية.

أمّا مبادئ الحزب، فقد نصت على الاسـتمرار في العمل؛ لاسـتكمال استقلال مصر اسـتقلالًا فعليًّا تامًّا، وإنهـاء الاحتلال البريطاني، وذلك عن طريـق المفاوضات على أن الأمور التي احتفظت بها بريطانيا يجب أن لا يؤدي الاتفاق على شيء منها «إلى المساس بـأي حال من الأحوال باسـتقلال مصر أو تعطيل أي مظهر من مظاهره» والتمسـك بعدم فصل السودان عن مصر، واشتراك مصر في عصبة الأمم دولة مستقلة ذات سيادة، وتأييد النظام الدستوري، والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش م1.

وعلـى الجانبيـن الاقتصـادي والاجتماعي، تضمنـت المبادئ «الدفاع المسـتمر عن حقوق الفرد وتنمية أسـباب قدرته وعمله، فلا تقيد حريته إلاّ في مصلحة عامة لا صارف لها م5، ومحاربة الأمية ونشـر التعليم وتحسـين الخدمات الصحية م7، 8، وترقية الزراعة والصناعة م12، 13، وتعميم شـركات التعاون بأنواعها م15 والسـعي في توزيع الضرائب توزيعًـا عادلًا م10، وضرورة تنظيم العلاقات فـي المصانع والمتاجر بين العمال وأرباب

الأعمال على قاعدة العدل؛ اتقاءً للأمراض الاجتماعية الناشئة عن تحكم أحد الفريقين م18.

وفي مجال المقارنة بين الوفد والأحرار الدستوريين، يرى البعض أن الخلاف بينهما لم يكن في الأهداف، فكلاهما دعا إلى الاستقلال التام ووحدة وادي النيل، وإنما كان الخلاف في الأساليب والطرائق، فبينما سعى كلاهما إلى الاستقلال من خلال المفاوضات، أراد الوفد أن يكون ذلك بشكل أسرع، ولم يتردد في استخدام أساليب التهييج الجماهيري والضغط الشعبي، بينما كان حزب الأحرار يقبل بالاستقلال بشكل تطوري تدريجي، ولم تجتذبه أساليب النضال الجماهيري، وإنما ركن إلى قيم الاعتدال والتوسط[1].

واعتقادنا أن هذا الرأي يغفل الفروق الأساسية بين الحزبين، التي تمثلت في طبيعة العضوية والفئات الاجتماعية المكونة لكل منهما، فبينما كان الوفد جهة وطنية عريضة تلعب الطبقة الوسطى المصرية الصاعدة فيها دورًا حيويًّا، وتعتبره الجماهير الشعبية المعبر عن مصالحها، كان حزب الاحرار هو تنظيم كبار ملاك الأرض المنفصل نسبيًّا عن الجماهير. لذلك اعترف الحزب بتصريح 28 فبراير واعتبره نصرًا، وكان بحكم المصالح الطبقية لأعضائه على صلة أكبر بالقصر، وهو ما يجعل الفارق بين الحزبين أكثر عمقًا من مجرد الاختلاف على الأساليب.

ولعل استعراض الدور الذي قام به الحزب من الناحية العملية يوضح ذلك ويكشف عن الأزمة، التي واجهت الحزب منذ بدايته، فمن ناحية ورث الحزب تراثًا من العداء لاستبداد القصر والرغبة في المشاركة في السلطة السياسية، وكان ذلك يضع الحزب في صف الدستور وضد معسكر القصر، ولكن من ناحية أخرى، فقد رأى الحزب أن الإرادة الشعبية تميل بشكل جارف إلى صف الوفد؛ الأمر الذي جعل للحزب مكانًا هامشيًّا في البرلمان، وأوجد تناقضًا بين مصالحه والحياة النيابية، وبينه وبين الوفد.

(1) زايد: **مرجع سابق**، ص 345.

وباستعراض نتائج الانتخابات البرلمانية خلال فترة الدراسة، يتضح أن الحزب حصل في انتخابات 1924 على 20 مقعدًا أي 5.9٪ من نسبة عدد المقاعد، وازدادت في انتخابات 1925 إلى 40 مقعدًا أي بنسبة 19٪، ثم انخفضت في انتخابات 1926 إلى 29 مقعدًا بنسبة 7.13٪، وفي انتخابات 1929 انخفضت إلى 5 مقاعد بنسبة 2.2٪، وفي انتخابات 1936 حصل على 15 مقعدًا بنسبة 5.6٪، وفي انتخابات 1938 التي أشرف عليها الحزب في عهد وزارة محمد محمود، حصل تحالف الأحرار والشعب والاتحاد على 105 مقاعد بنسبة 8.39٪، وفي انتخابات 1945 حصل على 75 مقعدًا بنسبة 4.28٪، وفي انتخابات 1950 حصل على 27 مقعدًا بنسبة 5.8٪.

من هنا كانت أزمة الحزب وتذبذبه بين جبهة الشعب ومعسكر السراى، وإن كان لا يمكن اعتبار الحزب مجرد أداة أو صنيعة للقصر؛ بدليل أن الملك قام بإنشاء أحزابه الخاصة كالاتحاد والشعب، فقد كان حزب الأحرار هو وريث حزب الأمة، وورث منه عداءه للقصر ولاستبداد السراي، وهو ما تمثل في معركة إصدار الدستور ودفاع الأحرار عن مشروع الدستور الأصلي، بل لقد كان أحد أسباب قيام الحزب هو مقاومة نزعة القصر الاوتوقراطية والدفاع عن الدستور. وهكذا فمن وجهة نظر الملك، فقد كان الأحرار – مثل الوفد– يريد الاستئثار بالحكم باسم الدستور، ولذلك فقد كان الأحرار إحدى الأدوات التي يستخدمها الملك، ولكنه لم يتردد في طرد الحزب من الحكم، عندما تسنح له الفرصة أو تستنفد الأداة غرضها.

ولعله من سخرية الأقدار أن حزب الأمة كان من الأصوات المبكرة، التي دعت إلى الدستور وحقوق الشعب، ولكن عندما تبين أن قوة الشعب هذه اتجهت إلى الوفد، وليس إلى وريثه الأحرار أصبح الحزب على استعداد للتعامل مع عدوه التقليدي، الملك، الذي كان سرعان ما ينبذه بعد مدة، واستمر هذا الخط المتذبذب إحدى سمات الحزب[1].

(1) محمد زكي عبد القادر: **محنة الدستور** القاهرة، 1955، ص44.

مـن الناحيـة التاريخيـة، لعـب الحـزب دورًا مهمًّا في إصـدار دسـتور 1923 وخاض المعركـة بقـوة، فوجه عبـد العزيـز فهمي خطابيـه المفتوحين فـي 16 مـارس و15 إبريل 1923 إلـى يحيـى إبراهيم رئيس الوزراء، مطالبًا فيهما بالإسـراع في إصدار الدسـتور في صورتـه الأصلية وعدم الإذعان لرغبات القصر، ذلك أن انفـراد القصر بالتعديل، هو أمر غيـر مقبول ويخالف تصريح 28 فبراير «فالشـعب المصري سـيد صاحب حق أصيل في الدسـتور ومتعاقد أصيل فيه. ومن ثم فلا يملك أحد، كائنًا من كان، إصدار الدستور دون اشتراك هذا الشعب رجالًا ونساء وكهولا وفتيانًا، حتى الأجنة في بطون أمهاتهم»[1].

أما في الفترة التي تلت إصدر الدستور، فقد كان الحزب إحدى القوى، التي أسهمت فـي تشـويه الحياة البرلمانية، من خلال اسـتعداده لضـرب الإرادة الشـعبية للوصول إلى الحكم أو الانفراد به وللحزب سـجل حافل في هذا الصدد؛ فقد سـاهم الحزب في أول انقلاب دسـتوري بعد اسـتقالة الوزارة الشـعبية عام 1924، وابتهج الأحرار واشتركوا في حملة الاتهامات ضد الوفد وتحميله مسـئولية ما حدث، ولكن سرعان ما نشب الخلاف بيـن الأحـرار والاتحـاد؛ لسـماح الثانـي للقصر بالتدخـل في شـئون الحكم والسـيطرة المباشـرة على السـلك الدبلوماسي، والتوسـع في إنشاء السـفارات والقنصليات لتعيين المرضـي عنهم مـن القصر، وطرد الحزب مـن الحكم عام 1925 بخصـوص أزمة كتاب «الإسـلام وأصول الحكم»، الذي ألفه الشيخ علي عبد الرازق شقيق محمود عبد الرازق أحد زعماء الحزب.

وتتلخـص ظروف هذه الأزمة في تطلع الملك فـؤاد إلى إحياء الخلافة في مصر، بعد أن ألغاها مصطفى كمال في تركيا، وذلك بسبب ما يمكن أن تسبغه عليه من هيبة ولتأكيد سـلطانه في مواجهة المؤسسـات الدسـتورية، لذلك بدأ بعض أنصار السراي من العلماء يدعون للفكرة، وأنشئت لجان الخلافة للدعوة إليها ولتبيان أحقية الملك فؤاد بها.

(1) د. رمضان: **مرجع سابق**، ص390، وجدير بالذكر أن عبد العزيز فهمي، لم يكن عضوًا في الحزب وقتذاك وإنما كان وثيق الصلة به، ثم أصبح رئيسه في عام 1924؛ انظر مذكراته، **مرجع سابق**، ص149–150.

فـى هذه الظروف، أصدر الشـيخ علـي عبد الرازق كتابه الذي أوضح فيه أن الاسـلام لـم يقـرر نظامًا خاصًّـا للحكومـة، ولم يفرض على المسـلمين شـكلًا بذاته من أشـكال الحكم، وأن تنظيم الدولة هو أمر متروك للبشـر في إطار مبادئ الإسلام. وهوجمت آراء الشـيخ، وجـرى التحقيق معه بواسـطة هيئة كبـار علماء الأزهر، التي قـررت إخراجه من زمـرة العلمـاء عقابًا له، وعندما حـاول عبد العزيز فهمي وزيـر الحقانية، المكلف بفصل الشـيخ بحث اختصـاص هيئة كبار العلمـاء بإصدار مثل هذا الحكـم وتأثيره على وضعه المالـي والوظيفي، تدخل الملك وطلب من رئيس الوزراء تخيير فهمي بين تنفيذ الحكم أو الاسـتقالة، وعندمـا رفض كليهما قام الملك بإقالته في 5 سـبتمبر بمرسـوم، وتضامن الـوزراء الدسـتوريون مع رئيسـهم – بعد تردد– واسـتقالوا من الـوزارة، وأدى ذلك إلى تقارب مع الوفد.

ولكن الأحرار لم يتعظوا، فشـاركوا في إنهاء وزارة النحاس الائتلافية؛ نتيجة رغبتهم فـي الانفـراد بالسـلطة، وتصورهـم أن موت سـعد قـد أضعف الوفـد، لذلك ففـي يونيو 1928، ونتيجة تنسيق بين الأحرار والقصر كما توضح ذلك الوثائق الإنجليزية ومذكرات د. محمـد حسـين هيـكل، قـام محمد محمـود بالاسـتقالة، وتتالـت اسـتقالات الوزراء الدسـتوريين، واتخذ الملـك ذلك ذريعة لإقالة الوزارة وتكليف محمد محمود بتشـكيل وزارة القبضـة الحديدية، التـي أعلنت تعطيل الانتخابات لمدة ثلاثة سـنوات، وحكمت البلاد بدون برلمان لمدة خمسة عشر شهرا، وبرر هيكل ذلك في مذكراته بأن الشعب كان مضللا تحت تأثير الدعاية، وبالتالي لم يكن يستطيع الحكم على الأمور حكمًا سليمًا.

ومـرة ثانية، عاد الأحرار إلى جبهة الشـعب، فرفضوا الاشـتراك في وزارة صدقي كما عارضوا الدسـتور الـذي أصدره، وقاطعـوا انتخابات 1930، وتكونت لجنة مشـتركة من الأحـرار والوفد لتنظيم تطبيق قرار مقاطعة الانتخابات، وأعلن «عهد الله والوطن» ميثاقًا للتعاون بين الحزبين، وقام رئيسا الحزبين بزيارات مشتركة لعديد من مدن القطر.

وللمرة الثالثة يتعاون الأحرار مع القصر؛ فعندما أقال الملك وزارة النحاس في 30 ديسمبر 1937، خلفتها وزارة محمد محمود التي تمتعت بتأييد القصر الكامل، ونظم الأحرار انتخابات 1938 التي كانت نتيجتها دليلًا على مدى التلاعب الذي حدث فيها، والذي تمثل في أمرين:

1- قيام الحكومة بتعديل الدوائر الانتخابية قبل الانتخابات، بما يحقق مصلحة مرشحيها.

2- إجراء الانتخابات على يومين بحيث تجرى في الوجه القبلي في يوم، وفي الوجه البحري بعد يومين. وبالفعل تمت في الأول يوم 31 مارس، وفي الثاني يوم 2 أبريل، وكانت الحجة الرسمية هي المحافظة على الأمن والنظام، ولكن الحقيقة أن الحزب كان أكثر اطمئنانًا للوجه القبلي، فأراد أن تظهر نتيجتها أولًا، لكي يؤثر ذلك في مجرى الانتخابات[1].

ولكي يبرز الملك رضاءه عن الحكومة قبل الانتخابات، قام بالإنعام على محمد محمود بقلادة فؤاد الأول، فانتقلت رتبته من صاحب الدولة إلى صاحب المقام الرفيع، وكذلك أنعم الملك على كل الوزراء برتب ونياشين[2].

واشترك الحزب في كل وزارات الأقلية، التي حكمت مصر منذ إقالة وزارة النحاس في أكتوبر 1944 حتى انتخابات 1950، وأيد الحزب حكومة الوفد في قرارها بإلغاء معاهدة 1936[3].

ومن الناحية التنظيمية، لم يتضح التزام أعضاء الحزب بالولاء له، أو الالتزام التنظيمي بقراراته، ويبدو ذلك من أكثر من واقعة؛ فعندما تولى علي ماهر الوزارة بعد محمد

(1) د. محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الثاني، **مرجع سابق**، ص ص 70-71.

(2) التفاصيل في المرجع السابق، ص ص 71-73.

(3) كلمة هيكل باشا في احتفال الأحرار الدستوريين بعيد الجهاد في 13 نوفمبر 1951، **نفس المرجع**، ص ص25-27.

محمود في أغسطس 1939، استمر النواب والشيوخ الدستوريون في تأييد علي ماهر، وعندما طلب محمد محمود من الوزراء الدستوريين الاستقالة من وزارة حسن صبري عام 1940، لم يستجيبوا له، ومن واقع مذكرات د. هيكل يتضح أنه لم يكن هناك التزام حزبي بقرارات معينة، وكان رئيس الوزراء يطرح موضوعات في مجلس الوزراء، لم يناقشها من قبل في داخل الحزب، أو مع زملائه في الوزارة من أعضاء الحزب، مثلما حدث عام 1939 عندما عرض محمد محمود رئيس الوزراء اقتراحًا بانضمام مصر إلى ميثاق سعد أباد، دون استشارة حزبه في هذه الخطوة[1].

وهكذا كان حزب الأحرار الدستوريين من أحزاب الأقلية، التي لم يكن لها تنظيم قوي ولا تأييد شعبي واضح، ووقع الحزب في تناقض بين تراثه الديمقراطي المعادي لأوتوقراطية القصر، وشعور قادته بأنه لا أمل لهم في الوصول إلى الحكم، في ظل أغلبية الوفد الساحقة أو حتى إمكانية لعب دور المعارضة بشكل محسوس وفعال، ومن هنا كان موقف الحزب المذبذب وسياساته المتناقضة.

2- الهيئة السعدية[2]:

تكونت الهيئة السعدية في 4 يناير سنة 1938؛ كنتيجة لانشقاق محمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر، الذي سبق أن تعرضنا له، وأصدرت جريدة الأساس كناطق بلسان الهيئة، وسميت الهيئة السعدية للايحاء بأن أنصارها هم الحفظة الحقيقيون لمبادئ سعد زغلول وأفكاره، بعد أن انحرف النحاس بالوفد عن هذه المبادئ، وكان الهجوم على الوفد وتجريحه أحد الخطوط الأساسية في دعاية الحزب وبرامجه، وعلى سبيل المثال.. ففي بيان الدعوة الانتخابية الذي أصدره رئيس الهيئة بمناسبة انتخابات 1950 ورد في وصف

(1) هيكل: مذكرات في السياسة المصرية، **نفس المرجع** ص ص 147- 149، وكذلك د. رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1937 حتى سنة 1948، الجزء الأول، **مرجع سابق**، ص152.

(2) الخطيب: **مرجع سابق**، ص ص107-127 ، وكذا **مجلة الطليعة**، السنة الأولى، عدد 4، أبريل 1965، ص137.

الوفديين أنهم جعلوا الأمة مطية لأهوائهم وشهواتهم، واستعانوا بالأجنبي في الوصول إلى الحكم، وأغرقوا البلاد وعودًا زائفة وعبارات جوفاء، حتى إذا أدركوا مقاعد الحكم أسكرتهم مطامعهم وألهتهم دنياهم»، ووصف الوفد بأنه الحزب «الذي استغل قوت الشعب وآلامه ليثري منه أنصار وزعماء.. الذي تولى الحكم على دبابات الإنجليز»[1].

ومن الغريب أن هذه الهيئة التي ضمت بعضًا من قادة الوفد التقليديين، الذين لعبوا أدوارًا مهمة في الكفاح الوطني المصري أصبحت حربًا على الشعب بعد ذلك، فتعاونت مع السراي وساعدتها في تحقيق أهدافها، واشتركت في تزوير الانتخابات، وكان ثالث – وآخر– رئيس لها، وهو إبراهيم عبد الهادي قد شغل منصب رئيس الديوان الملكي.

واشتركت الهيئة السعدية في عديد من وزارات القصر، التي تتالت على حكم مصر في نهاية الثلاثينيات وخلال الأربعينيات – باستثناء فترة حكم الوفد من 1942 إلى 1944– وتولى رؤسائها الثلاثة أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي وإبراهيم عبد الهادي رئاسة الوزارة، واغتيل منهم اثنان: الأول أحمد ماهر لقيامه بإعلان الحرب في صف الحلفاء في فبراير 1945، والثاني النقراشي لاتخاذه القرار بحل جمعية الإخوان المسلمين في نوفمبر 1948.

من حيث العضوية، يشار عادة إلى أن هذا الحزب كان هو حزب الرأسمالية الصناعية وكبار الماليين المصريين[2]، واجتذب الحزب أنصاره من المثقفين والموظفين ذوي المناصب العالية والطبقة الوسطى العليا والعناصر التجارية والصناعية، وإن كان من الملاحظ أن نسبة كبار ملاك الأرض من النواب السعديين، كانت في تزايد مستمر؛ ففي

(1) نص البيان في **جريدة الأهرام** بتاريخ 3 أكتوبر 1950.

(2) انظر على سبيل المثال طارق البشري: **مرجع سابق**، ص20، د.محمد أنيس ود. رجب حراز: **ثورة 23 يوليو وأصولها التاريخية**، ص149، شهدي عطية الشافعي: **تطور الحركة الوطنية المصرية** 1882 - 1956القاهرة،1957، ص ص82 – 83. ولكن حشيش لا يجد دليلًا على هذا الرأي، **مرجع سابق**، ص120 –121 كما أن الإحصاءات التي يوردها د. عاصم الدسوقي عن نسبة كبار ملاك الأرض في الوزارات والبرلمانات تدعم هذا التحفظ.

برلمان 1938 مثلت 4.49٪ من عدد النواب السعديين، وارتفعت في برلمان 1945 إلى 9.53٪ وفي برلمان 1950 إلى 71٪[1].

وتضمن قانون الهيئة السعدية عددًا من الأهداف الوطنية والاجتماعية العامة، مثل ضرورة اتحاد القوى الوطنية للحصول على الاستقلال، وإعادة النظر في الأحزاب القديمة، وإعادة تنظيم الأوضاع الاقتصادية وإصلاح النظام المالي، وتطوير الزراعة والصناعة والتجارة، ومحاربة الأمية، ومراعاة علاقات الصداقة والتحالف مع بريطانيا، على أساس اعترافها باستقلال مصر.

وفي خطاب لأحمد ماهر في 1937، حدد فيه خطة عمل الهيئة السعدية، فتحدث عن ضرورة «العمل على تحقيق أسباب الاتحاد والتعاون والتضامن، بين سائر المصريين وتعبئة قوى الشعب جميعًا وتنظيمها للقيام بأعباء الاستقلال، والاستفادة بكفاءة الأكفاء – أيًا كانوا– للاضطلاع بمسئولية الحكم والتوجيه، وتغيير الأساليب السياسية التي اقتضتها الظروف الماضية، والتي أصبحت لا تتفق والعهد الجديد»[2]. كما تحدث عن احترام الدستور، وكفالة الحريات، وتحقيق العدل، « وإحكام أسباب الصداقة بيننا وبين حليفتنا العظيمة بريطانيا العظمى».

وعند تولي أحمد ماهر الوزارة في أكتوبر 1944، أعلن أن سياسة حكومته ستكون هي سياسة الهيئة التي تتمثل في تحقيق المطالب الوطنية، وتحسين مستوى المعيشة، وإصلاح النظام المالي، وتنفيذ بعض المشروعات مثل كهربة خزان أسوان.

من الناحية العملية، اشتركت الهيئة في انتخابات مارس وأبريل 1938 التي أدارها محمد محمود، بعد إقالة حكومة النحاس الدستورية، وحصلت على عدد كبير من الأصوات رغم أنه لم يكن قد مضى على إنشائها سوى شهرين، واشترك السعديون في أغلب وزارات القصر التي تكونت منذ ذلك الوقت، فقد اشتركوا في وزارة علي ماهر

(1) الخطيب : **مرجع سابق**، ص113 هامش 1.

(2) الطليعة، **مرجع سابق**.

الثانية في أغسطس 1938، وكذا في وزارة حسن صبري في يونيو 1940، ولكنهم استقالوا منها لرفض الوزارة دخول الحرب في صف الحلفاء، ومع ذلك فقد عادوا للاشتراك في وزارة حسين سري الثانية، في يوليو 1941 دون أن تكون مصر قد أعلنت الحرب بعد.

وشكل أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية الوزارة في أكتوبر 1944 بعد إقالة وزارة الوفد، مع علمه بأن الإقالة غير دستورية، وأن الوفد هو حزب الأغلبية البرلمانية، وبدلًا من نصح الملك بالدعوة إلى انتخابات حرة تحت إشراف وزارة محايدة، تكررت تجربة 1938، فتكونت وزارة من السعديين والأحرار الدستوريين والحزب الوطني والكتلة، قامت بالإشراف على الانتخابات، وأحرز السعديون وأنصارهم فيها نجاحًا كبيرًا، وعندما اغتيل أحمد ماهر في فبراير 1945 عين النقراشي رئيسًا للوزراء، مع الإبقاء على الوزارة كما هي[1]، مع أن التقاليد الدستورية تقضي بإعادة تشكيلها.

وهكذا ففي مجال تقييم مشاركة الهيئة السعدية في الحكم، يمكن القول بأنها ساهمت في نقل السلطة من الشعب بإلى السراي، واشتركت في تدعيم سلطة الملك وتأييد تصرفاته غير الدستورية، فقد اشترك السعديون في وزارات القصر، وزيفوا الانتخابات، وفي ظل البرلمان السعدى زاد عدد المستقلين من الوزراء، ولم يكن ذلك بالأمر الطبيعي في نظام يقوم على تعدد الأحزاب؛ إذ كان المستقلون – في واقع الأمر – يمثلون رصيدًا احتياطيًا للسراي، وبلغ الأمر أنه جاء وقت، كان فيه رئيس الوزراء – حسن صبري – وأغلبية الوزراء من المستقلين.

وعندما كوَّن علي ماهر وزارته الثانية في أغسطس 1939، أيده السعديون مع أنه مستقل، واشتركوا معه في الوزارة بأقلية من الوزراء، بينما كانت أغلبية أعضاء الوزارة من المستقلين بنسبة 5 إلى 9، مع أن عدد النواب المستقلين في مجلس النواب كان على وجه التحديد 58 عضوًا بنسبة 22٪ من إجمالي عدد النواب1[2]، أضف إلى ذلك أن هذه

(1) هيكل : **مرجع سابق**، ص308.

(2) د. رمضان : تاريخ الحركة الوطنية من سنة 1937 إلى سنة 1948، الجزء الأول، **مرجع سابق**، ص203. يلاحظ أن د. رمضان يذكر أن عدد النواب المستقلين لم يكن يزيد على 55 من أصل 264. راجع الأرقام التي استعنا بها في كل من الخطيب وقريشي.

الوزارة لم تضم وزراء من الأحرار الدستوريين، مع أن نسبة الأحرار في مجلس النواب كانت تفوق نسبة السعديين، وكان في كل ذلك – وبالذات ازدياد نسبة المستقلين في الوزارة – دليلًا على أن سلطة الوزارة لم تعد مستمدة من البرلمان أو الشعب، وإنما من القصر.

بصفة عامة، فقد قامت الهيئة عندما تولت الحكم بعدد من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المحددة، منها: الاصلاح المالي عام 1938 الذي تضمن إعادة النظر في الضرائب الزراعية، وفرض ضرائب دخل جديدة، وإخضاع الأرباح الصناعية والتجارية والمالية وأرباح الأسهم للضرائب، وفرض ودعم الصناعات القائمة.

وتثير دراسة الهيئة السعدية من الناحية السياسية ثلاثة موضوعات مهمة، هي :

أ – الموقف من الحرب العالمية الثانية، فقد تميزت الهيئة برأي اختلفت فيه مع أغلب الأحزاب المصرية وقتذاك، فقد رأت أن على مصر الاشتراك في الحرب إلى جانب الحلفاء، بدلًا من الوقوف موقف المتفرج، وأن اشتراكها سوف يقوي من مركزها في مفاوضات ما بعد الحرب إزاء بريطانيا، ويدعم من مطالبها بالحصول على الاستقلال التام، بينما كانت أغلب الأحزاب تتبع ما سُمِّي بسياسة تجنيب مصر ويلات الحرب.

وعندما رفضت وزارة حسن صبري مشروعًا من الوزراء السعديين بإعلان الحرب ضد إيطاليا، وأفصح رئيس الوزراء عن عدم نيته دخول الحرب «حتى لو أن الإيطاليين بلغوا القاهرة»[1]، وسنحت الفرصة لتطبيق سياسة الحزب، عندما أعلن الحلفاء أنه لن يسمح بالاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو كأعضاء مؤسسين في الأمم المتحدة، إلا لتلك الدول التي أعلنت الحرب على المحور قبل أول مارس 1945، وبالفعل أعلنت مصر قيام حالة الحرب في 26 فبراير، وكان ثمن ذلك اغتيال رئيس الوزراء ورئيس الهيئة السعدية أحمد ماهر باشا.

(1) د. رمضان : **مرجع سابق**، ص 114.

ب- الموقف من بريطانيا، وهنا يتضح أحد مظاهر التناقض الفاضح بين مبادئ الهيئة وسياساتها، فرغم هجوم السعديين المستمر على الوفد بدعوى تخاذله تجاه الإنجليز بخصوص القضية الوطنية، فإن الحكومة السعدية - وزارة النقراشي الأولى في فبراير 1945 لم تسع في بدء المفاوضات مع بريطانيا لإعادة النظر في اتفاقية 1936، وكلما فوتح رئيس الوزراء في ذلك، كان يجيب بأنه ينتظر الوقت المناسب حتى تهكمت عليه الصحافة، وأسمته برجل الوقت المناسب.. ونتيجة ازدياد الضغط الشعبي وارتفاع موجة المعارضات، بدأت الحكومة في ذلك في 20 ديسمبر 1945، عندما أرسلت مذكرة إلى الحكومة الإنجليزية، تطلب فيها تحديد موعد قريب؛ لكي يشخص وفد مصري إلى لندن للمفاوضة معها في إعادة النظر في معاهدة 1936، واستغرقت الحكومة الإنجليزية ما يزيد عن شهر للرد على المذكرة المصرية، وفي 26 يناير 1946 سلمت الرد الإنجليزي الذي أكد على سلامة المبادئ الأساسية للمعاهدة، واعتبر مصر إحدى مجموعة «الأمم البريطانية والإمبراطورية».

وبنشر المذكرة المصرية والرد الإنجليزي عليها، استفز الرأي العام المصري ضد الحكومة، فقد كانت المذكرة المصرية تسلم بمبدأ التحالف مع الإنجليز في وقت، كان مطلب المعارضة الشعبية هو إلغاء المعاهدة كليًا وليس مجرد إعادة النظر فيها. ودعم من تصاعد النقمة الشعبية مواقف أخرى للحكومة في المجال الخارجي، مثل تصريح مندوب مصر في الأمم المتحدة بأن وجود القوات البريطانية في أندونيسيا لا ينطوي على تهديد للأمن الدولي، وتصريح وزير الخارجية عبد الحميد بدوي بأن مجلس الأمن ليس له حق بحث مشاكل مصر والوطن العربي؛ لأنها ليست مما تمخضت عنه الحرب الثانية[1].

(1) البشري: مرجع سابق، ص ص 25-28.

واستقالت وزارة النقراشي في 15 فبراير 1946، بناء على طلب الإنجليز لتخلفها وزارة صدقي الثانية، التي لم يشترك فيها السعديون. وفي سبتمبر من نفس العام، قبلوا الاشتراك فيها كما اشتركوا في مفاوضات صدقي - بيفن، ومثل الحزب في وفد المفاوضات بعضوين، وكان إبراهيم عبد الهادي وزير الخارجية في وزارة صدقي هو الذي وقع بالأحرف الأولى على الاتفاقية، التي أيدها السعديون، بينما عارضها الوفد والحزب الوطني والكتلة الوفدية.

وباستقالة صدقي في ديسمبر 1946، بعد فشل المفاوضات نتيجة المعارضة الشعبية العارمة في مصر لمشروع الاتفاقية، تكونت وزارة النقراشي الائتلافية التي حاولت الوصول لاتفاق جديد مع بريطانيا، ولكنها وصلت إلى طريق مسدود؛ الأمر الذي دفع بالحكومة في 25 يناير 1947 إلى قطع المفاوضات، وإعلان قرارها بعرض قضية مصر أمام مجلس الأمن، وهو الأمر الذي حدث، ولكن مجلس الأمن لم يتخذ قرارًا في الموضوع، وعند عودة النقراشي إلى مصر من نيويورك أعلن أن سياسة حكومته ستكون هي تجاهل الوجود الإنجليزي تمامًا، وأنها لن تتفاوض مع بريطانيا إلا بعد انسحاب القوات الإنجليزية من مصر، وأنها ستسعى لإقامة علاقات خارجية جديدة، وستركز على قضايا داخلية وتدعيم الجيش.

وجوهر الأمر أن السعديين رغم انتقادهم للوفد بدعوى مهادنته للانجليز، فإنهم في الحكم كانوا أكثر ترددًا في القضية الوطنية[1]، في وقت كانت المعارضة الشعبية والمد المعادي للوجود الإنجليزي ولمعاهدة 1936 قد بلغا شأنًا عظيمًا؛ الأمر الذي جعل مواقف الحكومة تبدو أكثر تخلفًا من موقف الحركة الشعبية.

جـ- دخول مصر حرب فلسطين، ففي ظل وزارة النقراشي، دخل الجيش المصري حرب فلسطين. وبغض النظر عن التفاصيل التاريخية المرتبطة بهذا الموضوع، ومن الذي أصدر القرار بدخول الجيش فلسطين، فمن المؤكد أن البرلمان

(1) الخطيب: **مرجع سابق**، ص124.

السعدي والوزارة السعدية يتحملان شطرًا كبيرًا من المسئولية الدستورية والقانونية، وكان يمكن للوزارة أن تستقيل لو أرادت، عندما اتضح لها خطورة نتائج دخول الجيش الحرب، وهو الأمر الذي لم يحدث، بل لقد أعلن النقراشي في جلسة مجلس النواب السرية بأن الجيش على أتم استعداد لهذه الحرب، وأن كل الاعتمادات قد دبرت، وأن كافة الاحتياطات قد اتخذت[1].

ودون الوصول إلى الرأي القائل بأن الوزارة والبرلمان السعديين هما المسئولان عن دخول الحرب باعتبارهما الأداة التي قررت ونفذت[2] ، فإنهما يتحملان بالتأكيد جانبًا كبيرًا من المسئولية؛ فقد قبلت الوزارة السعدية إعلان الأحكام العرفية، واستخدمت هذه الأحكام في غير ما أعلنت من أجله، وأصدرت البيانات العسكرية الكاذبة أثناء سير المعارك، وإذا قيل في مجال الرد على ذلك بأن الوزارة كانت أداة في يد الملك، وأن ذلك دفعها إلى مجاراته في هذه التصرفات التي قام بها هو، فإن المسئولية لا تنتفي، بمعنى أن قبول السعديين للحكم بطريقة غير دستورية، وفي ظل انتخابات مزورة وبلا سند شعبي، كان يعني قبولهم التعاون مع السراي والرضوخ لإرادة الملك وانتهاك أحكام الدستور، ولو كان الأمر غير كذلك لاستقالت الوزارة، ولتحمل الملك المسئولية المباشرة عما حدث.

وفي 18 ديسمبر سنة 1948، أصدر النقراشي أمرًا بحل جماعة الإخوان المسلمين، بسبب أحداث العنف والاغتيال التي سادت مصر خلال هذه الفترة، وارتباطها بعناصر من هذه الجماعة، وكرد فعل على ذلك قام أحد اعضاء الجماعة باغتيال النقراشي في فناء وزارة الداخلية وهو ينتظر المصعد، وخلفه في رئاسة الهيئة والوزارة إبراهيم عبد الهادي، الذي كان رئيسًا للديوان الملكي. واتبع عبد الهادي سياسة تقييد وكبت وإرهاب، لعل

(1) جلال الدين الحمامصي: **معركة نزاهة الحكم** القاهرة 1975، ص123، انظر دفاع المؤلف عن هذا الموقف لأسباب نفسية، وأن النقراشي كان « يأبى أن يتهرب من تحمل المسئوليات»!!.

(2) محمد زكي عبد القادر: **مرجع سابق**، ص 140.

مصر لم تشهد مثيلًا لها في عهد الاستقلال حتى ذلك الوقت، فاعتقلت أعداد كبيرة من الإخوان المسلمين ومن المتعاطفين معهم، وكذا من الماركسيين والعناصر النشطة سياسيًّا، وانعكست سياسة الوزارة السعدية على انتخابات 1950، التي تمت في ظل وزارة حسين سري، فلم يحصل الحزب إلا على 28 مقعدًا من أصل 319؛ أي بنسبة 8.8٪ من إجمالي عدد المقاعد، وكان ذلك أبلغ تقييم شعبي تجاه الحزب، الذي أَسْمى نفسه باسم زعيم ثورة 1919.

3- الكتلة الوفدية المستقلة[1]

تكونت نتيجة انشقاق مكرم عبيد الذي كان أحد قادة الوفد لمدة طويلة، وسكرتيره العام، وأحد المقربين إلى النحاس باشا حتى لقد أطلق عليه ابن سعد البكر[2]، وهو الانشقاق الذي أرجعنا أسبابه من قبل إلى اتهام مكرم لقادة الوفد باستغلال مقاعد السلطة للإثراء الشخصي، وإحساس مكرم بتقلص دوره في الوفد، وتشجيع القصر لأي محاولة لإضعاف الوفد. وجاء في خطاب الاستقالة لعدد من الشيوخ والنواب، الذين تضامنوا مع مكرم والموجه إلى مصطفى النحاس « إنكم خالفتم مبادئ الوفد السامية في الحكم وفي الوفد معًا؛ بحيث أصبحت حقوق بلادنا وكرامات رجالنا في خطر داهم»3[3]، وأصدر الحزب جريدة الكتلة كلسان حاله.

وتضمن برنامج الكتلة عددًا من الأهداف الوطنية والاجتماعية العامة، مثل: ضرورة الحصول على الاستقلال الكامل لمصر والسودان، وجلاء القوات الإنجليزية، وإبرام معاهدة بين مصر وبريطانيا تقوم على الاحترام المتبادل، وتطوير التعاون بين البلاد العربية لتحقيق وتدعيم العلاقات بين بعضها البعض. كما تضمن البرنامج، في الشأن الداخلي، ضرورة تدعيم قواعد الديمقراطية في إطار الملكية الدستورية، وتحسين

(1) الخطيب : **مرجع سابق**، ص ص140-144، الطليعة :**مرجع سابق**، ص ص137-138.
(2) هيكل : **مرجع سابق**، ص 264.
(3) الطليعة : **مرجع سابق**، ص137.

الأحـوال الاجتماعية، ومحاربـة الأمية، وإعفـاء الطبقات الفقيرة من الضرائب، وإنشـاء ضرائب تصاعدية، وإقامة نظام ضمان اجتماعي ضد البطالة والمرض والعجز، والاهتمام بالصناعة واستغلال الموارد الطبيعية.

وفـي برنامـج الحزب الانتخابي عـام 1950، تضمن البيان أن الوفـد زيَّف الانتخابات لتمريـر معاهـدة 1936، وطالـب بإلغاء المعاهدة، على أسـاس أنه لم يعد لها «أي مسـوغ دولـي ولا وطنـي»، وأنهـا أصبحت باطلة بمقتضـى ميثاق هيئة الأمم، كمـا طالب بإعادة النص في الدسـتور على أن يكون لقب الملك هو ملك مصر والسـودان، وتركزت دعاية الحـزب في الانتخابات علـى المطالبة بإلغاء المعاهدة وإعـلان بطلانها، وجلاء القوات الإنجليزية فورًا[1].

ومـن الناحيـة العملية، لم تتوفر للحزب فرصة تنفيـذ برامجه، فلم يكلف أي من قادته برئاسـة الـوزراء، كما لـم يقدر أن يكونوا الأغلبيـة في مجلس الوزراء، ولـم يكن له وزن برلمانـي يعتـد به، ففـي انتخابات 1945 التـي تمت في ظل الوزارة السـعدية كان للحزب 126 مرشحًا لم ينجح منهم سوى 18 بنسبة 8.6٪ من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب، وفي انتخابات 1950 كان للحزب 39 مرشحًا، لم ينجح أي منهم في الحصول على مقعد في مجلس النواب، واشترك الحزب في عديد من وزارات القصر، كان أولها وزارة أحمد ماهـر فـي أكتوبـر 1944 بعد إقالـة الوفد، وفي عـام 1951 أقام الحزب ائتلافًـا مع الحزب الوطنـي، على أسـاس محاربة مشـاريع الدفاع المشـترك التي كانـت مطروحة على مصر وقتـذاك[2]، وكان فشـل الحزب في الحصـول على مقعد واحد فـي انتخابات 1950 أكبر دليل على ابتعاد الجماهير عنه.

(1) **الاهرام في** 1 فبراير 1950.

(2) **الأهرام** في 13، 14 مارس 1950.

ثانيًا: أحزاب القصر

يقصد بأحزاب القصر تلك التي أنشئت بدعم وتأييد من الملك، ولم يقدر لها أن تتمتع بثقة الشعب، وإنما استمرت أداة طبيعية في يد السراي، ويندرج تحت هذا النمط كل من حزبي الاتحاد والشعب.

1- حزب الاتحاد

أعلن إنشاء حزب الاتحاد[1] في يوم 10 يناير 1925 في حفل أقيم بفندق سميراميس، وكان الهدف من إنشائه أن يكون أداة القصر في حكم البلاد، وذلك للدفاع عن مصالح الملك وتنفيذ سياساته، بعد استقالة وزارة الوفد والدعوة لانتخابات جديدة، لعب فيها صدقي باشا كوزير للداخلية دورًا مهمًّا في تزييف إرادة الشعب.

ولم يجد الحزب منذ نشأته أي استجابة من الرأي العام، وأسماه سعد زغلول بحزب الشيطان، واستخدمت هيئات السلطة والإدارة كل نفوذها لضم أصحاب المطامع والمصالح إليه، وانتهى به الأمر إلى أن يكون مؤلفًا من بعض الموظفين والأعيان والتجار، كما أصبح معقلا للعناصر المعادية للوفد؛ بحيث كان بحق حزب السلطة والمنافع، وأصدر الحزب جريدة الاتحاد، وكان من أهم شخصياته يحيى إبراهيم رئيسه.

ويرجع البعض فكرة إنشاء الحزب إلى حسن نشأت وكيل الديوان الملكي ورئيسه بالنيابة، الذي هدف من إنشاء الحزب إلى هدفين: أولهما سلبي وهو تحطيم الوفد من الداخل، عن طريق اجتذاب عدد من أنصاره إلى الحزب الجديد، وثانيهما إيجابي وهو أن يكون للقصر قوة سياسية منظمة، ذات طابع محافظ يمكن استخدامها في تنفيذ سياساته. وتشير الوثائق الإنجليزية إلى أن القصر رأى ضرورة إنشاء هذا الحزب، على أساس أنه يوجد في مصر حزبان – الوفد والأحرار الدستوريين – وأن هذا الحزب الثالث المؤيد للقصر يمكن أن يكون عنصر موازنة وتغليب لأحد الحزبين على الآخر.

(1) د. رمضان: تاريخ الحركة الوطنية في مصر سنة 1918 إلى سنة 1936، **مرجع سابق**، ص ص 574 – 577، و**الطليعة**، السنة الأولى، عدد 3 مارس 1965، ص145.

ونـص برنامـج الحزب، الذي نشـر في جريـدة الاتحاد، علـى أن الهـدف النهائي هو الحصـول علـى الاسـتقلال التـام لمصر والسـودان، أمـا الوسـائل المؤديـة لتحقيق هذا الهـدف، فهـي توحيـد صفوف الأمـة وتوجيـه جهودها للعمل في ظل الدسـتور، ونشـر الدعـوة للمحافظـة علـى الـروح الاسـتقلالية، والتفاهم مع الـدول الأوربيـة بخصوص الامتيازات الأجنبية، كما ركز الحزب على الشـئون الداخلية، مثل: نشر التعليم وإصلاح شئون الجامعة الأزهرية، واستقلال القضاء، وجعل أساس التوظف في الدوائر الحكومية الكفـاءة والمؤهلات الشـخصية، بصرف النظر عن الاعتبارات السياسـية، وترقية أحوال العمال والفلاحين، والاهتمام بالصحة وتشجيع التجارة، وينتهي البرنامج بشعار «لتحيى مصر وليحيى الملك».

وبعد إنشاء الحزب، عدلت وزارة أحمد زيور ليدخلها أربعة أعضاء منه، كان من بينهم يحيـى إبراهيم الذي عين وزيرًا للمالية، واللواء موسـى فؤاد- الذي اسـتقال من الوفد - والذي تولى وزارة الحربية.

وبصفة عامة، فقد كان الاتحاد حزبًا منبوذًا من الشـعب، ولم يقدر له أي شأن انتخابي إلا فـي الانتخابات، التي زورها القصر مثل انتخابات 1925 التي حصل الحزب فيها على 29 مقعدًا بنسبة 8.13٪ من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب، أو انتخابات 1931 عندما حصل على 40 مقعدًا بنسبة 7.26٪، أما في الانتخابات التي لم تتدخل فيها الحكومة فقد وضح الوزن الحقيقي للحزب؛ ففي انتخابات 1926 لم يحصل إلا على مقعد واحد بنسبة نصـف فـي المائة، وفي انتخابات 1929 كان للحزب 17 مرشـحًا لم ينجح أي منهم، وفي انتخابات 1936 حصل تحالف حزبي الاتحاد والشعب على 14 مقعدًا بنسبة 6٪، ولم تقم للحـزب قائمـة بعد ذلك، ولم يدخل انتخابـات 1942، 1945، 1950، ولم يعد له وزن في الحياة السياسية المصرية.

2- حزب الشعب

تأسس حزب الشعب[1] في 17 نوفمبر 1930 برئاسة إسماعيل صدقي[2] - وهو رئيس للوزراء- من بعض كبار الماليين المصريين والعمد والأعيان. وفي عام 1933 تولى رئاسته عبد الفتاح يحيى، وصدرت جريدة «الشعب» ناطقة بلسان الحزب. وفسر صدقي إنشاء الحزب بخروج قادة الأحرار الدستوريين عن مبادئه، فقال في إحدى خطبه « أما وقد تورط بعض الأحرار الدستوريين في تنكب مبادئهم واعتناق مبادئ الفوضى، كان حقًّا علينا وعلى كل محب لخير البلاد أن نبحث الأمر، وأن نسلك الطريق الذي حاد عنه غيرنا، فألفنا حزب الشعب على المبادئ الحقة، التي قام عليها حزب الأحرار الدستوريين، ولم نؤلف في الواقع حزبًا جديدًا، بل كل ما في الأمر أننا أسميناه الشعب لكي تمثل حقيقة الفكرة السامية، التي نسعى جميعًا لخدمتها».

ولكن الحقيقة وراء تكوين هذا الحزب تعود إلى ظروف إلغاء دستور 1923، وإصدار دستور 1930 وقانون الانتخاب الجديد، وتحول الأحرار الدستوريين إلى المعارضة والتنسيق مع الوفد، فكان على وزارة صدقي أن يكون لها حزبها فتألف حزب الشعب، وهو أبعد ما يكون عن هذه التسمية، فقد نشأ في أحضان القصر وبقوة البوليس وسلطات الإدارة، وضم إليه بعض أعضاء حزبي الاتحاد والأحرار، وفرض على العمد والمشايخ الانضمام إليه بالإكراه، وكانت جريدته توزع عن طريق السلطات الادارية، التي استخدمت الترقيات والعلاوات كأداة للترغيب للانضمام إلى الحزب[3].

وتضمن قانون الحزب عددًا من الأهداف العامة، مثل: العمل على استقلال مصر استقلالًا تامًّا، والمحافظة على حقوق مصر كاملة في السودان[4]، واتفاق مصر مع

(1) د. رمضان: **مرجع سابق**، ص ص743-745، ص ص764-766، الطليعة، **مرجع سابق**، ص ص 152- 153.

(2) حول تفكير إسماعيل صدقي السياسي، انظر رسالة د.منى أبو الفضل السابق الإشارة إليها.

(3) د.محمد حسين هيكل وآخرون: **السياسة المصرية والانقلاب الدستوري** القاهرة، 1931، ص ص52-54.

(4) ورد ذلك في البرنامج الذي أعلن يوم 19 نوفمبر 1930، ويبدو أن ذلك لم يرض الإنجليز؛ لذلك=

الدولة البريطانية على المسائل المعلقة بينهما، وإلغاء الامتيازات الأجنبية، ودخول مصر عصبة الأمم، واستقلال القضاء، وإصلاح الشئون الداخلية، والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش[1].

وكان الحزب بحكم ظروف نشأته وعضويته نموذجًا للانتهازية السياسية والمواقف غير المبدئية، ويكفي أن نعرض مثالًا على ذلك، ما حدث عندما استقال صدقي في سبتمبر 1933 وكانت الأغلبية البرلمانية تنتمي إلى حزب الشعب، فقد صرح بأن على الوزارة الجديدة أن تسعى للحصول على ثقة البرلمان فورًا عملًا بالدستور. ولكن الملك لم يعبأ بذلك، واختار رئيسًا للوزراء من خصوم صدقي، وهو عبد الفتاح يحيى الذي سبق لصدقي أن اختلف معه وأبعده عن الوزارة؛ مما أدى إلى استقالته من الحزب، كما اختار الملك اثنين من أعضاء حزب الشعب دون استشارة رئيس الحزب – صدقي– وهما إبراهيم فهمي كريم باشا، وعلي المنزلاوي بك.

وجمع صدقي أعضاء الحزب من النواب والشيوخ، واستصدر منهم قرارًا بثقتهم فيه، وصرح بأن أعضاء الحزب لا يجب أن يقبلوا أية مناصب وزارية دون استئذان الحزب، ولكن كلا من كريم والمنزلاوي رفضا الانصياع لرأى صدقي، فأصدر أمرًا بفصلهما من الحزب، وهكذا برز موقف دستوري شاذ، وهو وجود أغلبية من حزب الاتحاد في مجلس النواب، دون أن يكون له ممثلون في الوزارة.

وجاءت المفاجأة الثانية عندما أصر عبد الفتاح يحيى، الذي كان نائبًا لرئيس الحزب، وقدم استقالته قبل تسعة شهور، على أنه ما زال عضوًا في الحزب، وسرعان ما اجتمع الحزب في 2 أكتوبر 1933 ليؤيد عبد الفتاح يحيى، قبل أن يجف المداد على قراره الأول بتأييد صدقي والثقة فيه، لذلك استقال صدقي في نوفمبر 1933، وتولى عبد الفتاح يحيى رئاسة الحزب.

= لم يشر إليه مطلقًا بعد ذلك، وفي اجتماع الجمعية العمومية للحزب، لم يعرض البرنامج عليها للموافقة، **المرجع السابق**، ص ص 18–19.

(1) سنية قراعة، **نمر السياسة المصرية** القاهرة، 1952، ص314.

من الناحية العملية، لم يكن لهذا الحزب وجود شعبي أو وزن انتخابي إلا في انتخابات 1931، التي أدارها اسماعيل صدقي، عندما حصل على 84 مقعدًا بنسبة 56٪ من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب، وفي انتخابات 1936 حصل اتحاد كل من حزبي الاتحاد والشعب على 14 مقعدًا بنسبة 6٪، واندمج الحزبان تحت اسم الاتحاد الشعبي، ولكن بكل المعايير لم يكن لهذا الحزب من وجود سوى الاسم، وقام العديد من قادته باتباع سياسة جديدة، وهي بقاؤهم خارج الأحزاب تحت اسم المستقلين والاشتراك في الحكم تحت هذا الاسم، وبالتالي استمروا كاداة طيعة في يد الملك والسراي.

ثالثًا :الحزب الوطني

هو الحزب الذي أنشأه مصطفى كامل، وقاد حركة النضال الوطني في مصر قبل الحرب العالمية الأولى، حتى حل محله الوفد، وذلك لعدة أسباب سبق أن تعرضنا لها من قبل، وخرج الحزب بعد الحرب ضعيفًا، أنهكته إجراءات القمع الحكومية، ومزقته الخلافات الداخلية، وعانى من غياب قياداته ذات القدرة والتأثير، ولم يعد يضم سوى بعض الشباب المثالي المتحمس لأفكار مصطفى كامل، والذي لم يمتلك القدرة على فهم أن الظروف قد تغيرت، وأن ثمة أوضاعًا جديدة قد نشأت، وكان أمامه أحد بديلين كلاهما مر: إما أن يؤيد الوفد ويدخل في كتلته الجماهيرية العريضة، وإما أن يقف ضده مع أحزاب القصر والأقلية المرفوضة من الجماهير، واختار الحزب البديل الثاني، وكان أحد العناصر الرئيسية في برنامجه معارضة الوفد، فيما اعتبره تهاونًا مع الإنجليز حول السودان، وركزت دعايته على مهاجمة الوفد، حتى أن هناك من يرجع واقعة الاعتداء على حياة سعد إلى تخطيط مجموعة من أعضاء الحزب في برلين[1].

لقد انطلق الحزب من مبدأ أساسي، وهو لا مفاوضة إلا بعد الجلاء، وقد ميزه هذا عن كافة الأحزاب الأخرى، فاعترض الحزب على تصريح 28 فبراير، واعتبره محاولة

(1) د.محمد أنيس: **صفحات مجهولة**، ص ص119 –132، لاشين: **مرجع سابق**، ص395، وجولدشتين، **مرجع سابق**.

مـن إنجلتـرا لإعطـاء مركزها فـي مصر صفة شـرعية[1]، ولصرف الشـعب عـن المطالبة بالاسـتقلال الكامـل، وأصدرت اللجنة المركزية للحزب بيانًـا، ورد فيه أن هذا التصريح « لا يغيـر شـيئًا في الحالة التـي كانت عليها المسـألة المصرية قبل صـدوره ولا يقصد به غير التغرير بالأمة واسـتمالة نفر من أبنائها للاسـتعانة بهم على تنفيذ سياستها أي سياسة بريطانيا»[2].

كمـا عارض الحزب تشـكيل لجنة الثلاثين لوضع الدسـتور، ولكنه اشـترك بعد ذلك في انتخابات 1924 وحصل على سـبعة مقاعد فقط، كما اشـترك في انتخابات 1931 التي نظمها صدقي، وساعد بذلك في منحه حجة ادعاء أن نظامه مؤيد من ثلاثة أحزاب، هي: الاتحاد والشعب والوطني.

ولـم يشـترك الحزب في أية مفاوضات مع الإنجليز، فلم يشـترك فـي وفد مفاوضات معاهـدة 1936، وأدانهـا على أنها لا تحقق الاسـتقلال لمصر والسـودان، وتمسـكًا بمبدأ لا «مفاوضة إلا بعد الجلاء»، وطالب بعد ذلك بإلغاء هذه المعاهدة.

ومع أن الحزب أعلن أنه لن يشترك في أي وزارة قبل الجلاء، فقد اشترك في عدد من وزارات القصـر منذ عـام 1938، عندما اشـترك حافظ رمضان فـي وزارة محمد محمود، مع أن الجلاء لم يكن قد تم ولا المعاهدة قد ألغيت، بل كانت وزارة لا سـند شـعبي لها، جـاءت فـي أعقاب إقالة وزارة الوفد في ديسـمبر 1937 وانتخابـات 1938، التي تمت في ظل وزارة محمد محمود، والتي شـوهت فيها الارادة الشـعبية، وقد أدى اشتراك الحزب الوطنـي في هذه الوزارة إلـى إثارة خلافات في داخل صفوف الحـزب؛ الأمر الذي أدى إلـى مزيـد مـن إضعاف الحـزب، ومزيد من ارتمـاء قياداته فـي أحضان السـراي[3]، كما

(1) ذكرى محمد فريد. المحاضرة التي ألقاها الأستاذ مصطفى الشوربجي بدار جريدة اللواء المصرية يوم الجمعة 18 نوفمبر سنة 1921.

(2) ذكرى مصطفى كامل. نص الخطبة التي ألقاها محمد حافظ رمضان بك في الحفلة، التي أقامها الحزب في 17 فبراير 1922، ص10.

(3) محمد زكي عبد القادر: **مرجع سابق**، ص99.

اشترك الحزب الوطني في وزارة أحمد ماهر، التي تولت الحكم بعد إقالة حكومة الوفد في أكتوبر 1944، واشترك في وزارة النقراشي 1945، وأيد عرض قضية مصر أمام مجلس الأمن، ووصف حافظ رمضان هذه الخطوة قائلًا «فكانت أول حكومة مصرية وقفت في وجه إنجلترا بشجاعة وإيمان، وقررت قطع المفاوضات وعرض قضية مصر على عصبة الدول»[1]، ومن الأحداث الدالة على اتجاه الحزب في ظل قيادة حافظ رمضان؛ للتقرب من القصر، أنه بعد توقيعه على وثيقة المعارضة المقدمة إلى الملك عام 1950، عاد وتقرب إلى الملك ووافقته اللجنة الإدارية للحزب على ذلك.

وأفصح الحزب عن عدد من المواقف المهمة في مجال السياسة الخارجية، فدعا مثلًا إلى عقد اتفاق عدم اعتداء بين مصر والاتحاد السوفييتي، كما دعا إلى إعلان حياد قناة السويس بمعاهدة دولية[2]، وفي اجتماع الحزب في ذكرى الاحتلال الإنجليزي في 14 سبتمبر 1951، طالب بإلغاء معاهدة 1936 فورًا، وإلغاء القوانين المقيدة للصحافة والحريات العامة، واستنكر الفساد والمحسوبية في الحكومة[3]، وكما ذكرنا من قبل فقد قام الحزب الوطني في مارس 1951 بتكوين جبهة مع الكتلة الوفدية، على أساس محاربة فكرة الدفاع المشترك، بلا قيد ولا شرط، وارتبطت هذه المواقف بنمو اتجاه جديد داخل الحزب، تزعمه فتحي رضوان، الذي أصبح رئيسًا للجنة العليا لشباب الحزب[4].

ومن الناحية العملية، ظل الحزب دائمًا في معسكر الأقلية، ولم يزد عدد مقاعده في مجلس النواب في الانتخابات العشرة، التي تمت خلال الفترة محل الدراسة على

(1) حديث لمجلة **آخر ساعة**، عدد 643 ، بتاريخ 9 فبراير 1947.

(2) **الأهرام** في 3 مايو 1950. انظر أيضًا خطاب حافظ رمضان بعنوان إلى « أبناء وادي النيل» في **الأهرام** بتاريخ 22 أغسطس 1947، وخطابه بالإسكندرية في **الأهرام** يوم 29 أغسطس 1947، وقارن بما يذكره د. رمضان في تاريخ الحركة الوطنية في مصر من سنة 1937 إلى سنة 1948، الجزء الأول، **مرجع سابق**، ص ص 188، 269 من دعوة حافظ رمضان إلى اعتبار مصر خط دفاع ثان ضد الشيوعية.

(3) **الأهرام** في 15 سبتمبر 1951.

(4) **الأهرام** في 13 مارس 1951.

8 مقاعد بنسبة 3.5٪ من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب، وهي التي حصل عليها في انتخابات 1931، بينما حصل على 7 مقاعد في انتخابات 1924، 1925، 1945، وعلى 5 مقاعد في انتخابات 1926، 1942، وعلى 4 مقاعد في انتخابات 1936، وحصل في آخر انتخابات عام 1950 على 6 مقاعد بنسبة 6.1٪ من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب.

وهكذا استمر الحزب الوطني حتى عام 1952، كأحد أحزاب الأقلية، التي لم يكن لها سند شعبي كبير، ولم تمارس دورًا مؤثرًا في الحياة السياسية، واتسم برنامجه تجاه القضية الوطنية بالمثالية، فقد رفع مجموعة من الشعارات، دون أن يقدم الأساليب العملية لتحقيقها، ودون أن يترجمها إلى برامج وخطط واقعية، ومن ثم فقد فشل أن يطرح نفسه كبديل للوفد.

obeikandl.com

المبحث الثالث
أحزاب وتنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي

نتناول في هذا المبحث تلك الأحزاب والحركات التي رفضت القبول بأسس النظام الدستوري القائم وسعت لتغييره وإحلاله بنظام جديد، أو بالأحرى تلك التي لم تقبل الديمقراطية الليبرالية كمثل سياسي أعلى، وكان لها منابعها الفكرية الأخرى، التي تمثلت في مبادئها وانعكست في ممارساتها، وندرس في هذا المبحث:

أولا: حركة مصر الفتاة وتطورها إلى حزب مصر الاشتراكي، الذي اشتهر باسم الحزب الاشتراكي.

ثانيًا: حركة الإخوان المسلمين.

ثالثًا: الحركات والتنظيمات الشيوعية.

أولًا : حركة مصر الفتاة[1]

أعلن أحمد حسين تكوين جمعية مصر الفتاة في 21 أكتوبر 1933، وذلك بعد أن كان قد مهد لها بمشروع القرش، الذي دعا فيه المواطنين إلى التبرع لتشجيع الصناعة الوطنية،

(1) د. رمضان : **مرجع سابق**،ص ص 275-277، طارق البشري: **مرجع سابق**، ص ص 166-170، 389-415، **مجلة الطليعة** السنة الأولى، عدد 4، أبريل 1965، ص ص 143-145. انظر كذلك عبد العزيز الدسوقي: أحمد حسين القاهرة، 1952. ومن أهم المصادر علي حامد محمد شلبي: **مصر الفتاة ودورها في المجتمع المصري** 1933-1941، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة عين شمس، 1975. المرجع الرئيسي باللغة الإنجليزية

James P. Jankowski: **Egypt's Young Rebels** Stanford, 1975.

ولاقى المشروع نجاحًا كبيرًا وترحيبًا شعبيًّا واسع النطاق، وفي عام 1937 تحولت الحركة إلى حزب مصر الفتاة، وفي 1940 إلى الحزب الوطني الإسلامي، ثم عادت إلى التسمية بمصر الفتاة، حتى عام 1949 عندما تغير الاسم إلى حزب مصر الاشتراكي، الذي ذاعت شهرته باسم الحزب الاشتراكي. وخلال هذا التطور أصدرت الحركة عددًا من الجرائد والمجلات، مثل: الصرخة، ووادي النيل، والضياء، والثغر، ومصر الفتاة، والجلاء، والمنتخب.

وتثير دراسة حركة مصر الفتاة – وتطوراتها المتعاقبة – عددًا من الملاحظات الأساسية التي تمثل إطار فهمنا لها، وهي:

1- أن هذه التغيرات المتتالية في الأسماء، وما يترتب عليها من تغير في البرامج كانت تعبيرًا عن التطور الفكري لقائد الحركة أحمد حسين ورؤيته لتطور الأحداث السياسية والاجتماعية في مصر، أكثر من تعبيرها عن تطور في قواعد الحركة، فلم يكن مجرد رئيس لحزب، بل زعيم لجماعة ينتظر أعضاؤها منه الأمر والتوجيه، أكثر من توقع المشاركة وتحمل المسئولية، ومثل ذلك نقطة قوة وضعف بالنسبة للحركة: نقطة قوة من حيث القدرة على التصرف وتغيير المواقف بسرعة تبعًا لتطور الأحداث، ونقطة ضعف من حيث أن الحركة ضمت في إطارها عناصر جد متنافرة، لا يجمع بينها سوى شعارات عامة والولاء لأحمد حسين، كما أن الطابع الشخصي لقيادة أحمد حسين أثر على قدرة الحركة على بناء تنظيم قوي لها.

وقد تمثل ذلك في قانون حزب مصر الفتاة؛ فنصَّ على أن أحمد حسين قد انتخب زعيمًا للحزب على أن يتولى منصب الرئاسة ما بقي مخلصًا لمبادئ الحزب، وحدد اختصاصاته بأنه هو وحده الذي يمثل الحزب أمام القضاء وأمام الحكومة، وفي المعاملات مع الأفراد، ولم يحدد القانون طريقة عزل الرئيس وما هي الهيئة التي تملك هذا الحق، وكانت له سلطات تولي رئاسة جلسات مجلس الادارة ومجلس الجهاد، كما

كانت له سلطة حل المجلسين، وهو ما قام به في عام 1938 عندما أصدر قرارًا بحل جميع تنظيمات الحزب.

ومن العبارات الدالة على دور أحمد حسين ونفوذه داخل الحزب، أنه عندما قرر أن يفصل أحد قادة الحركة، قال «فإذا فصل اليوم عبد الحميد المشهدي فليس لأحد أن يسألني لماذا فصلت، فالمناقشة في الحساب لاتحبذ من أي أحد، فمن أحب ذلك فليبق، ومن لم يحب فليستقل»[1]، وهكذا فقد كانت سلطة اتخاذ القرار تتركز في يد الرئيس، ولم تكن المجالس المختلفة التي نص عليها قانون الحزب تعبر عن ديمقراطية تنظيمية في الواقع والممارسة.

2- إن إحدى سمات الحركة البارزة هي التذبذب على المستوى الحركي، فالمتتبع لتاريخ الحركة يجد تنقلًا بين تأييد القصر والعداء له، بين التقارب مع الإخوان المسلمين والهجوم عليهم، وبين العداء للوفد ومهادنته، وبين قبول الدستور وإعلان الثورة عليه. ويجد الباحث بالطبع بعض الخطوط الاستراتيجية العامة، مثل: معاداة الحركة للوفد، واعتبار أن القضاء على شعبية الوفد أحد أهداف الحركة، ولكن الملاحظة العامة هي التذبذب في المواقف والاضطراب في الحركة الذي عكس غموضًا في الفكر والرؤية، وعدم اتضاح الأهداف مع تعقد حركة المجتمع المصري، واستفحال تناقضاته ومشاكله.

وفي مواقف مصر الفتاة الكثير من ذلك؛ فتارة تهاجم الدستور والبرلمان وتعتبرهما ليسا ذوي جدوى، وتارة أخرى ترى أنه لا مانع من استخدام هذه الطرق الدستورية للوصول إلى الحكم، ثم تتراجع عن هذا الاتجاه، وتشير إلى أنه لا فائدة من هذه البرلمانات، وتدعو إلى الثورة على الأوضاع القائمة والانقلاب الشامل واستخدام القوة بكافة أساليبها، وتارة رابعة تعلن أنها لا تعادي الديمقراطية ولا تناصر الدكتاتورية، وأن

(1) شلبي: **مرجع سابق**، ص ص88 -91.

النظـام الذي يصلح لمجتمع ما لا يصلح لمجتمع آخر، وتتمسـك بالديمقراطية لأنها من تعاليم الإسلام.

على أنه يجب القول أن هذا التذبذب الذي رافق الحركة في بدايتها بدأ ينجلي تدريجيًّا، وبالذات في المرحلة الأخيرة تحت اسم الحزب الاشتراكي.

3- هـذا التذبـذب الحركـي كان يعكـس، كما ذكرنا، غموضًـا فكريًّا، فقد اتسـم البناء الفكـري لحركـة مصـر الفتاة بعـدم التناسـق والجمع بين أفـكار لها منابـع فكرية متناقضـة، فكانـت هنـاك الأفـكار المعاديـة للديمقراطيـة الليبراليـة، واقتبـاس الأسـاليب الفاشـية، والإسـلام، والقومية المتطرفة، وجمع أحمد حسين بين هذه الأفكار بشكل ميكانيكي، يوضح - وبالذات في المرحلة الأولى من حياته - عدم تقديره للدلالات والأسـس الفلسـفية، التي قامت عليها هذه الأفكار، مثل اعتقاده بأن الفاشية فيها الكثير من الإسلام، وأن الفاشية صورة من صور الديمقراطية.

4- إن حركة مصر الفتاة لعبت دورًا مهمًّا في الحركة الوطنية المصرية، فقد كانت تعبيرًا عـن رومانسـية وعاطفية قطاع من الشـباب المصري، الذي عصرته آلام اسـتمرار الاحتـلال وصدمـه عجز الأحـزاب القائمة علـى المواجهة المباشـرة للاحتلال، وتفسخ مؤسسات الديمقراطية الدسـتورية، وضياع بعض شرائح الطبقة الوسطى المصريـة ومعاناتهـا[1]، ومـن ثم اجتذبتهـم التنظيمات شـبه العسـكرية والأفكار الداعيـة إلى القـوة والمجد؛ الأمر الذي دفـع بعض الباحثين إلـى وصف الحركة بالفاشية على المستويين النظري والعملي.

فعلى المستوى النظري، يرى د. عبد العظيم رمضان أن للحركة «منابع فاشية ونازية»، وأنها مثلت «الجناح الفاشـي للأوتوقراطية»[2]، وأن أحمد حسين أبدى إعجابه بالمبادئ

(1) انظر تحليلًا اجتماعيًّا لأصول قيادات الحركة في **المرجع السابق**، ص ص207-225.
(2) د. رمضان: **مرجع سابق**، ص ص183- 187.

الفاشية؛ ففي خطاب له عام 1938 خلال رحلة له لألمانيا وإيطاليا، ورد « أننا سوف نثبت جدارتنا بالسير ببلادنا في هذا الطريق، الذي سلكه من قبل هتلر وموسوليني»، وأن مبادئ حزبه تتشابه مع مبادئ روما وبرلين، وأن مذهب القرن الحالي هو الفاشية3[1]، وعلى المستوى العملي تمثل ذلك في اقتباس الحركة الأساليب شبه العسكرية في التنظيم. وفي الحقيقة.. فإن هذا التقييم يثير قضيتين:

أولاهما: قضية منهجية تتعلق بمدى سلامة استخدام تعبير «فاشية»؛ للدلالة على حركة سياسية في بلد خاضع للاستعمار، ويسودها طابع الإنتاج الزراعي، فالفاشية من الناحية العملية هي فلسفة متكاملة في إطار الفكر الأوربي بلورها عدد من المفكرين، وظهرت كنظم سياسية واجتماعية كتعبير عن أزمة النظام الرأسمالي عند مرحلة متقدمة من مراحل نضوجه، الأمر الذي يجعل من الصعب استخدام التعبير خارج هذا السياق، إلا بمعنى مجازي عام أي معاداة الديمقراطية أو رفض الديمقراطية الليبرالية.

وثانيتهما: قضية موضوعية تتعلق بمدى انطباق المفهوم على حركة مصر الفتاة، فمن الملاحظ أنه بينما لجأت الحركة إلى اقتباس الأساليب شبه العسكرية كفرق المجاهدين والقمصان الخضر، إلا أن برنامجها ومواقفها عبرتا في كثير من الأحيان عن الالتزام بدستور 1923، وبالحريات العامة التي أقرها وبالملكية الدستورية كحجر الزاوية في مبادئه.

نحن نعتقد أن التجارب الفاشية بهرت أحمد حسين من حيث الدقة والتنظيم والقوة، التي تمتعت بها، كما بهرت العديد من أبناء جيله، فقد رأوا في هذه التجارب – دون إدراك للمسلمات النظرية التي تقوم عليها– طريقًا للقوة وللنضال ضد الاستعمار. ودعم من هذا الانطباع أمران: أن إيطاليا وألمانيا ناصبت العداء لإنجلترا، التي كانت العدو

(1) **المرجع السابق**، ص ص229–230 وفي مقال له **بالجمهورية** بتاريخ 30 أغسطس 1975، وذهب محمد زكي عبد القادر مذهبًا مشابهًا، فيصف معارضة أحمد حسين بأنها «تتجه اتجاهًا فاشستيًا قائمًا على المنظمات شبه العسكرية»، مرجع سابق، ص 86.

التقليدي للشعب المصري، وأن رجال مصر الفتاة كانوا في مرحلة الشباب المبكر، فقد ولد أحمد حسين في 8 مارس 1911، بمعنى أنه أنشأ مصر الفتاة وكان عمره لا يتجاوز 22 سنة إلا بقليل، وأنه في عام 1938 عندما زار ألمانيا وإيطاليا، وأدلى بهذه التصريحات المختلفة كان عمره 27 سنة[1].

ومن ثم نتحفظ على الرأي الذي يفسر حركة مصر الفتاة على أنها حركة فاشية[2]، بل نعتقد أن ظاهرة مصر الفتاة يجب أن ينظر إليها في إطار تفسخ مؤسسات الديمقراطية الدستورية، وعجز الأحزاب والحكومات عن إنهاء الاحتلال الإنجليزي، والانبهار بالقوة والنظام لدى كل من ألمانيا وإيطاليا، وعداوة كل من البلدين لإنجلترا، ورومانسية الشباب الذين انخرطوا فيها، وهكذا فقد كان ظهور مصر الفتاة بمثابة احتجاج صارخ على الأوضاع العامة في مصر، والفراغ السياسي، الذي كان يعيش فيه قطاع من الشباب، واهتزاز قيم الحياة السياسية بفعل انتهاك الدستور والتدخل المتعسف لكل من الملك والإنجليز، وغياب سياسة اجتماعية لمشاكل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

وقد أصدرت مصر الفتاة برنامجين سياسيين لها: الأول عام 1933، والثاني عام 1948.

وبصفة عامة، فقد كان كل من البرنامجين تعبيرًا عن أفكار القومية المصرية، وبعث مجد مصر السالف، وتأسيس إمبراطورية تتألف من مصر والسودان ومجموعة البلاد العربية والإسلامية؛ بحيث تكون القومية المصرية هي العليا، وإحياء مجد الإسلام وشعائره، وضرورة الأخذ بالشريعة الإسلامية والعودة إلى الدين.

(1) يقول الأستاذ أحمد حسين «أنا ابتديت كفاحي وأنا صغير في السن، فلم يكن لى آراء ثابتة، فكنت أكون آرائي من خلال التجربة ولذلك تغيرت كثيرًا حتى الآن». انظر **رسالة شلبي**، ص206.

(2) رأي مماثل في مقال للأستاذ جلال السيد، الذي يرى أن موقف أحمد حسين كان يعبر عن تحمس شباب»، في **الجمهورية** بتاريخ 9 سبتمبر 1975.

الفكـرة المحورية فـي برنامج 1933، هي: مصر. مجد مصر. إحياء مصر. وبعث مصر «لتعود سيرتها الأولى منارة للعالم وتاجًا للشرق وزعيمة للإسلام»، ولن يتحقق ذلك إلا بالشـباب والجيـل الصاعد، وحـدد البرنامج غاية الحركة بأن تصبـح مصر فوق الجميع، إمبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسـودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسـلام، أما شعار الحركة فهو « الله. الوطن. الملك».

وتضمـن البرنامج عـددًا من الأهداف والغايـات الاجتماعية، مثل: إلغـاء الامتيازات الأجنبية، وتمصير الشركات الأجنبية، وجعل اللغة العربية لغة المعاملات في الشركات، والاهتمام بالفلاح وبالذات في مجال التعليم والخدمات الصحية.

وحـدد البرنامج بعض الإصلاحات في المجالات المختلفة، ففي مجال الزراعة ورد التأكيد على ضرورة الارتقاء بالزراعة، وشق المصارف، وتنوع المحاصيل، وتعميم نظام التعـاون. وفي مجال الصناعة ذكر ضرورة تشـجيع صناعة القطـن والصناعات الأخرى، واتبـاع الحمايـة الجمركية لحماية المصانـع المصرية. وفي مجال التجـارة، أكد ضرورة احتـكار المصرييـن للتجـارة الداخليـة، وأنـه «لا نـأكل إلا كل ما هو مصـري، ولا نلبس إلا ما هو مصري، ولا نشـترى إلا من مصري كلما اسـتطعنا إلى ذلك سـبيلًا»، ولتحقيق ذلك، لابد من سيطرة مصر على تجارتها الخارجية، وبناء أسطول مصري، وتوسيع ميناء الإسـكندرية وبنـاء مطارات جديدة، وإنشـاء بنك مركزي. وفي مجـال التعليم، تحددت الأهداف في نشـر التعليـم عمومًا، ومجانية التعليـم الابتدائي، وتخفيـف نفقات التعليم الثانـوي والعالـي، وتشـجيع البحـث العلمي، وضـرورة اسـتعادة الأزهـر لمكانته. وفي المجـال الاجتماعي، ذكر البرنامج ضرورة احتـرام الدين والأخلاق، والاهتمام بالصحة العامة والتأمين الاجتماعي، وأوصى بالتجنيد الإجباري.

وأورد البرنامـج أن وسـائل الحركة لتحقيق هـذا البرنامج هي الإيمـان والعمل، وأنه لابد من القوة لتحقيق الأهداف. ويلاحظ على هذا البرنامج أنه أغفل الإشـارة إلى قضية الدسـتور، مـع أن هذه القضية كانـت هي محور النضال الوطني خلال هـذه الفترة؛ نتيجة

قيام صدقي بإلغاء دستور 1923 وإصدار دستور 1930 بدلًا منه، ويبدو أن ذلك كان يعكس تفكير أحمد حسين من حيث عدم إيمانه بمؤسسات الديمقراطية الليبرالية، واعتقاده أن الخلافات الحزبية مضيعة للوقت وللجهد، وأن النظام البرلماني قد فشل في مصر، وعجز عن إصلاح الأوضاع الاجتماعية.

وفي عام 1940، ازداد بروز الاتجاه الإسلامي في تفكير أحمد حسين، فأعلن قبل سفره إلى الحجاز عدم رضائه عما صارت إليه حال مصر الفتاة من فتور وخمول، وأنه لا يريد أن يكون معه من المجاهدين إلا من يؤثر الجهاد على أي شيء آخر. وفي مارس من نفس العام، عرض أحمد حسين اقتراحاته الجديدة، ومؤداها أن الوقت قد حان لتغيير مبادئ الحزب من الروح القومية المصرية إلى القومية الإسلامية، وفي خلال عشرة أيام كان قد استطاع وضع برنامج جديد للحزب، عرضه على مجلسي الإدارة والجهاد ورفعت إلى الملك، ولكن أحمد حسين عدل عن هذا الاتجاه فيما بعد[1].

وصدر البرنامج الثاني للحركة بعد خمسة عشر عامًا من الممارسة السياسية، وفي ظل ظروف متغيرة اتسمت ببروز البعد العربي في مصر نتيجة حرب فلسطين، واستفحال التناقضات الاجتماعية والسياسية، وقد أوضح البرنامج هذا التغير. فمع أن شعار الحزب اختمر هو «الله. الوطن. الملك»، والوسيلة هي «الإيمان والعمل»، وأن نظام الحكم هو الملكية الدستورية، كما ورد فيه نفس الاصطلاحات الاجتماعية العامة الواردة في البرنامج الأول، إلا أنه يمكن إبراز ملاحظتين مهمتين:

أولاهما : بروز بعد اجتماعي وإن كان قد اتسم بالعمومية، ففي مجال تحديد غاية الحركة ورد هدف «تحرير أبناء مصر والسودان على اختلاف طبقاتهم من الخوف والجهل والعوز، ورفع مستوى الطبقات العاملة أدبيًّا وماديًّا وسياسيًّا»، كما أشار بوضوح إلى «أن هناك مستوى للحياة الإنسانية الكريمة هو من حق كل إنسان، وأن العبث بهذا الحق

(1) شلبي : **مرجع سابق**، ص ص70–71.

أو أي استهتار به يؤدي إلى اختلال المجتمع وإثارة الفتن، ومهمة الدولة أن تؤمن كل مواطن على هذا المستوى من الحياة الكريمة». من ذلك ضرورة توفير المسكن والعمل والخدمات الاجتماعية، وأوصى البرنامج بإلغاء الضرائب على الحاجات الأساسية، كالغذاء والكساء الضروري، وفرض الضرائب التصاعدية وضريبة التركات، ووضع حد أقصى للملكية الزراعية.

وثانيتهما: بروز بعد عربي واضح، وازدياد الاهتمام بالسياسة الخارجية؛ فغاية الحركة هي «أن تصبح مصر دولة عظمى، تتألف من مصر والسودان حتى أقصى النيل وتحالف الدول العربية مؤلفة منها دولة عربية متحدة». وتحت عنوان «سياستنا القومية» يعدد البرنامج عددًا من المبادئ مثل تحرير البلاد العربية والعمل على توحيدها، وتحرير المسلمين، ومكافحة الاستعمار، وحماية الشعوب الإفريقية، وتأليف جامعة شرقية تضم الدول العربية والإسلامية والآسيوية والأفريقية، وتدعيم السلام العالمي.

وتميزت «مصر الفتاة» في ممارستها بالحركة العنيفة، فهاجمت التعامل مع الأجانب، ودعت إلى مقاطعة الشركات الأجنبية ودور السينما الأجنبية، وقامت جماعاتها أحيانًا بالهجوم على البارات وأماكن اللهو، وكانت من القوى السياسية المصرية، التي تنبهت مبكرًا إلى أهمية القضية الفلسطينية وحذرت من عواقبها.

وتكوَّن تنظيم «مصر الفتاة» من عدة مستويات، فإلى جانب لجان مصر الفتاة، وهي لجان جغرافية لكل منها رئيس وسكرتير وأمين صندوق، كان هناك:

1 – **الأنصار**؛ وهم كل مصري يناصر مبادئ الحركة ويختار منهم المجاهدون، ويجب على من يكون مجاهدًا أن يصبح نصيرًا أولًا لمدة شهر، فإذا ثبت إخلاصه عين مجاهدًا.

2 – **المجاهدون**؛ وهم الشباب الراغبون في القيام بدور إيجابي في تنفيذ مبادئ الحركة، ويخضعون لنظام شبه عسكري، أساسه الطاعة والتفاني والخضوع التام للرؤساء،

ولهـم زي خاص وهو ما عـرف بالقمصان الخضر، ويكونون فيالـق وألوية وفرقًا وكتائب وأقسامًا، ويشكل رؤساء الفيالق مجلس أركان حرب الجهاد.

3 – **مجلس الجهاد؛** وهو أعلى هيئة تختص برسـم السياسة والإشراف على الميزانية، ويتكون من خمسـين عضوًا من مؤسسـي الحركة، ورؤساء شعبها المختلفة، ومن يختارهم المجلس.

4 – **مجلس الإدارة؛** وهو بمثابة الأداة التنفيذية لمجلس الجهاد.

5 – **الرئيس؛** وقد سبق تناول سلطاته ودوره المتميز في الحركة.

ومـن الناحيـة العملية ناصب حزب مصـر الفتاة الوفد العداء فـي أغلب الأحيان، كما هاجـم الوفـد دعـوة «مصـر الفتاة» على أسـاس غمـوض ماضـي أحمد حسـين وتقلباته السياسية ومواقفه، التي اتسمت بتأييد وزارات الأقلية وتأييد الملك، ووجود صلات بين الحركـة ورجال القصر، كمـا تعاونت الحركة مع الإخوان المسـلمين وجبهة مصر، التي رأسها على ماهر، بل لقد فكر أحمد حسين في إلغاء حزبه والاندماج مع الإخوان؛ الأمر الذي رفضه حسن البنا، ويمكن القول بصفة عامة أن حركة «مصر الفتاة» مثلت «تيارًا من تيارات المعارضة الوطنية، المتطرفة بين جماهير الشباب المثالي المتحمس»[1].

وفـي العـام التالى لإصدار البرنامـج الثاني لحزب «مصر الفتاة»، أعلن أحمد حسـين تغيير اسم الحزب إلى حزب مصر الاشتراكي، وذلك لأن الاشتراكية كما تضمن البرنامج هي نظام العالم الحديث، وهي «من صميم الإسلام ولب دعوته»، وأصدر الحزب جريدة الاشتراكية وكان من أبرز قادته إبراهيم شكري، ومحمد حلمي الغندور، واشترك الحزب في انتخابات عام 1950 بثلاثة مرشحين حصلوا على 499.16 صوتًا، وانتخب منهم واحد في مجلس النواب وهو إبراهيم شكري.

(1) طارق البشري: **مرجع سابق،** ص166.

وعبر برنامج الحزب عن التطور الجديد في فكر أحمد حسين، فالشعار الذي كان «الله. الوطن. الملك» تحول ليكون «الله. الشعب»، وهكذا أسقطت الإشارة إلى الملك من ناحية وحل تعبير الشعب محل الوطن من ناحية أخرى. وتضمنت المبادئ الأساسية للحزب: الإيمان بالله وعبادته عن طريق خدمة الشعب، وتأكيد الحريات الشخصية للمواطنين، واحترام الدستور باعتباره مصدر السلطات، وضرورة التأمين الاجتماعي ضد العجز والمرض والشيخوخة والبطالة وحق التعليم بالمجان حتى المرحلة الثانوية، وحق العمل، وحق التنظيم النقابي، وتطوير الزراعة وميكنتها، وتصنيع البلاد وبالذات في مجال الصناعة الثقيلة، ووحدة مصر والسودان في ظل نظام ديمقراطي اشتراكي، وتوحيد البلاد العربية، وتوطيد السلام العالمي والتآخي بين الشعوب.

ووضحت السمة الاشتراكية في ثلاثة مبادئ:

- إحلال الإنتاج الجماعي بدلًا من الإنتاج الفردي؛ بحيث تكون الصناعات الكبرى ملكًا للدولة أي المجموع.
- ضرورة التخطيط لتحقيق هذه الأهداف، من خلال تنظيم الإنتاج وتحديد الأسعار.
- تحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانًا، وتعوض الحكومة أصحاب الأراضي بسندات على الخزينة المصرية.

وتبنى البرنامج المنهج التطوري في التغيير والإصلاح؛ فذكر أن وسيلة تحقيق هذه الأهداف هي نشر العلم والأخلاق وتربية الشعب تربية اجتماعية، وأن «حب الخير وإقناع الناس والإخلاص في القول والعمل هو كل السلاح اللازم لتحقيق البرنامج السابق».

ولعب الحزب الاشتراكي، وجريدته الاشتراكية، دورًا مهمًّا في نشر الأفكار الثورية والداعية إلى التغيير، فدعا إلى تقشف الحكام، وضرورة تعيين وزير للبلاط يكون مسئولًا عن تصرفات رجال الحاشية، وهاجم سلوك الملك، ورفض مبدأ المفاوضات في بريطانيا، ودعا إلى حمل السلاح بعد إلغاء معاهدة 1936، وهاجم الاستعمار الأمريكي،

ودعا إلى تأميم شركة قناة السويس، وأدان تدخل أمريكا في كوريا، وطالب بالاعتراف بحكومة الصين الشعبية، كما دعا إلى ضرورة الاتفاق مع الاتحاد السوفييتي وشراء السلاح من الكتلة الشرقية.

وأوضحت مقالات جريدة الاشتراكية فهمًا واعيًا للاستعمار، وكشفت عن الأساس الاقتصادي له، وربطت بين التحرر الوطني والاستقلال الاقتصادي، كما أوضحت أن الاشتراكية لا تهدف إلى إلغاء الملكية الفردية، ولكن إلى تحديدها والحد من مساوئها، وتقدم إبراهيم شكري بعدد من مشاريع القوانين، كتحديد الملكية بخمسين فدانًا، وإلغاء الرتب والألقاب، وتشجيع تنظيمات ونقابات العمال والفلاحين.

وقادت جريدة الاشتراكية حملة صحفية على مجمل الأوضاع السياسية والاجتماعية في مصر، ويكفي أن نستعرض عناوين بعض المقالات التي نشرتها مثل: رحم الله الدستور، جماهير الزراع ترفع شكواها إلى جلالة الملك، الحكومة التي لا تحارب الفساد والرشوة حكومة مقضي عليها بالإعدام، وعلى النظام الذي تمثله بالفناء، فلتسقط الحكومة التي تجعل «كريم ثابت» ممثل مصر في مجال دولي، نحن نريد في الدرجة الأولى تحديد الملكية الزراعية وإلغاء الرتب والألقاب، وتأمين كل مصري على عمله ووظيفته، أيها الكبراء.. أيها الوزراء: إنني قادم من الريف، وإني لكم نذير مبين فالثورة آتية لا ريب فيها، في قصر الزعفران شمبانيا وديوك رومي وويسكي وصدور عارية للبحث في سوء حالة الفلاح المصري، تهدف حركتنا إلى إلغاء الرتب والألقاب، والقضاء على الفوارق الضخمة بين أفراد الشعب، الشعب يريد توزيع الأرض الزراعية وتحديد الملكية بحيث لا تزيد على خمسين فدانًا، مرحبا بالإقطاعي سراج الدين في وزارة المالية، تحرك أيها الشعب. وعلى هذا المنوال، استمرت جريدة الاشتراكية في حملتها لذلك، فقد اتهم الحزب بالتحريض على حرق مدينة القاهرة.

على أن الحزب عانى من عدد من السلبيات الأساسية، منها: ضعف كيانه التنظيمي نتيجة ارتباط أعضائه بشخصية أحمد حسين، ومنها أن تطور تفكير أحمد حسين من

حركة مصر الفتاة إلى الحزب الاشتراكي: لم يصحبه تطور مماثل لدى كوادر مصر الفتاة، ومن ثم ضمت الحركة عناصر عديدة، لم يكن يجمعها سوى الارتباط بأحمد حسين، أو الصلة التاريخية بحركة مصر الفتاة، ومنها اعتماد الحزب على الإثارة السياسية أكثر من لجوئه إلى العمل التنظيمي.

لقد كانت حركة «مصر الفتاة» إحدى القوى التي لعبت دورًا مهمًّا على مسرح السياسة المصرية، وتبنت في أغلب الأحيان الموقف المعادي للخط العام للحركة الوطنية، ممثلًا في الوفد واقتربت أكثر من أحزاب الأقلية، ومع ذلك فمن الصعب التشكيك في صدق وطنية أو إخلاص هذه الحركة، التي لم ترتبط بأيديولوجية محددة، وإنما طرحت العديد من الأفكار عبر مراحل تطورها المختلفة، والتي نشرت صحيفتها الاشتراكية من المقالات ما يعتبر من أقوى ما كتب ضد القصر والاستعمار، والتي تركت آثارًا على تفكير الضباط الأحرار، يمكن الكشف عنه بالمقارنة بين أفكارها، والأفكار التي طرحت بعد عام 1952[1].

ثانيًا: الإخوان المسلمون[2]

الإخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية الحديثة، وهي بتعبير الشيخ حسن البنا، منشئ الجماعة، فكرة جامعة تضم كل المعاني الإصلاحية فهي دعوة سلفية وحقيقية صوفية وهيئة سياسية وجماعة رياضية ورابطة علمية ثقافية وشركة اقتصادية.

(1) من الثابت أن جمال عبد الناصر قد انضم إلى مصر الفتاة، وانخرط في صفوف فرق القمصان الخضر، وقد نشرت له صورة بالزي الخاص لهذه الفرق في الجمهورية، بتاريخ 7 أغسطس 1975.

(2) د. رمضان: **مرجع سابق**، ص ص279–325، البشري: **مرجع سابق**، ص ص43–74، 367–388، عباس محمود العقاد: **الإسلام في القرن العشرين** القاهرة، 1954 ، د. وحيد عبد المجيد: **الإخوان المسلمون بين التاريخ والمستقبل** القاهرة، 2010، ص ص 11–28.

C. Adams, **Islam and Modernism in Egypt** London,1933, R. Mitchell: T**he Society of the Muslim Brothers** Oxford,1969, Ishak Musa Husaini, **The Muslim Brethren** Beirut, 1956 and C. Smith , Islam in Modern World New York,1963.

نشـأت الحركة في مدينة الإسـماعيلية في عام 1928 كجمعية دينية تهدف إلى الدعوة إلى الدين والتمسك بأهدافه وتحقيق مجد الإسلام من خلال التربية الإسلامية الصحيحة وتنميـة الخلق الإسـلامي القويـم، ويذكر البنا فـي «مذكرات الدعـوة والداعية» كيف أنه انزعـج وهـو ابن العائلة الريفية المتدينـة من موجة التحلل الخلقي التـي رآها في القاهرة وكيـف اتجـه فكره إلى ضـرورة العودة إلى الدين والتمسـك به في مواجهـة هذه الموجة ويعبـر عـن ذلـك بقوله «فى هـذه الفترة التـي قضيتها بالقاهرة، اشـتد تيار موجـة التحلل فـي النفوس وفـي الآراء وفي الأفكار باسـم التحرر العقلي، ثم في المسـالك والأخلاق والأعمـال باسـم التحرر الشـخصي، فكانـت موجة إلحـاد وإباحيـة قوية جارفـة طاغية لا يثبـت أمامهـا شـيء»[1]، وبالفعل نشـأت أول دار للإخوان في الإسـماعيلية عن طريق الدروس والمحاضرات.

وفـي عام 1932، انتقل المركز العام للحركة إلى القاهرة. وبدأت في الانتشـار الكبير، وأنشـأت مجلة أسبوعية باسـمها، وفي عام 1938 نزلت ميدان السياسة، وأصدرت مجلة النذير تعبيرًا عن ذلك، وفي افتتاحية العدد الأول كتب المرشـد العام الشيخ البنا «سننتقل مـن حيز الدعوة الخاصة فقط إلى حيز الدعـوة العامة أيضًا، ومن دعوة الكلام وحده إلى دعوة الكلام المصحوب بالنضال والأعمال.. سـنتوجه بدعوتنا إلى المسـئولين من قادة البلد... ولسـنا في ذلك نخالف خطتنا، أو ننحرف عن طريقنا بالتدخل في السياسـة كما يقـول الذيـن لا يعلمون، ولكننـا بذلك ننتقل خطـوة ثانية في طريقتنا الإسـلامية وخطتنا المحمدية ومنهاجنا القرآني، ولا ذنب لنا أن تكون السياسـة جزءًا من الدين، وأن يشـمل الإسلام الحاكمين كما يشمل المحكومين»[2].

وهناك خلاف حول ما إذا كانت حركة الإخوان منذ البداية ذات رأي سياسـي مسـتتر، لم تفصح عنه إلا في مرحلة تالية من تطورها، أم أن نجاحها وانتشارها كجمعية دينية قادها

(1) حسن البنا: **مذكرات الدعوة والداعية**، ص47.

(2) **النذير**، العدد الأول، 30 ربيع الأول 1357هـ.

الى الاهتمام بالسياسة. وأيًّا كان الأمر، فقد كان للحركة قوة جماهيرية كبيرة، استخدمتها كأداة سياسية، ولجأت إلى أساليب العنف، وكونت فرقًا مسلحة عرفت باسم القمصان الصفر والجهاز السري، الأمر الذي أدى برئيس الوزراء النقراشي إلى حل الجماعة، وإغلاق أندية الإخوان واعتقال قادتهم، ودفع النقراشي حياته ثمنًا لهذا القرار، عندما اغتاله أحد أعضاء الجماعة.

وسرعان ما اغتيل حسن البنا بدوره في فبراير 1949، الأمر الذي أضعف الجماعة، فقد كان البنا هو مؤسس الحركة وعصبها ومحور نشاطها، وظهر عدد من التيارات والخلافات في داخل الجماعة، انتهت بالاتفاق على اختيار حسن الهضيبي 60 سنة الذي لم يكن عضوًا بمكتب الارشاد ولا بمجلس الشورى، وفي أكتوبر 1951 ألغى قرار حل الجماعة، واختير الهضيبى مرشدًا عامًّا، كما اختير عبد القادر عودة وكيلًا عامًّا للجماعة، وعبد الحكيم رمضان سكرتيرًا لها.. وسوف نتعرض فيما يلي للإطار الفكري للحركة ثم لتنظيمها.

1- الإطار الفكري لحركة الإخوان:

مثل أي جماعة دينية أخرى، انطلقت حركة الاخوان من مقولة «أن السر في تأخر المسلمين ابتعادهم عن دينهم، وأن أساس الإصلاح العودة إلى تقاليد الإسلام وأحكامه، وأن ذلك ممكن لو عمل له المسلمون، وأن فكرة الإخوان المسلمين تحقق هذه الغاية».

وفي الدورة الثالثة لمجلس الشورى عام 1935، ووفق على اعتبار عقيدة الإخوان المسلمين منهجًا للحركة، وعقيدة الإخوان هي أن الأمر كله لله، وأن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم رسله للناس كافة، وأن القرآن كتاب الله وهو قانون شامل لنظام الدنيا والآخرة، وأن يتمسك الأخ بالسنة، وواجب المسلم هو إحياء مجد الإسلام بإنهاض شعوبه وإعادة تشريعه، وأن راية الإسلام يجب أن تسود البشر، وأن مهمة كل مسلم تربية أبنائه على قواعد الإسلام.

وتوصي العقيدة الأخ المسلم بالاستقامة والفضيلة، وأن الحلم من أركان الإسلام، والتحلي بالأخلاق الحسنة، والاعتزاز بشعائر الإسلام ولغته، وهو مطالب بالعمل والتكسب، وأداء الزكاة، وبث تعاليم الإسلام في الأسرة، وأن لا يرسل أبناءه إلى مدارس لا تعلم القرآن. ولتحقيق كل هذه الأهداف لابد من إقامة الحكومة الإسلامية التي تطبق قواعد الإسلام، كما أراد الإخوان إحياء الخلافة ومفهوم الجامعة الإسلامية؛ فالخلافة رمز لوحدة المسلمين وتضامنهم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تميز فكر الإخوان بثلاث سمات:

أ- **الشمولية**: فالإسلام قدم نظامًا كاملًا شاملًا للحياة الاجتماعية، في سائر مجالاتها وفروعها، والفصل بين الدين والدنيا أو الدين والدولة غير ممكن؛ ذلك أن الإسلام «عبادة وقيادة، ودين ودولة، روحانية وعمل، وصلاة وجهاد، وطاعة وحكم، ومصحف وسيف»[1].

وتمثلت هذه الشمولية، ليس فقط في الفكرة التي دعت إليها الحركة، بل تمثلت أيضًا في شكلها التنظيمي الذي أحاط بالفرد من كافة جوانبه، وسعى لتنظيم حياته الاجتماعية وعلاقاته الأسرية والشخصية، بما في ذلك كيفيه قضاء أوقات الفراغ والمرح، وأدى إلى إذابة الأفراد في الجماعة والاندماج الكامل بين الفرد والحركة.

ب- **منهاج الإخوان هو الإسلام**: فقد عرضت الحركة منهاجها ليس كأحد التفسيرات أو الاجتهادات الممكنة للإسلام، ولكن باعتباره الإسلام، وتبعًا للمنهاج الذي أقره المؤتمر الثالث فإن على كل أخ مسلم أن يعتقد أن هذا المنهاج كله من الإسلام، وأن كل نقصٍ منه نقصٌ من الدعوة الإسلامية الصحيحة.

جـ- العمومية: فقد اتسمت الدعوة بعدم التحديد والغموض، فيما يتعلق بالأهداف السياسية والاجتماعية، وشكل النظام الذي تسعى إليه الجماعة، وعبر الشيخ البنا

(1) حسن البنا: **مرجع سابق**، ص184.

عن طبيعة الدعوة بعبارات عامة، مثل: قوله «نحن مسلمون وكفى، ومنهاجنا منهج رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفى، وعقيدتنا مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله وكفى»، أو قوله «نحن دعوة القرآن الحقة الشاملة الجامعة.. نحن نجمع بين كل خير»1[1]. ورغم دعوة الحركة إلى الحكومة الإسلامية، فإنها لم تأخذ موقفًا واضحًا من دستور 1923 فرفضته أحيانًا وأقرته أحيانًا أخرى، كما لم توضح أسس الحكم الإسلامي المقترح وأساليبه ومؤسساته.

ويبدو أن هذا الغموض كان مقصودًا لتحقيق عدة أهداف، فهو من ناحية يساعد على انتشار الحركة في أوساط واسعة، على أنها حركة دينية وحسب، تهدف إلى رفعة شأن الدين، كما أنه من ناحية ثانية يعفي قادتها من مسئولية تحديد الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومواقف الحركة تجاه الأحداث الجارية، ومن ناحية ثالثة فإنه يتمشى مع طبيعة القيادة الفردية للشيخ البنا، ودوره المتميز الذي سوف نتحدث عنه فيما بعد.

2- تنظيم الحركة:

حدد المؤتمر الثالث لمجلس الشورى هيئات الجماعة في المرشد العام، مكتب الإرشاد ومجلس الشورى العام، أضف إلى ذلك مؤتمر المناطق وفرق الرحلات، وفرق الأخوات، كما حدد مراتب العضوية في الأخ المساعد والأخ المنتسب، والأخ العامل، والمجاهد.

على أن هذه التنظيمات المتعددة لا تخفي الحقيقة الأساسية، التي عبرت عنها حركة الإخوان المسلمين، وهي سيطرة المرشد العام التامة على أمور الحركة، فهو مركز السلطة الفعلية ومحور عملية صنع القرار، فعلى سبيل المثال فإن عضوية التنظيمات المختلفة للحركة لم تكن تتم بالانتخاب، ولكن بالاختيار من أعلى، كما أن اختصاص

(1) حسن البنا: **نفس المرجع**، ص ص183-184.

هـذه التنظيمات حدده المرشـد العـام، فقد قرر المؤتمر الثالث أنـه « قد ترك المجتمعون لفضيلة المرشـد العام تحديد مهمة كل هيئة من هذه الهيئات، ووضع البيان الذي يوضح ذلـك التحديد»، كمـا أحال نفس المؤتمـر الميزانية التـي قدمها مدير المطبعـة إلى لجنة خاصة بمكتب الإرشـاد، يختارها فضيلة الأسـتاذ المرشـد العام لفحصها وإقرارها، كما ترك له اختيار لجنة الجريدة، التي تقوم بالنظر في التحرير والإشراف على الجريدة.

وكانت هذه الأوضاع التنظيمية انعكاسًـا لمفهوم الزعامة لدى الشيخ البنا، الذي كتب «يجـب أن يكون الزعيم تربـى ليكون كذلك، لا زعيمًا خلقته الظروف وزعمته الحوادث فحسب، أو زعيمًا حيث لا زعيم»، وفي مجال إدانته لبعض الإخوان، الذين خالفوه الرأي تحدث عن «أوضاع الإخوان التي لم تعرف إلا الوحدة الكاملة والاندماج، فرأى أحدهم هو رأى جميعهم»[1]، كما أنه رفض اعتبار الشـورى ملزمة للقائد، بل هي اختيارية، له أن يأخذ بها أو لا يأخذ[2].

وهكذا تبلور في حركة الإخوان نمط قيادي، يتسم بالشخصية والفردية وتركيز السلطة في يد واحدة، فالمرشد العام هو الذي يختار قادة الحركة، وهو الذي يحدد اختصاصات هيئاتها المختلفة، وله مقابلات واتصالات لا يعرفها الآخرون، وهو الذي يشرف مباشرة على التنظيم السري للجماعة، ويعاهده الإخوان على السمع والطاعة، وانعكس ذلك كله في شكل اتخاذ القرارات بالإجماع وليس بالأغلبية.

لقد كان البنا – بكل المعايير – هو محور السلطة النهائية، وكانت سيطرته على أعضاء الحركة تبدو وكأنها بلا حدود، ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات منها بلاغته وقدرته الفائقة على الإقناع، فقد كان بارع اللفظ والأسـلوب، واسـتطاع دائمًا أن يخلق رابطة شـخصية مباشـرة بينه وبين مسـتمعيه، ويوجد إحساسًـا بالصداقة والألفة معهـم، وذلك من خلال

(1) **نفس المرجع**، ص ص 121– 122، 146.
(2) البشري: **مرجع سابق**، ص373.

الحديث بلغة يفهمونها، كما يعود ذلك إلى دوره في إنشاء التنظيم ومعرفته الشخصية بكوادره وعناصره القيادية، وقدرته على نقل الإحساس بالإخلاص والتواضع وإنكار الذات، لذلك فقد كان اغتيال البنا بمثابة صدمة قاتلة لتماسك الحركة وتضامنها ووحدتها[1].

وتمثل هذا المفهوم للقيادة والتنظيم في رباط تنظيمي قوي بين العضو والحركة، يقوم على الانخراط في التنظيم والثقة في قياداته وطاعتها، فينص المنهاج على أن يتعهد الأخ بالثبات على مبادئ الحركة والإخلاص لكل من عمل لها» وأن أظل جنديًّا في خدمتها أو أموت في سبيلها»، ومن واجبات العضو أن «يتخلى عن صلته بأي هيئة أو جمعية، لا يكون الاتصال بها في مصلحة الدعوة، وبالذات إذا أُمِر بذلك».

وكانت قيم السمع والطاعة والولاء من القيم الأساسية السائدة في التنظيم، والتي عبر عنها البنا في «رسالة التعليم» التي أكدت ضرورة الطاعة والثقة والقيادة.. فلا رسالة بلا قائد، وفي الثقة المتبادلة بين القائد والجندي تكمن قوة الجماعة ونجاح خططها، وأن ارتقاء العضو في الحركة رهين بمدى الطاعة التي يبديها والثقة التي يختزنها للقيادة، وهكذا يبرز بوضوح مفهوم الانضباط القائم على العقيدة، ويمكن عقاب الأخ الذي لايلتزم بمبادئ المنهاج كما قرره المؤتمر الثالث.

وفي عهد الهضيبي، تقلصت سلطات المرشد العام بعض الشيء، وبرز دور أكبر لمكتب الإرشاد والسكرتير العام، كما برزت آراء متعددة في القيادة؛ الأمر الذي لم يكن مألوفًا في عهد البنا، ودخلت الحركة في أزمة داخلية؛ نتيجة بروز أكثر من تيار وأكثر من شخصية تتنافس على الزعامة، ونتيجة الصراع بين الجماعة وجهازها السري.

وتقدر الإحصاءات عدد أعضاء الحركة في الفترة ما بين 1946–1948 بأنهم 500.000 عضو، وإذا ما أضيف إليهم عدد مماثل من المتعاطفين، فإن الجماعة كانت تستطيع

(1) حول وضع الشيخ البنا واحترام الإخوان وتقديرهم لدوره ومكانته، **الدعوة**، السنة السادسة والعشرون، العدد التاسع فبراير 1977، ص ص29–37.

التحدث باسـم مليون من المصريين، وبعد عـام 1949 وحل الجماعة تراجعت عضويتها بسرعة. وفي مجال تحليل طبيعة عضوية الحركة ونوعية المشاركين فيها، تبدو ملاحظتان: أولاهما: أن الجماعة كانت أساسًا ذات طابع حضري، ولم يحدث أبدًا أن كانت عضوية أهل الريف محور نشاطها، وثانيتهما: أن الطبقة الوسطى الحضرية هي التي سيطرت على عضويـة الحركة النشـطة وعلى قياداتها، ويتضح ذلك في تحليل أسـماء مجلس شـورى الجماعة أو أسماء قياداتها المعروفين[1].

وجدير بالذكر أن نشـير إلى هذا النجاح السريع وغير المسبوق لحركة الإخوان.. لقد نجحت حركة الإخوان في استقطاب هذا العدد الكبير لعدة أسباب، منها: قدرة البنا الفائقة على التخطيط والتنظيم، ووجود التربة الثقافية والنفسية الملائمة في المجتمع المصري، والتي تجعل الأذهان مهيأة للمشاركة في الدعوات الدينية، وعدم وجود بديل آخر للذين كفروا بالوفد وقدرته على الإصلاح، وبالذات بعد تصفية حركة مصر الفتاة خلال الحرب العالمية الثانية. ومن الملاحظ أن حركة الإخوان اتفقت مع حركة مصر الفتاة في أكثر من مجال، منها: اللجوء إلى التنظيمات العسكرية، ورفض الديمقراطية الليبرالية والأحزاب القائمة، والاعتماد على الدين في دعوتها وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

وفي مجال تقييم الإخوان كتنظيم سياسي ضم قطاعات عريضة من المصريين، ينبغي الإشـارة إلـى أن تحليل مواقف الجماعة السياسـية وتقييمها لا يتضمن مساسًـا بالدعوة، التي تصدت الجماعة للدفاع عنها. وفي هذا الإطار يسـترعى انتباه الباحث خمسـة أمور، أولهـا: لجـوء الجماعة إلى العنف واسـتخدامها للإرهاب والعمل المسـلح كأداة للعمل السياسي، وإن كان يجب التأكيد بأن ذلك لم يكن استثناء في الحياة السياسية المصرية، بل يجب أن ينظر إليه في إطار تفسخ الحياة الدستورية وفقدان الثقة بالمؤسسات والأساليب القائمة[2]. وثانيها: علاقة الجماعة بالملك والقصر، خلال الفترة من 1938 إلى 1948 مثل

(1) J. and S. Lacouture, **Egypt in Transition** London, 1958, p.248.

(2) Mitchel, **Op. Cit**., pp. 306-320.

علاقتها بعلي ماهر عام 1939، وعلاقة الهضيبي بالقصر، وتكرر زياراته للملك؛ الأمر الذي أثار قدرًا من الخلاف داخل الحركة، علاوة على خصومة الحركة الشديدة للوفد، ودعمها للحكومة السعدية عام1946[1]، وثالثها: عدم وضوح مواقف الحركة في مواجهة بعض الأحداث الوطنية المهمة، وتركيزها على الاهتمام بالأخلاق، وأن التربية السليمة هي الأساس، وأن السلاح الحقيقي هو سلاح الأخلاق[2]، ورابعها: عدم تبلور برنامج اجتماعي واضح لحركة، باستثناء بعض الشعارات العامة مثل احترام قيمة العمل ومنع الاحتكار وتحريم الربا، مع أن بعض الكتاب الإسلاميين مثل سيد قطب ومحمد الغزالي كانوا قد بدأوا في الكتابة بوضوح أكثر عن العدالة الاجتماعية من وجهة نظر إسلامية، وخامسها: تشير المصادر التاريخية إلى صلة الجماعة بحركة الضباط الأحرار، قبل قيام الجيش بحركته في 23 يوليو، وأن الإخوان كانوا على علم بموعد الحركة قبل وقوعها[3]، ولعبوا دورًا في مساندتها في أيامها الأولى، ولكن سرعان ما وقع الخلاف بينهما، وصدر قرار من مجلس قيادة الثورة في 4 يناير 1954، باعتبار جماعة الإخوان حزبًا سياسيًّا ينطبق عليها أمر حل الأحزاب السياسية.

لقد كانت حركة الإخوان المسلمين في التحليل الأخير تعبيرًا عن بعض شرائح الطبقة الوسطى، ذات الأصول الريفية التي انتقلت إلى المدينة، وهناك واجهتها آثار عملية التغيير الاجتماعي والتغرب، مثل خروج المرأة إلى ميادين التعليم والعمل واحتكاكها بالرجل وغير ذلك من مظاهر الحياة الحضرية؛ الأمر الذي أوجد لديها فراغًا قيميًّا كبيرًا. لقد شهدت هذه المجموعات البشرية في داخلها صراعًا رهيبًا بين قيم العالم القديم، الذي تركوه خلفهم في القرية، والذي عرفوا نواقصه ولكنه يحتل مكانة كبيرة في تكوينهم

(1) حول اتصال الحركة بالقصر وأحمد ماهر والسعديين، انظر د. رمضان: **مرجع سابق** جزء أول، ص ص313–319، وجزء ثان، ص ص129–130، البشري : **مرجع سابق**، ص ص148–150، صلاح الشاهد: مرجع سابق، ص ص 36، 48–49، وهاريس: مرجع سابق، ص182.

(2) انظر نماذج لذلك في البشري، **مرجع سابق**، ص ص371–380.

(3) د. عبد العظيم رمضان: عبد **الناصر وأزمة مارس** 1954 القاهرة، 1976، ص107.

النفسي، وقيم عالم المدينة الذي يواجهونه كل يوم، دون أن يتمكنوا من قبوله أو التعايش معه، وبينما كانوا على استعداد لقبول الأفكار الغربية في مجال العلم والتكنولوجيا، فقد رفضوا ذلك بشدة في مجال التشريع والقانون. ووجد الإخوان المسلمون في هؤلاء تربة خصبة لدعوتهم، وهذا ما يفسر – على خلاف ما يتصور الكثيرون – الطبيعة الحضرية للحركة، وأنها ركزت على المدينة أكثر من تركيزها على القرية، وبرزت قياداتها من أهل المدينة.. لقد كانت الحركة تعبيرًا عن «حاجة اجتماعية»، في إطار عملية التحديث الاجتماعي والسياسي، الذي تعرضت له مصر، وعدم قبول بعض الشرائح الاجتماعية لجوانب من عملية التحديث هذه، وكانت جزءًا من حركة تاريخية شملت ظهور عديد من الجمعيات والتنظيمات الدينية، مثل: جمعية الشبان المسلمين، وجمعية مكارم الأخلاق الإسلامية، وجمعية الهداية الإسلامية، وجمعية الوعظ والدعوة الإسلامية، وجمعية نشر الفضائل الإسلامية، وجمعية إحياء السنة، والجمعية السلفية. وإن كانت جماعة الإخوان قد انفردت عن هذه الجمعيات بخطها السياسي والتنظيمي، ومن ثم فقد دعت حركة الإخوان المسلمين إلى التغيير في إطار فكر محافظ، وهكذا لم تكن الحركة – كما يرى بعض الكتاب – مجرد انبعاث سلفي جديد أو «حركها وقذفها تيار إسلامي محتضر» أو «آخر اختلاجة من اختلاجات مصر الإسلامية»[1]، بقدر ما هي شكل من أشكال الراديكالية الدينية التي تعتمد على ركائز، لها جذور في أعماق التربة التاريخية المصرية في الوجدَّان الجماعي المصري.

ثالثًا: الحركات والتنظيمات الشيوعية

حتى نهاية السبعينيات من القرن الماضي، عانت دراسة موضوع الحركة الشيوعية في مصر من نقص فادح في الدراسات العلمية عن الموضوع[2]، واعتمد أغلب المؤلفات

(1) د. رمضان: **مرجع سابق**، جزء أول، ص280.

(2) من أهم الدراسات كتاب د. رفعت السعيد : **تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر** 1900 – 1925 بيروت، 1972، وكتابه **اليسار المصري** 1925 – 1940 بيروت، 1972. انظر كذلك طارق البشري: مرجع سابق، ص ص 75 – 91، ص ص 416 – 456.

الموجـودة باللغة العربية على دراسـة وولتر لاكير، التي اعتبرت لمدة المصدر الأساسـي للمعلومـات عـن الموضـوع[1]، وهـو الأمر الذي لـم يعد قائمًا بسـبب صـدور عدد من الدراسات الهامة فيه[2]. ويواجه الباحث عدة صعوبات، منها أن الحركة الشيوعية تمثلت فـي أغلب الأحيان في تنظيمات سـرية، ومنها التعدد التنظيمي الـذي يبدو وكأنه لا نهاية لـه، وتضارب المعلومات عـن التنظيمات المختلفة؛ الأمر الذي يسـتلزم مزيدًا من الدقة والحيطة.

تعـود جـذور الحركـة إلـى التنظيمـات الشـيوعية، التي وجـدت بين أوسـاط العمال الأجانـب وبالذات الإيطاليين والأرمن واليونانيين، ويرجع ذلـك تاريخيًّا إلى أن الغالبية الكبرى من العمال الصناعيين في مصر، في أوائل هذا القرن، كانوا من الأجانب، وكانت هـذه التنظيمات في بعض الأحيان تمثل تكوينـات قومية مغلقة، تعمل كامتداد للأحزاب الشـيوعية في أوطانهم الأصلية. ويبدو أن أجهزة الأمـن الإنجليزية كانت ترصد أكثر من تنظيم شـيوعي، ويذكر مراسـل جريدة التايمز أن الإنجليز طلبوا من الشـيخ بخيت، مفتي الديـار المصريـة إصـدار فتوى يعلن فيها تناقض الإسـلام مع البلشـفية، وهـو ما حدث؛ الأمـر الـذي دفع عـددًا من الكتـاب المصرييـن للتعليق علـى الفتوى من أهمهم الشـيخ محمد عبد اللطيف دراز، الذي كتب في جريدة الأفكار بتاريخ 31 أغسـطس 1919 يدعو الشـيخ بخيت إلى إصدار فتوى، يطالب فيها الدول الكبـرى بتحرير البلاد الصغيرة، وأن مـا تحـدث عنه المفتي، لم يكن البلشـفية بقدر مـا كان ما تفعله الدول الكبـرى[3]. وكان

(1) W .Laqueur ,**Communism and Nationalism in the Middle East** London , 1956, pp.31- 62.

(2) أصدر د. رفعت السعيد عددًا من الكتب والوثائق الهامة، من أبرزها: **تاريخ المنظمات اليسارية المصرية** 1940-1950 القاهرة، 1976، **وهكذا تكلم الشيوعيون** القاهرة،1989وباللغة الإنجليزية مع د. طارق إسماعيل The Communist Movement in Egypt 1920 – 1988 Syracuse,1990 وكذلك د. رؤوف عباس : **أوراق هنري كورييل والحركة الشيوعية المصرية** القاهرة، 1988، وأبوسيف يوسف: **وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصري** 1941 – 1957 القاهرة، 2000.

(3) د. رفعت السعيد : **تاريخ الحركة الاشتراكية**، ص ص 192 – 196.

الحزب الاشتراكي الذي أعلن عام 1921، يعبر عن لقاء تيارين: تيار المثقفين الاشتراكيين الديمقراطيين من أمثال سلامة موسى وعلي العناني وعبد الله عنان، وتيار ماركسي مثله جوزيف روزنتال تركز في الإسكندرية، وكانت له جذور من قبل في عدد من الجمعيات الثقافية، التي أشرف عليها أو اتصل بها روزنتال مثل جمعية الدراسات الاجتماعية. ترتب على هذا الخلاف حدوث الصدام بين التيارين، وإعلان مجموعة الإسكندرية تغيير اسم الحزب إلى الحزب الشيوعي المصري، واعتناق المبادئ الماركسية[1]، وكان يساعد روزنتال في عمله أفيجدور وناداب – هما اسمان حركيان – وكان الكومنترن قد أرسلهما للعمل مع الحركة[2].

وأسس الحزب اتحادًا عامًّا للنقابات في الإسكندرية، كان له نفوذ على عدد كبير من النقابات، مثل: نقابات عمال الغاز وعمال النور، وشركة الغزل بالإسكندرية، ونقابة عمال الترام[3]، وهاجم الحزب دستور 1923 هجومًا شديدًا، وعندما تولى سعد زغلول الوزارة، أرسل إليه خطابًا مفتوحًا طالبه فيه بالاعتراف بنقابات العمال والفلاحين، وكذا بالاعتراف «بحكومة السوفييت أسوة بالأمم المتمدينة»[4]، وسرعان ما اصطدمت حكومة الوفد بالحزب في عام 1924، فحل اتحاد النقابات، ومنع الحزب، وبدأت أول محاكمة كبرى للشيوعيين في مصر[5].

وتكونت لجنة مركزية جديدة للحزب بشكل أكثر سرية، وصدرت مجلة «العلم الأحمر» لسان الحزب الشيوعي المصري– الفرع المصري للدولية الثالثة، ولكن سرعان

(1) انظر في ذلك د. عليّ الدين هلال: **التجديد في الفكر السياسي المصري الحديث** القاهرة، 1975، مرجع سابق، ص ص 134 – 137.

(2) W. Laquer, **the Soviet Union and the Middle East** London, 1959, pp. 82-83.

(3) نوال عبد العزيز راضي: **الحركة العمالية وأثرها في تطور التاريخ السياسي في مصر** 1899 – 1930، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة 1973، ص ص 160 – 165.

(4) د. رفعت السعيد: **مرجع سابق**، ص 233.

(5) انظر تقريرًا عن وضع الحركة الشيوعية في مصر، مرفوعًا إلى المندوب السامي الإنجليزي من وزارة الداخلية، ومحفوظًا **في أرشيف وزارة الخارجية الإنجليزية** PRO F.O. 141/779.

ما تعرض أعضاؤها لحملة اعتقالات أخرى في عام 1928. كما تشير الوثائق الإنجليزية إلى وجود بعض الجمعيات الثقافية، ذات الاتجاه الماركسي، خلال العشرينيات مثل جمعية تعاون جالية شمال أفريقيا، التي رأسها السيد حامد القدري التونسي، وكان لها فرع في الإسكندرية رأسه د.عبد الحميد صالح. وفي الثلاثينيات، استمرت التيارات الماركسية في الظهور، في إطار العمل النقابي تارة، ومن خلال الجمعيات المعادية للفاشية تارة أخرى، ولكننا لا نملك معلومات محددة عن شكل التنظيمات الحزبية وقتذاك أو مدى قوتها[1]. ومنذ عام1935، لم يعترف الكومنترن بالحزب الشيوعي المصري كعضو فيه، وأسقطت دائرة المعارف السوفييتية اسم الحزب المصري من قائمة الأحزاب الشيوعية في العالم.

ومع ظهور التناقضات الاجتماعية والاقتصادية في الأربعينيات، شهدت الحركة الشيوعية صحوة تنظيمية، وبدأت الحركة تعود إلى الظهور، وتمثل ذلك في قيام عدد من الأشخاص في تكوين خلايا وتنظيمات شيوعية، من أبرزهم هليل شوارتز وهنري كورييل وشقيقه راؤول، فقام شوارتز بتأسيس إسكرا الشرارة وقام هنري كورييل، الذي كان يملك مكتبة لبيع الكتب في ميدان مصطفى كامل – والتي اجتذب من خلالها بعض الشباب المتعطشين إلى المعرفة والعلم– بتكوين الحركة المصرية للتحرر الوطني، التي انشق عنها مارسيل إسرائيل ليكون «تحرير الشعب».

ومزقت الخلافات الشخصية والفكرية والتنظيمية هذه المجموعات؛ فالحركة المصرية انتقدت إسكرا لانصرافها إلى المسائل الفكرية والإيديولوجية، دون اهتمام بالحركة السياسية المباشرة، بينما دفعت إسكرا بأن الحركة المصرية قد أهملت النشاط الأيديولوجي ووحدة الفكر لحساب النشاط السياسي، وقامت «تحرير الشعب» بانتقاد كلتيهما؛ لعدم اهتمامهما بضم المصريين إلى الحركة ودعت إلى التركيز على ذلك.

(1) انظر برامج هذه التنظيمات في :

L. Madyar, et. **Al., Documents and the Programs of the Communist Parties of the East**, Published by the Marx-Engles-Lenin Institute of the Central Committee of the all Russian Communist Party-1934, pp. 94-97.

وخلال الأربعينيات، نشأت العديد من الجماعات والحركات الصغيرة كعصبة الماركسيين، وطليعة العمال، وشعوب وادي النيل، وجماعة الخبز والحرية، وصدرت العديد من الجرائد والمجلات المعبرة عن هذه التنظيمات مثل الفجر الجديد، وأم درمان، وصوت الطالب، والجماهير، كما تكونت بعض المنظمات الواجهة ودور النشر مثل مركز الأبحاث العلمية، ودار القرن العشرين، ولجنة نشر الثقافة الحديثة.

وساهمت تلك التنظيمات الشيوعية في مظاهرات 1946، وفي الكفاح ضد حكم صدقي، وفي إنشاء لجان العمال والطلبة، ولعب الشيوعيون دورًا مؤثرًا بسبب قدراتهم التنظيمية من ناحية، وجاذبية الشعارات التي رفعوها كالسلام والصداقة والعدالة من ناحية ثانية، وانخراطهم في الكفاح الوطني من ناحية ثالثة. وأقامت بعض الحركات الشيوعية صلات وثيقة مع الوفد – وبالذات تيار الطليعة الوفدية الذي سبق تناوله – مثل حركة طليعة العمال، التي أيدت الوفد وهاجمت كلًّا من الإخوان المسلمين ومصر الفتاة، بينما قامت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني والحزب الشيوعي المصري بانتقاده[1]. وفي عام 1947، اتحدت كل من الحركة المصرية والشرارة في تنظيم واحد، سمي بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني حدتو، ولكن سرعان ما ظهرت الخلافات في داخل هذا التنظيم الجديد حول أكثر من قضية، فدار خلاف حول دور العناصر غير المصرية ككوريل وشوارتز، وحدث خلاف آخر حول الموقف الواجب اتخاذه إزاء القضية الفلسطينية، فبينما مال أنصار الحركة المصرية إلى التقسيم أكدت إسكرا الخط المعادي للصهيونية[2]، كما حدث خلاف ثالث حول تمثيل كل من المجموعتين في اللجنة المركزية. وانقسمت الحركة في أوائل عام 1948؛ فخرجت مجموعة إسكرا التي

(1) انظر: مقالات لأحمد صادق سعد في **مجلة الفجر الجديد**، التي أعيد نشرها في كتاب بعنوان «صفحات من اليسار المصري» القاهرة، 1976.

(2) حول موقف الحركة الشيوعية المصرية من قضية فلسطين: انظر الحكم دروزه :**الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية** القاهرة، 1959، ص ص 148 – 155، وكذلك إلياس مرقص: **تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي** بيروت، 1964.

انقسمت بدورها إلى المنظمة العمالية الثورية ومنظمة صوت المعارضة، وهي التي غيرت اسمها بعد ذلك إلى المنظمة الشيوعية المصرية. وتعتبر «حدتو» من أكثر التنظيمات الشيوعية التي مارست نشاطًا واضحًا، والتي حاولت التغلغل داخل القوات المسلحة[1]، وتشير بعض المصادر إلى وجود علاقات بين حدتو وتنظيم الضباط الأحرار، وأن بعض منشورات التنظيم كانت تطبع بالتعاون مع «حدتو»، وأن جمال عبد الناصر اتصل بها في فترة من الفترات.

وفي عام 1950، نشأ تنظيم جديد باسم الحزب الشيوعي المصري، الذي تميز بتفوقه على كل التنظيمات الأخرى من الناحيتين التنظيمية والفكرية، ولكن كان يعوزه قنوات الاتصال بالعمال واتسم بقلة عدد الأعضاء. وهكذا ففي عام 1952، كان هناك العديد من التنظيمات والحركات الشيوعية، التي كان أبرزها الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني والحزب الشيوعي المصري وطليعة العمال.

وبصفة عامة، يمكن إبداء الملاحظات الثلاث التالية على تطور الحركة الشيوعية في مصر:

1- إحدى السمات الأساسية للحركة هي التعدد والتشرذم بين عدد كبير من التنظيمات والجمعيات، التي اتسمت علاقاتها فيما بينها بالعداء، الذي وصل إلى حد اتهام كل منها للأخرى بالعمالة للبوليس والتعاون معه، ودعم من هذا الاتجاه ظروف العمل السري ونمو روح التطرف والانعزال والمبالغة في السرية حفاظًا على الأمن[2]، وقد كان في كل ذلك أحد أسباب ضعف الحركة.

2- طرحت جرائد ومجلات الحركة الشيوعية عددًا من الأفكار والمفاهيم المهمة، التي قدر لها أن تنتشر، وتصبح جزءًا من المناخ العام للمجتمع وتياراته الفكرية

(1) د. عبد العظيم رمضان : جمال عبد الناصر وأزمة مارس، **مرجع سابق**، ص ص 69 – 76.
(2) طارق البشري: **مرجع سابق**، ص ص 420 – 421.

المتعددة، من ذلك: ربط النضال السياسي بالنضال الاجتماعي، والربط بين المسألة الوطنية والمسألة الاجتماعية، وبين التحرر السياسي والعدالة الاجتماعية، فبينما ناقش العديد من الأحزاب الأخرى قضيتي الاستقلال والديمقراطية بشكل مجرد، طرحت جرائد الحركة الشيوعية – إلى جانب جرائد أخرى – كلا الموضوعين من زاوية اجتماعية، فأكدت الأهداف الاقتصادية للاستعمار كما أكدت المضمون الاجتماعي للاستقلال، وربطت التحرر السياسي بالتحرر الاقتصادي، وكشفت عن الأساس الاقتصادي للمواقف السياسية للطبقات المختلفة.

وفي هذا الإطار، دعت هذه الجرائد إلى تحرير الاقتصاد المصري، وتأميم البنوك، وتحديد الملكية الزراعية، وإنشاء بنك مركزي، وتمصير المؤسسات الكبرى والملكية العامة لمرافق الدولة، والخدمة العسكرية الإجبارية للجميع.

3- إن الدراسة الموضوعية للحركة الشيوعية توضح أن إسهامها الفكري ربما كان أهم ما قدمته خلال هذه الفترة، أما من الناحية السياسية، فقد اتسم العمل الشيوعي بعدد من الشوائب منها بروز دور الأجانب وبالذات اليهود في قيادة الحركة؛ مما حد من قدرتها على تجنيد المصريين من ناحية، وأثار الشبهات حول أغراض قادتها من اليهود، وبالذات في ظروف تصاعد القضية الفلسطينية من ناحية أخرى، حتى أن تمصير الحركة الشيوعية كان أحد الشعارات المرفوعة في بعض التنظيمات، ومنها انصراف بعض الحركات إلى القضايا النظرية والجمود العقائدي لها، ونقل النموذج الأوربي الماركسي لتحليل المجتمع، دون النظر إلى ظروف البيئة المصرية وسمات التكوين الاجتماعي المصري، ويعبر أحمد صادق سعد عن هذا المعنى بقوله: «إن الجمود العقائدي كان يدفعنا إلى فهم الماركسية على أنها مجموعة من القوالب الجاهزة؛ الأمر الذي أبعدنا عن إدراك بعض جوهرها العلمي الحقيقي»[1]، ومنها التركيز على الطلبة والمثقفين وأهل

(1) أحمد صادق سعد: **مرجع سابق**، ص 58.

المـدن، ومنها الطابع السـري الذي فرضته الظروف السياسـية، واعتبار الحركات الشـيوعية بمثابـة تنظيمـات غير شـرعية في إطـار النظـام القانوني القائـم، ومنها الموقـف الذي اتخذته بعض الحركات الشـيوعية الرئيسـية، تجاه قضية فلسـطين وتأييدهـا لقرار التقسـيم؛ الأمر الـذي عزلها عن قطاعات عريضة مـن الرأي العام المصري وأضعف من تأثيرها لفترة طويلة تالية.

obeikandl.com